ISN= 218467

جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY

الصراع على السيادة ومستقبل القدس

The Conflict over Sovereignty and the Future of Jerusalem

عبد الكريم مزعل عبد الرحمن عابد

التاريخ: 23 / 6 / 1999

Thesis
DS
109.9
.A25
1999

المشرف : الدكتور سليم تماري

لجنة النقاش: الدكتور روجر هيكوك

: الدكتور شريف كناعنة

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الدولية من كلية الدراسات العليا في جامعة بير زيت _ فلسطين.

جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY

عبد الكريم مزعل عبد الرحمن عابد

الصراع على السيادة ومستقبل القدس

التاريخ: 23 / 6 / 1999

توقيع اعضاء اللجنة:

المشرف : الدكتور سليم تماري

عضو اللجنة: الدكتور روجر هيكوك

عضو اللجنة: الدكتور شريف كناعنة

شكر وتقدير

إلى زوجتي (مريم) وأولادي الذين تحملوا معي الأعباء طوال فترة إعداد هذا البحث إلى الدكتور سليم تماري والدكتور روجر هيكوك والدكتور شريف كناعنة الذين شاركوني بملاحظاتهم في إغناء هذا البحث.

إلى الصديق نعيم ناصر الذي قام بالتحرير والتدقيق اللغوي، والى الأخت عائشة البرغوثي على جهودها في الطباعة والى كل الذين قدموا المساعدة حتى يخرج هذا البحث إلى النور.

المحتويات

الفصل الأول: المقدمة 1

الفصل الثاني: مكانة القدس وابعاد الصراع 5

_ مكانة القدس 5

_ أبعاد الصراع 12

الفصل الثالث: محاولات ومساهمات لحل الصراع على القدس 50

_ المشاريع والمقترحات ذات التوجه السيادي الدولي 51

_ المشاريع والمقترحات ذات التوجه السيادي المنفرد 61

_ المشاريع والمقترحات ذات التوجه السيادي الثنائي 66

1_ السيادة الثنائية المنفصلة 66

2_ السيادة الثنائية المشاركة 69

الفصل الرابع: مشروع حل مقترح 82

المرفقات 105

- قرار التقسيم 181 105

- الجداول 110

- الخرائط 112

المراجع 115

الفصل الأول

المقدمة

أهمية البحث والأهداف:

يعتبر الصراع حول القدس من اشد وأعقد نقاط الصراع العربي-الإسرائيلي في التاريخ المعاصر، وهو صراع محتدم ومتواصل حتى اللحظة الحالية، وقد استهدف دوما السيطرة وبسط السيادة على المدينة، من قبل الأطراف المتنازعة. وكانت نتائج هذا الصراع، السيطرة الإسرائيلية على الجزء الغربي من المدينة بعد حرب عام 1948، والذي عرف فيما بعد بالقدس الغربية،وتم استكمال احتلال الجزء الشرقي من المدينة عقب حرب عام 1967. وقد سعت إسرائيل إلى تكريس القدس الغربية عاصمة لها في المرحلة الأولى، وقامت بضم القدس الشرقية، و" توحيد" المدينة، "كعاصمة أبدية لدولة إسرائيل " من خلال العديد من الإجراءات في المرحلة الثانية (بريتشر، 1990، 225) في المقابل قاوم العرب والفلسطينيون، ولا زالوا، الإجراءات والسياسات الإسرائيلية تجاه القدس طوال مراحل الصراع .

ومع شروع الأطراف بالمفاوضات لحل الصراع العربي-الإسرائيلي بالطرق السلمية، وانعقاد مؤتمر مدريد وما تلاه من توقيع لاعلان المبادئ الفلسطيني_ الإسرائيلي والاتفاقيات اللاحقة، تم إرجاء التفاوض حول القدس الى المرحلة النهائية للمفاوضات. وتضمنت هذه الاتفاقيات بنودا تنص على أن لا يقوم أي طرف بأية خطوة يمكن أن تغير في وضع الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن لا يجحف بنتائج مفاوضات الحل الدائم (الاتفاقية الإسرائيلية-الفلسطينية المرحلية، 1996، 33).

إلا أن هذه المرحلة بالذات شهدت أبرز وأشد المحاولات لخلق الوقائع وتقوية النفوذ تمهيدا لتعزيز السيطرة على المدينة، وحسم نتائج التفاوض النهائي على المدينة لصالح الطرف الإسرائيلي، دون مراعاة للاتفاقيات المعقودة.

ولازال اتجاه الصراع حول القدس يتخذ طابع الاستحواذ والسيطرة المطلقة على المدينة، من قبل إسرائيل، دون أدنى محاولة لرؤية الطرف الآخر في المعادلة، وتعمل جاهدة على أن تكون القدس هي العاصمة "الأبدية" لإسرائيل ، **حيث أكد نتنياهو رئيس وزراء إسرائيل السابق، وفي اكثر من مناسبة، على أن القدس يجب أن تبقى موحدة وتحت السيادة الإسرائيلية** (القدس، 1997/1/29، 23)، **فيما لا يمانع الجانب الفلسطيني في أن تكون القدس الشرقية هي عاصمة للدولة الفلسطينية، أو أن تكون عاصمة مفتوحة للدولتين.** أكد ذلك الرئيس ياسر عرفات في كلمته التي ألقاها أمام البرلمان السويدي، وحدد فيها مبادئ الحل النهائي بوجود دولتين والقدس مفتوحة (القدس، 1998/12/6، 1).

شهد الصراع على المدينة، خلال السنوات الأخيرة، ونتيجة التعنت وسياسة الاستحواذ الإسرائيلية، ثلاث أزمات كبيرة وخطيرة، **الأولى**: أزمة فتح النفق، **والثانية** : قرار البناء في جبل أبو غنيم ، **والثالثة** : قرار توسيع حدود القدس ،حيث عمت المنطقة، خلال هذه الأزمات، موجات من العنف والاحتجاجات والتحركات السياسية، على مختلف المستويات المحلية والعربية والدولية، الأمر الذي يؤكد أن القدس قضية جوهرية وحيوية في الصراع العربي _ الإسرائيلي لجميع الأطراف، وعليه فان الموقف من القدس وطريقة حل مشكلتها سوف يحدد اتجاه الصراع العربي _ الإسرائيلي لعقود قادمة.

تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن صيغة حل لمسألة السيادة على المدينة يتوفر فيها القدر الكافي من الواقعية، والقدر الكافي من تحقيق شروط العدالة لإطراف الصراع. في الوقت الذي نقترب فيه من مفاوضات الحل الدائم،

إن صيغة سيادية واقعية،تتوفر فيها شروط العدالة لا يمكن تحقيقها إلا بالبحث الموضوعي الجاد، المتحرر من التصورات والمواقف المسبقة، والمرتكز على رؤية القضية وتحليلها المعمق بأبعادها المختلفة وشموليتها، مع مراعاة جميع الظروف، والعوامل المحيطة، والمصالح المتداخلة، والمتعارضة بين أطراف الصراع، وفي رؤية القدس قاسما للتعايش المشترك، ومفهوما معنويا غير قابل للاحتكار ، ولتحقيق هذا الغرض فقد تم تقسيم الدراسة إلى **اربعة فصول**، يتناول **الفصل الأول:** المقدمة

اما **الفصل الثاني** يتناول مكانة القدس، وأهميتها عند الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالمدينة وأبعادها المختلفة، والعوامل التي جعلت منها مدينة ذات طابع خاص وفريد، وعدم توفر القدرة، أو الإمكانية، عند أي طرف للتنازل عن المدينة. كذلك تم إبراز عوامل وابعاد الصراع الديني والتاريخي والسياسي والديمغرافي والقانوني، الذي يدور حول المدينة، وكيف يقوم كل طرف بتوظيف عوامل الصراع من أجل تعزيز موقفه وموقعه في المدينة، واستخلاص آليات ونتائج الصراع، وتوظيفها في أيجاد الحلول الملائمة.

أما **الفصل الثالث** فيستعرض مجموعة من المشاريع والمقترحات، التي قدمت لإيجاد صيغة حل لإشكالية السيادة على القدس، من قبل أطراف عديدة ومختلفة، فلسطينية وإسرائيلية وعربية ودولية، وذلك للتعرف على طبيعة هذه المشاريع، وموقفها من مسألة السيادة، والحلول التي تطرحها في هذا الجانب، والصعوبات التي تواجه هذه الحلول.

أما **الفصل الرابع** فيعرض المبادئ العامة، والصيغة السيادية الخاصة، التي توصل إليها الباحث، من خلال المعالجة المعمقة والنقدية للمشاريع المختلفة، ومن خلال مراعاة المصالح المختلفة لأطراف الصراع، التي يعتقد الباحث إنها تشكل إسهاما نظريا في هذا الموضوع وإغناء الحوار الأكاديمي والسياسي القائم حول القدس.

الأدبيات:

إن الملامح الرئيسية لاغلب الأدبيات والمساهمات في هـــذا الموضـــوع، الفلســطينية منـــها والإسرائيلية التي تم الاطلاع عليها، تمتاز بنظرة منغلقة على الموضوع، حيث يحاول كل طرف جـــاهدا أن يثبت حقه وسيادته في القدس، وبانتقائية مفرطة في قراءة التاريخ والدين والواقع لخدمة هذا الغرض. وتمتاز أيضا بنزعة ذاتية وأنانية تتجاهل الآخر، وتقلل من شأنه ونظرته وحقوقه.

يرى دوري غولد، مثلا، أن القدس حق لليهود، وهي ذات أهمية قصوى لهم. في حين هـــي ليست كذلك للأطراف الأخرى (جولد، 1996، 118-121). ومن جانب آخر يرى إبراهيم شـعبان أن القدس حق للعرب والمسلمين ولا أساس لكل ادعاءات اليهود فيها (شعبان، 1996، 41-43).

ويمكن اعتبار جهود ما تقوم به مجموعة من النشطاء الأكاديميين والسياسيين، من خلال المركز الإسرائيلي- الفلسطيني للأبحاث والمعلومات (IPCRI) نموذجا عقلانيا متقدما من الأدبيات، التي ناقشت هذا الموضوع.

لا تشير الادبيات التي تناولت موضوع القدس الى فهم موحد لمفهوم القدس او لحدودها بيـــن الاطراف، نظرا للتطورات الهائلة لمدينة القدس وحدودها خاصة في العقود الخمسة الاخـــيرة(انظـــر تطورات الحدود ومواقف الاطراف منها في الصفحات 25،26 لاحقا) ، **فمفهوم القـــدس وحدودهـــا لا زالت مسألة خلافية، والشيء الوحيد الذي تكاد تجمع عليه الاطراف حين تذكر كلمة القدس هو القـدس القديمة(داخل الاسوار)**، (انظر ايضا لمواقف الاطراف في الصفحة 87). فيما تزخر الأدبيـــات التـــي تناولت قضية القدس بالمقترحات ومشاريع الحلول، التي أريد بها حل قضية القدس. وقد عرضت هـــذه المشاريع أنماطا متعددة من السيادات تم إدراجها ضمن ثلاثة تيارات أساسية:

الأول: ذو توجه سيادي دولي، عرض التدويل الكلي أو الجزئي للقدس .

الثاني: ذو توجه سيادي إسرائيلي، عرض السيادة الإسرائيلية الكاملة على القدس.

الثالث: ذو توجه سيادي ثنائي، عرض شكلا من أشكال تقاسم السيادة على القدس.

إن المشاريع، ضمن **التيار الأول**، لم تلاقي قبولا إسرائيليا أوفلسطينيا، ولم يعد هناك اهتمام بهذا النمط من الحلول لقضية القدس ،نظرا لتغير وجهة النظر الدولية، التي تبناها الفاتيكان فـــي المـــاضي، ونظرا للتغيرات، التي حدثت للمدينة على ارض الواقع. إلا أن قرار التقســيم 181 يشـــكل الأرضيـــة القانونية الأكثر قبولا لدى المجتمع الدولي، ما لم يتم التوصل إلى حل قضية القدس.

أما **التيار الثاني** فانه يلاقي رفضا فلسطينيا وعربيا وإسلاميا، وآخـــر دوليـــا، ولا يتوفـــر أي

أما مشاريع **التيار الثالث** فإنها ترفض، بالتناوب، من قبل الطرفين تبعا لاقترابه، أو إبتعاد، من هذا الطرف، أو ذاك. فإذا اقترب المشروع من الموقف الإسرائيلي يرفض فلسطينيا، وإذا اقترب من الموقف الفلسطيني، فانه يرفض إسرائيليا، عدا عن وجود تعقيد في آليات تنفيذ هذه المشاريع، وخشية الأطراف الدائمة من إمكانيات انقلاب الاتفاق وتدهوره في أي لحظة.

ومع ذلك فان البحث في المشاريع ذات التوجه السيادي الثنائي هو أكثر إمكانية وواقعية، في حالة توفر نماذج حلول وآليات تنفيذ مناسبة. وهذا ما سعت هذه الدراسة إلى البحث فيه، من خلال معالجة نقدية للنظرات، والمواقف، ومشاريع الحلول، التي طرحت في هذا المجال، ومحاولة بلورة صيغة، قد تسهم في التقريب بين وجهات النظر، نحو إنهاء الصراع على القدس لصالح الجميع، الأمر الذي سيكون له الأثر الإيجابي على مجمل الحل النهائي للصراع العربي _الإسرائيلي.

الفصل الثاني

مكانة القدس وأبعاد الصراع عليها

مكانة القدس:

لقد تضافرت عدة عوامل في جعل مدينة القدس مدينة متميزة وفريدة، منذ فجر التاريخ، ولغاية الآن، ومستقبلا. وبقدر ما عززت هذه العوامل من مكانة المدينة بقدر ما ساهمت، أيضا، في وجود صراع مستمر، حول هذه المدينة، عانت منه طوال تاريخها. ومن أبرز هذه العوامل :

- كون المدينة من المدن المختلطة، والتي تعايشت فيها جماعات متعددة ومختلفة، في حقب تاريخية طويلة. ويتميز هذا الاختلاط بشبكة معقدة من العلاقات التاريخية و الدينية والاثنية والطائفية واللغوية والقومية والسياسية. وهو لا يعبر عن نمو طبيعي لسكان المدينة، في العديد من الفترات التاريخية، ويقوم على الصراع التناحري في معظم الحالات. وهو فوق ذلك له تشابكات إقليمية ودولية.
- كونها مدينة تتجسد فيها روحانيات لثلاث ديانات سماوية رئيسية (الاسلام، المسيحية، اليهودية) بأبعاد مادية وروحية، حيث يولي اتباع الديانات الثلاث أهمية روحية للمدينة مرتبطة بأحداث دينية، ويوجد بها مقدسات هامة لاتباع الديانات الثلاث.
- كونها تشكل محطة اهتمام إقليمي وعالمي بآفاق تاريخية ودينية متعددة، ولأغراض ومصالح متعددة اخرى، وتدخلات خارجية في مصير السكان والمدينة.
- كونها تشكل مركزاً للنشاط الحياتي اليومي، اقتصادياً وثقافياً وروحياً وسياسياً، لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين. وهي من أهم المدن لدى الطرفين في الوقت الحالي.

القدس كمدينة مختلطة:

تشير الإحصائيات الى أنه يقطن في مدينة القدس في العام 1996 (602.1) ألف نسمة، منهم (421.2) ألف يهودي و (180.9) ألف عربي، بنسبة (70%) يهود و(30%) عرب. في حين كان يعيش في مدينة القدس، في العام 1946 (164.4) ألف نسمة، منهم (99.3) ألف يهودي (65.1) ألف عربي، بنسبة (60.3%) يهود و(39.7%) عرب. وكان يعيش فيها في العام 1922 (62.1) ألف نسمة، منهم (33.9) ألف يهودي (28.6) ألف عربي (Jerusalem Statistical year book, 1997,29).

وإذا رجعنا قليلا الى القرن التاسع عشر فقد كانت نسبة سكان قضاء القدس تتوزع على النحو التالي: (67.1%) سكان مسلمون (8.8%) سكان يهود (22.2) سكان مسيحيون وذلك بين الفترة 1886-1892(سابيلا، 1996، 187)

وإذا أوغلنا قليلا في التاريخ، وفي أواخر القرن الأول قبل الميلاد، واستنادا الى مخطوطات قديمة، فقد عاش في سوريا وبلاد كنعان سكان من أصل كنعاني، وقبائل عربية ويهود ويونان (الشريقي، 1985، 154).

وظهر العنصر المسيحي في المدينة مع انتشار المسيحية، وكانت المدينة خاضعة للحكم الروماني، قام اليهود بالثورة ضد الرومان عام 68م، وقام الرومان بقيادة تيطس بحصار القدس وتدمير الهيكل وطرد يهود المدينة عام 70م (الشريقي، 1985، 164).

إن تأرجحت تقديرات البداية الزمنية لوجود الكنعانين، فمما لا خلاف فيه اطلاقا أنهم أول من سكن المنطقة من الشعوب المعروفة تاريخياً، وأول من بنى حضارة على أرض فلسطين (الحوت، 1991، 22) وذلك قبل الغزو العبري للمنطقة والمدينة.

فتاريخ القدس هو تاريخ عيش وتواجد مختلط، **بالاساس**، بين أبناء ديانات ثلاث في عصور كان الدين يشكل العامل الأساسي في الصراع وتحديد الهوية. وان اختلف حجم التواجد لهؤلاء السكان بين فترة وأخرى، تبعا للظروف والتطورات التي مرت بها المدينة. وعليه نستطيع أن نصف المنحنى العام لهذا التواجد في التاريخ القديم للمدينة مثلا، لغلبة عنصر الوجود اليهودي في المدينة في عصر قيام المملكة اليهودية، وغلبة عنصر الوجود المسيحي في المدينة في الفترة البيزنطية والصليبية، وغلبة تواجد العنصر العربي-الاسلامي في المدينة منذ عام 636م، وحتى نهاية القرن التاسع عشر تقريبا (الحوت، المصدر السابق، 89)، باستثناء فترة الاحتلال الصليبي للمدينة بين عامي 1099-1187.

وفي التاريخ الحديث، وفي عصر بروز القوميات "صراع القوميات"، بقيت المدينة ذات غلبة للعنصر العربي الاسلامي، حتى نهاية القرن التاسع عشر تقريباً، وبدأ التحول لصالح العنصر اليهودي، منذ بدايات القرن العشرين. لقد تعززت مكانة القدس بنشوء الحركات القومية في التاريخ الحديث، نظراً لتصارع حركتين حول أرض فلسطين وقلبها القدس، هما: الحركة الصهيونية والحركة القومية العربية الفلسطينية.

واستخدمت القدس عاملاً أساسياً ومهما في تجميع اليهود من العالم، وفي صياغة وبلورة الهوية الإسرائيلية، حيث شكلت القدس مادة دعائية هامة، في يد الحركة الصهيونية، لكسب الالتفاف والتأييد اليهودي وتحقيق حلم العودة الى أورشليم. ومن الجانب الآخر استخدمت القدس، من قبل الحركة الوطنية الفلسطينية أيضا عاملاً أساسياً في كسب الالتفاف العربي والإسلامي حول الحركة القومية الفلسطينية، بوصفها مدافعاً أول عن عروبة واسلامية مدينة القدس، الأمر الذي ساهم في رفع مكانة القدس السياسية الى أقصى المستويات، وعلى مختلف الأصعدة.

احتلت القدس رأس الاجندة والأولويات لدى طرفي الصراع، وكان الوجود في القدس والسيطرة عليها على رأس هذه الاجندة. او سعى كل طرف، بكل ما أوتي من قوة وإمكانيات، للسيطرة على المدينة. وخاضت الأطراف صراعا مريرا كلفها حربين: حرب عام 1948 و حرب عام 1967، الذي كانت نتائجهما السيطرة الإسرائيلية على نصف المدينة، في الحرب الأولى، والنصف الآخر في الحرب الثانية.

وزادت اتفاقات السلام، والتي وضعت المدينة على أجندة مفاوضات الحل النهائي (قضايا الحل النهائي) من حدة الصراع، وذلك من خلال الإسراع في فرض وقائع سياسية، قانونية وديمغرافية، من قبل الأطراف لتجنيدها في التأثير على نتائج المفاوضات النهائية كل في صالحه. الأمر الذي أجج الصراع الى أعلى المستويات خطورة، حيث شارفت العملية السلمية على الانهيار، عقب المواجهات التي حدثت بعد فتح النفق في البلدة القديمة.

إن العرض السابق للتطورات التاريخية والسياسية والديمغرافية لمدينة القدس يبرز مسألتين هما: إن القدس مدينة مختلطة، منذ فجر التاريخ وحتى الآن تقريباً، وأن محاولات الهيمنة والسيطرة التامة على المدينة لم تدم لاي طرف عبر تاريخها الطويل، مهما بلغت الفترة التي استطاع احكام قبضته على المدينة، إن هذا الأمر يجب أن يدفع الأطراف الى البدء والشروع في تفكير مغاير تجاه واقع القدس، يقر بالمكانة المهمة للمدينة، وبالحقوق والمصالح لكافة الأطراف، والتعاون من اجل الاستقرار والتعايش في المدينة ومحيطها.

التجسيد الروحي للمدينة:

تحتل القدس مكانة روحية بالغة الأهمية لابناء الديانات السماوية الثلاث، وذلك لارتباطها بأحداث دينية، ووجود الأماكن الدينية المقدسة، اضافة للارتباط الوجداني، التاريخي والثقافي، بالمدينة. فمن ناحية الحوادث الدينية، تجمع الروايات الدينية المختلفة لابناء الديانات بوجود ارتباط عقائدي بالمدينة المقدسة.

بالنسبة لليهود يذكر إسحاق رايتر ان التوراة اليهودية تشير بوضوح الى القدس باسمها 700 مرة، كما تشير حوالي 150 مرة، الى الاسم الملازم للقدس "صهيون". وان القدس دخلت التاريخ اليهودي بعد أن كانت مستوطنة كنعانية، وعاصمة للشعب اليبوسي، بعد أن قام الملك داوود بتوحيد أسباط إسرائيل واحتلال المدينة واقامة الملكية والعبادة في الهيكل عام 1006 قبل الميلاد، وتأكدت الصفة المقدسة للمدينة باحضار تابوت العهد من كريات يعاريم، ونقله الى الهيكل الذي اقامه الملك سليمان على جبل موريا، والذي كان السبب في إعطاء الوعد لليهود.

وبدأ استيعاب القدس وجبل صهيون في الوعي الديني لدى الاسباط جميعها. وتحت حكم يوشياهو أصبحت مكان العبادة والمركز الوحيد لأعياد الحج. ويرى ان مركزية القدس في القانون والتاريخ اليهوديين هي التي تعطي الأهمية الروحية للمدينة في الديانة اليهودية، وهكذا نجد أن الامل عند اليهود في استعادة القدس الارضية هو المكون الاول والضروري لتحقيق توقعاتهم يوم القيامة (رايتر، 1995، 70- 74).

هذا الوعي الديني يرتبط، أيضا، بتعبيرات مادية تتكون على شكل أرض أو بناء مقدس. فاليهود، بالاضافة الى ذلك، يعتقدون بأن أقدس أماكنهم الدينية موجودة في القدس، والتي منها صهيون، جبل موريا (الهيكل)، الاعتقاد بوجود الهيكل وتابوت العهد الذي أقيم على جبل موريا في العهود القديمة في مدينة القدس.

وتعتبر القدس اقدس مدينة لدى الشعب اليهودي، ورمزاً للاستقلال الديني والوطني لدى اليهود. وهي مقدسة عندهم 1,000 عام قبل المسيحية و 1600 عام قبل الاسلام (Baskin,1994، 31).

وينعكس الارتباط العقائدي المسيحي في القدس على اعتبار أن القدس مدينة المسيح، أم الكنائس، قبلة الانظار، ورد ذكرها في العهد الجديد 91 مرة. وهي المدينة التي اختارها الله لتكون مسرحا للملحمة الالهية الكبرى، ولتكون مدينة الفداء والخلاص والانعتاق. ومنها انطلقت البشارة المسيحية الى المسكونة كلها. وبقيت القدس مركز القيادة الكنسية حتى سنة 66 ميلادية، وكانت مركزا للاشعاع المسيحي. ففيها طوّرت الكنيسة طقوس العبادة المسيحية (الراهب، 1996، 79-83).

وبالنسبة للديانة المسيحية بالذات، فهي المهد والمنشأ. فيها علّم السيد المسيح، وفيها صنع خلاص البشرية. فيها مات وقام ممجداً من بين الأموات (صباح، 1996، 32)، والقيامة في المسيحية هي الحدث المركزي والاساسي، وهي قلب الايمان المسيحي، وبدون القيامة لا وجود للمسيحيين، ولا معنى للعقيدة. فبالقيامة كانت القدس وما زالت مركزية ايمان المسيحيين وتعبدهم (خوري، 1996، 37).

لهذا فقد أسس المسيحيون الرهبنة، وبنوا الاديرة والكنائس، التي يزيد عددها في القدس وحدها على مائة دير وكنيسة ومؤسسة (المصدر السابق، 1996، 41) وعلى صعيد الاماكن الدينية والمعالم التاريخية والمقدسات يوجد للمسيحيين، بمختلف طوائفهم، في مدينة القدس 19 كنيسة وبطريركية و18 طريقا (نجم، 1996، 194)، منها كنيسة القيامة، الكنيسة الاكثر تقديسا عند المسيحيين ومكان حجهم، وطريق الآلام، التي شهدت حدث الفداء المسيحي.

ويرتبط المسلمون بالقدس عقائديا، حيث ورد الحديث عن المدينة ومقدساتها في كل من القرآن الكريم والسيرة والسنة النبوية وأحاديث الرسول والصحابة. ويتركز ذلك حول حدث الاسراء والمعراج، كما جاء في القرآن، وفي الأحاديث النبوية عن قدسية المدينة وقيمتها الدينية.

يقول الشيخ عكرمة صبري: "ان ارتباطنا بالمسجد هو ارتباط عقائدي، لان المسجد الاقصى كان محورا لحادثة الاسراء والمعراج، وهي جزء من العقيدة الاسلامية. وهذا النوع من الارتباط هو أقوى من الارتباطات " القومية، الوطنية، العرقية" وأن تسمية المسجد الاقصى جاءت بقرار رباني، ووردت صريحة في القرآن الكريم في أول سورة الاسراء بقوله تعالى " سبحان الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام الى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله " (صبري، 1996، 13-14).

وبظهور الدعوة الإسلامية تحول الأمر بهذه المدينة الى ارتباط عقائدي وتعبدي، بالاسلام والمسلمين في الاسراء والمعراج، ثم باتخاذها قبلة أولى للمسلمين، لتتخذ مكانة روحية قدسية في الاسلام لا تقل عن مكانة مكة والمدينة. وتتأكد قيمة وقدسية المدينة الروحية بكثرة ما ورد من أحاديث نبوية حول مكانة القدس " لا تشد الرحال الا لثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الاقصى". "من مات في بيت المقدس فكأنما مات في السماء". " من خرج الى بيت المقدس لغير حاجة الا للصلاة، فصلى فيه خمس صلوات صبحا وظهرا وعصرا ومغربا وعشاء خرج من خطيئته كيوم ولدته أمه". "من زار بيت المقدس محتسبا حرم الله لحمه وجسده عن النار". "من صلى في بيت المقدس محتسبا غفرت ذنوبه كلها". (عمرو، 1996، 18-19).

أما ما يتعلق بالمعالم الاسلامية التاريخية والمقدسات فهناك ما ينوف عن 200 معلم. حيث يوجد فيها 25 مسجدا، و 39 زاوية وضريحا وتربة، و35 قبة ومحرابا وبابا، و34 طريقا، و19 سوقا، و8 أبواب، و22 سبيلا وحماما، و46 مدرسة تاريخية (نجم، مصدر سبق ذكره، 194).

الامتداد العالمي للقدس:

ينتشر أتباع الديانات السماوية الثلاث " اليهود، المسيحيون، المسلمون" في شتى بقاع الكون. ولما كانت القدس ذات مكانة دينية عقائدية فان هؤلاء الاتباع، يشعرون بارتباط روحي في المدينة، ويعتقدون بوجود حقوق لهم في هذه المدينة، تتعلق، اساسا، بتأمين وصول هؤلاء الاتباع الى المدينة لاقامة صلواتهم وزياراتهم، وممارسة طقوسهم وتعبداتهم الدينية في هذه المدينة دون عوائق. من هنا تأتي مكانة القدس "العالمية"، ومن هنا يدخل البعد "العالمي" في الصراع حول القدس.

يرى البطريرك ميشيل صبّاح ان للقدس شخصية وكيانا، ليس ككيان وشخصية أي مدينة في العالم. وانها بمكانتها وبرسالتها الالهية تسمو فوق حدودها وفوق كل الجهود السياسية. وأن المأساة، التي تعاني منها المدينة المقدسة، هي النزاع بين ملكيتها المادية المحدودة وبين ملكيتها الروحية. ولابد من الأخذ بعين الاعتبار العلاقة الروحية العميقة، التي تشد جميع مؤمني العالم، من مسلمين ويهود ومسيحيين، الى المدينة المقدسة في أي حل لمشكلة المدينة (صباح، 1994، 31-34). فيما يرى الشيخ حسن طهبوب ان مدينة كهذه هي مدينة لا يمكن أن يستقر حال المنطقة والعالم بدون سلامها وأمنها (طهبوب، 1996، 200) أما إسحاق رايتر فيرى أن أي تغيير قد يطرأ على وضع هذه الأماكن المقدسة سيؤثر على دوائر اكثر اتساعا من مجرد المجتمع المحلي، اذ سيكون له أثر على كل من العالم اليهودي، والمسيحي، والاسلامي، (رايتر، سبق ذكره، 76) .

وتأتي مكانة القدس العالمية، ويتعزز المطلب والتدخل الدولي في المدينة نتاجا للتجربة التاريخية لنماذج السيطرة على المدينة،**التي حرم فيها أتباع ديانات أخرى من حرية الاقامة، أو الوصول الى الاماكن الدينية، وممارسة عباداتهم وطقوسهم في المدينة.حيث استأثرت أطراف على المدينة، وحرمت البقية من حقوقها الدينية، وأحيانا الوجودية.** ومن الامثلة على ذلك " السبي البابلي لليهود وطردهم من القدس" الاضطهاد والطرد لليهود في العهد الروماني، وحرمان اليهود في الفترة الاردنية من الدخول الى القدس الشرقية، الفترة الصليبية وحرمان المسلمين من المدينة، الفترة الاسرائيلية ما بعد 1967 وحرمان سكان العالم العربي والاسلامي من الوصول الى المدينة، بمن فيهم ذلك المسيحيون العرب والمسلمون من بلدان اسلامية أخرى.

ان هذه الممارسات أدت الى تدخل الدول، في محاولة لتأمين مصالحها في المدينة، حيث تدخل المجتمع الدولي عام 1947 في محاولة لتدويل المدينة وتأمين بقائها مفتوحة للجميع.

المكانة الحياتية لمدينة القدس:

احتلت القدس مكانة هامة، وشكلت مركزاً حيوياً نشطا في المجال الاقتصادي والثقافي في حياة الشعب الفلسطيني، مع غيرها من المراكز والمدن الفلسطينية الأخرى. وزادت هذه الأهمية والمكانة بعد قيام دولة اسرائيل، والقضاء على اكبر المراكز الاقتصادية والثقافية الفلسطينية، كيافا وحيفا وعكا، واحتلال الجزء الغربي منها. وتعززت هذه المكانة، كونها أصبحت تشكل محور ما تبقى من الارض الفلسطينية، ونقطة الوصل بين شمال وجنوب ما تبقى من فلسطين (الضفة الغربية وغزة) التي تعتبر ذات أهمية استراتيجية قصوى الكيان الفلسطيني (Dumper,1993, 267)

وفي خضم الصراع على الثبات في القدس، سعت الأطراف الى تنمية واعمار الأجزاء التي تسيطر عليها من المدينة، فارتفعت أعداد السكان في كلا الشطرين، وعمدت الأطراف الى تدعيم البنية الاقتصادية والخدماتية للمدينة، واصبحت تشكل محور النشاط السياسي والثقافي.

واصبحت القدس من أهم المدن ومراكز النشاط للحياة اليومية في كلا المجتمعين الإسرائيلي والعربي، ورافق ذلك ازدهار اقتصادي وتجاري في المدينة والمحيط. حيث شكلت المدينة المركز الإداري والاقتصادي والثقافي للفلسطينيين، حتى أوائل التسعينات، الى أن فرضت اسرائيل حصاراً على المدينة في آذار 1993 ومنعت دخول الفلسطينيين إليها من بقية المناطق الفلسطينية، الأمر الذي أدى الى تراجع دور ومكانة المدينة الحياتية بالنسبة للفلسطينيين، وخاصة مع استمرار اسرائيل في حصار ومحاربة الوجود الفلسطيني، بمختلف مظاهره، وخاصة السياسي والمؤسساتي، الأمر الذي أدى أيضا الى شل البنية الاقتصادية والتجارية في المدينة ومحيطها، في الوقت الذي تستمر اسرائيل في بناء المزيد من المستوطنات في المدينة وفي تدعيم الوجود الإسرائيلي فيها.

خلاصة:

رأينا إذن مكانة وأهمية القدس عند الأطراف المختلفة. ورغم ذلك فان كل طرف مصمم على رؤية القدس من منظار خاص وضيق لا يسمح برؤية الآخرين، **(حيث يصر كل طرف على رؤية أهمية المدينة بالنسبة إليه والتقليل من شأنها بالنسبة لغيره)** الأمر الذي يزيد من تعقيد القضية ويفاقم الأزمة، وإذا بقي هذا التوجه قائماً لدى الأطراف، فانه يصعب تصور التوصل الى حل لقضية القدس، ولهذا فلن على الأطراف أن تعيد النظر في تصميم مواقفها تجاه مكانة وأهمية القدس، لديها وللآخرين، حتى يتم التوصل الى إيجاد حلول لمشكلة السيادة في المدينة تأخذ بعين الاعتبار مصالح الاطراف، ومكانة وأهمية المدينة للجميع، كمدينة تجسد روحانيات شعبين وثلاث ديانات، ويرتبط بها روحيا ملايين البشر.

الدين، التاريخ، الآثار، السياسة، القانون والديمغرافيا. هذه العوامل، وعوامل أخرى، بامتداداتها وابعادها الداخلية والخارجية، الإقليمية والدولية، جرى استخدامها كأدوات في إطار الصراع العربي-الإسرائيلي حول مدينة القدس، حيث سعى كل طرف الى توظيف هذه العوامل من أجل تحقيق أهدافه وأغراضه في السيادة والسيطرة على المدينة. فكيف وظفت هذه العوامل من قبل الأطراف في الصراع حول القدس؟؟

البعد الديني التاريخي

احتلت القدس بؤرة التنظير للحركة الصهيونية، منذ نشأتها، في إطار عملية استقطاب يهود العالم وتجميعهم حول المشروع الصهيوني، لاقامة وطن قومي لليهود، حيث استطاعت الحركة الصهيونية توظيف القدس بكل معانيها، كعامل لاحياء تراث الأجداد وصياغة هوية "للشعب اليهودي"، من خلال بعث الأهمية الدينية والتاريخية والتراث اليهودي، الذي ترمز إليه القدس، والتي كانت مركزا لهذا التاريخ في وعي أبناء الديانة اليهودية. (جولد، مصدر سبق ذكره، 121).

والقدس في الوجدان اليهودي ذات أهمية بالغة من الناحية التاريخية، حيث تضئ نقطة تاريخية مشرقة بالنسبة لليهود، وهي كذلك ذات أهمية روحية بالغة من الناحية الدينية، ولهذا استطاعت القدس أن تلعب دورا هاما في إطار البعث اليهودي. ولاقت فلسطين تأييداً كبيراً لجعلها الوطن القومي لليهود، واكثر يسرا في إقناع اليهود بالالتحاق بالمشروع الصهيوني، نظرا لوجود التراث الديني والتاريخي اليهودي المرتبط بفلسطين، وبالقدس بشكل خاص، والمتمثل أساسا بما يعرف بأرض الميعاد، والوعد الالهي لليهود، بإعطائهم ارض الميعاد التي فلسطين منها.

المطالب الإسرائيلية:

تأتي المطالب الإسرائيلية في القدس خليطا بين الماضي والحاضر، بين الطموحات والآمال والوقائع. ويرتكز المطلب الديني التاريخي لدى اليهود على الوعد الذي أعطي لليهود قبل 3000 عام تقريبا. وعد الله لإبراهيم، ومن ثم إسحاق، ومن ثم يعقوب ونسلهم من بعدهم حسب الرواية التوراتية .

وبموجب هذا الوعد أعطى الله ارض كنعان لليهود، ولم تحدد هذه الأرض، التي هي حين وقف فيها إبراهيم، على تلة كانت الأرض التي يقع بصره عليها، وهذه التلة على ارض كنعان، وهي الأرض التي حلم يعقوب بها أثناء نومه حين كان مسافرا من بئر السبع الى حاران عندما جاءه الرب وقال له : "هذه الأرض التي تضطجع عليها لك ولنسلك أعطيها". (الكتاب المقدس، سفر التكوين، 20-40).

وبناء على هذا الوعد، وحسب ما جاء في الرواية التوراتية، تعتبر مسألة السيطرة على فلسطين والقدس، من باب تنفيذ لمهمة، أو أمر الهي، أو رغبة الهية، أي مسألة عقائدية ذات شأن تأتي في إطار

المحافظة على العلاقة بالرب.

يقول رايتر أن المعبد أساسي في علاقة الفرد بالرب، لذلك فان مهمة إعادة بناء المعبد اليهودي " الهيكل " في القدس، تعتبر أيضا مسألة عقائدية ذات شأن لاستكمال العلاقة بين الفرد والرب، من الناحية الدينية، ولذلك حين تصور اليهود القدس السماوية إنما فعلوا ذلك ليجعلوا لامالهم في استعادة القدس الأرضية عنوانا ومعنى. واستعادة القدس هو المكون الأول والضروري لتحقيق توقعاتهم يوم القيامة. في التاريخ اليهودي ما يشير الى كون القدس عاصمة للمملكة اليهودية، وإعادة إعلانها عاصمة، يبعث التاريخ اليهودي مرة أخرى، ويبث الروح الوطنية لدى اليهود، لان القدس كانت عاصمة كلما كانت مستقلة، فقد أصبحت تمثل الطموحات الروحية والوطنية اليهودية (رايتر، سبق ذكره، 70-74).

إن القدس بالنسبة لليهود ليست مجرد مدينة تضم أماكن مقدسة، أو تذكر بأحداث مقدسة، بل هي مقدسة لأنها كذلك. وظلت على مدى 2500 سنة، على الأقل، رمزا للوجود التاريخي لشعب مطارد ومهان يتعرض للمجازر، ولكنه لم يفقد الأمل، ووعد باستعادتها وإعادة بنائها في نهاية المطاف (رايتر، المصدر السابق، 70).

في نظر هذه المدرسة القدس غير مهمة للعرب والمسلمين. فالإشارة الى المسجد الأقصى في سورة الإسراء، كما يدعي جولد، لم تكن واضحة، وان دور القدس كان محدودا جدا في سيرة الوحي النبوي المحمدي. وان اعتبار القدس ثالث أهم مكان للحج الإسلامي مصدره الحديث، بسبب ما يعتقد السنة التقليديون. والمصطلح الإسلامي للحضور الى القدس لأغراض دينية هو زيارة ولا تتضمن الصلوات اليومية عند المسلمين أي إشارة الى القدس. إن القدس لم تكن دائما في قلب الوعي الإسلامي. والعلاقة بين الإسلام والقدس لم تكن متسقة دائما. وقد كانت القدس مركزا روحيا لا سياسيا (جولد، سبق ذكره، 119-121) .

المطالب الفلسطينية:

يشتمل المطلب الفلسطيني الديني-التاريخي حاليا على البعدين الإسلامي والمسيحي.

اذ تتميز العلاقات بين المسلمين والمسيحيين في القدس بعلاقات تعايش واحترام وتعاون في معظم مراحل تاريخ وجودهم بالمدينة، على المستويين الرسمي والشعبي، لدرجة يصعب على المراقب أن يتبين من هو المسيحي، ومن هو المسلم. (البرغوثي، 1996، 103).

ويستند المسيحيون إلى حقهم في القدس، على اعتبار أن المدينة شهدت المراحل الأولى لولادة الدين المسيحي، وفيها عاش المسيح وصلب، ومنها انطلقت الديانة المسيحية، وهي مقدسة في العهد الجديد، وفيها أقدس مقدساتهم "كنيسة القيامة". ويشكل التواجد والحضور المسيحي بالقدس جزءا من التواصل الديني مع المدينة المقدسة.

فيما يستند المسلمون في مطلبهم الى حقيقة قدسية المدينة، كما وردت في القرآن الكريم والسيرة النبوية، ولارتباطها بأحداث الإسراء والمعراج ووجود المقدسات الإسلامية " المسجد الأقصى"، " قبة

الصخرة"، والى التواجد العربي في المدينة، منذ نشأة المدينة على يد اليبوسيين في حوالي 3000 سنة قبل الميلاد (الحوت ، 1991 ،21). واليبوسيون هم من الكنعانيين، وذلك قبل 2000 عام تقريبا من الوجود اليهودي في المدينة ، حيث بدأ الوجود اليهودي في المدينة حوالي 1010 قبل الميلاد (المصدر السابق ،28).

ومع انتشار الإسلام تم إعادة فتح المدينة سنة 636 ميلادي على يد المسلمين، واستمر الحكم الإسلامي للمدينة حتى الانتداب البريطاني على فلسطين عام 1917. وهذه أطول فترة حكم واستقرار وازدهار عاشتها المدينة، والذي قارب ثلاثة عشر قرنا ولم يتأثر الوجود العربي في المدينة. وبقي العرب فيها منذ تأسيسها، ولم يغادروها، بل ظلوا دائما العنصر الأساسي بين سكانها الأصليين.

أما القدس في نظر هذه المدرسة فهي غير مهمة لليهود فتواجد اليهود في المدينة كان غالباً لفترات تاريخية طارئة، ولم يشكلوا أغلبية سكانية في المدينة أو المنطقة، الا في فترات محددة قصيرة. واليهود هم غزاة بالنسبة للقدس، ولم يعيشوا فيها لفترة طويلة الا كأقلية، ولم يسيطروا عليها الا في أوقات محددة. (شعبان، سبق ذكره، 41-44).

أما مسألة الوعد، فان الوعد هو لنسل إبراهيم جميعاً والذي منهم إسماعيل والوعد ينطبق على العرب أيضا. فإسماعيل هو الابن الأكبر لإبراهيم، وهو من نسل إبراهيم أيضا، ولا يجوز حصر الوعد في أبنائه من يعقوب (الحوت، 1991، 9).

ثم أن قصة الوعد لا يمكن أن تصدر عن العدالة الالهية حيث أن الله العادل لا يمكن أن يظلم شعبا لحساب آخر، فيعطي أرض شعب لشعب آخر. التاريخ اليهودي والتوراة هي من القصص التي نسجها اليهود.

أما عن قدسية المدينة، فاليهود لا يملكون مقدسات بحجم التي يمتلكها المسلمون أو المسيحيون. ولا يوجد لهم مقدسات أصلا سوى ادعائهم بوجود الهيكل (الحياة الجديدة، 1996/11/25، 15)*.

نلاحظ، أن اللغة اللاهوتية، الجدل اللاعقلاني، الخلط بين الأمور الدينية والتاريخية، تضخيم المطالب الذاتية وأنكار مطالب الآخرين، هي التي تغلب على الأدبيات التي تناولت هذا البعد من الصراع، حيث إن هذا الصراع يستند الى الإيمان المطلق بالأديان والكتب السماوية. وفي إطار هذا الصراع فان المواقف تميل الى الإطلاق (المطلق) والى التشنج، ولا مخرج للأطراف من هذا الصراع إلا بالإقرار المتبادل للمقولات المختلفة لكلا الجانبيين في هذا الإطار، او بالرفض الكلي للمنطق، الذي يقوم عليه هذا الجدل او الصراع، كونه لا توجد أي أفاق للوصول الى تفاهم عبر استخدام هذا المنطق.

* نشر هذا المقال تحت عنوان "قراءة في الفكر التوراتي" على حلقات باسم عبد الحليم ابو حجاج.

البعد السياسي

السياسة الإسرائيلية تجاه القدس،الموقف الرسمي:

استخدمت الحركة الصهيونية القدس، بمعانيها المختلفة ما قبل العام 1948، في استقطاب اليهود المنتشرين في العالم حول البرنامج السياسي للحركة الصهيونية. وشكلت القدس بؤرة الدعاية السياسية بين اليهود، في الدعوة الى إعادة بناء الحلم اليهودي، في إقامة الهيكل الثالث في مدينة القدس (ربيع، 1982، 212)

بعد انتهاء الحرب العربية-الإسرائيلية في العام 1948، وقيام "اسرائيل" دارت في أروقة الساحة الإسرائيلية، عملية بحث عن عاصمة لهذه الدولة الناشئة، وقدمت عدة مقترحات في هذا الشأن حيث اقترح بن غوريون مستوطنة كورنوب في النقب، وجولدا مائير فضلت حيفا، أما الإدارة الحكومية فاختارت إحدى ضواحي تل أبيب (سورونا) عاصمة لإسرائيل. فاجأ بن غوريون الجميع بإعلان القدس الغربية عاصمة للدولة اليهودية، حيث أن فكرة القدس كعاصمة لإسرائيل، لم تطرح أبدا أمام الحكومة، الا قبل اتخاذ القرار بعدة أسابيع. ولم يكن هناك من فكر فيها كعاصمة لإسرائيل حتى أواخر العام 1949 (بريتشر، مصدر سبق ذكره، 231). وجاء ذلك مباشرة بعد قرار الأمم المتحدة المصادقة على توصياتها بشأن تدويل منطقة القدس.

وبغض النظر عن المبررات والتبريرات، فان السياسة الإسرائيلية اللاحقة تجاه القدس عملت، منذ تلك اللحظه، على تنفيذ القرار الاستراتيجي باتخاذ القدس عاصمة لإسرائيل، وعملت على تكريس بناء القدس كعاصمة للدولة الإسرائيلية، حيث تم نقل مقرات الحكومة ووزارة الخارجية إليها.

وجرى توسيع حدود القدس الغربية وزيادة حجم السكان اليهود، وذلك بزيادة البناء والاستيطان فيها لتعزيز الوجود اليهودي في المدينة، التي شكلت جيبا في داخل المناطق العربية. وبتجاهل كامل للموقف الدولي، عملت إسرائيل على تغيير الوضع القانوني للقدس وواقعها السياسي والسكاني بواسطة سن القوانين. ففي العام 1967 احتلت اسرائيل القدس الشرقية وقامت بضمها في 1967/6/28، وفرضت القانون الإسرائيلي عليها، حيث قامت الكنيست بتعديل قانون الحكم والقضاء الإسرائيلي، ونظام البلديات، وقانون أنظمة القضاء، والإدارة.

ونص التعديل على فرض الإدارة الإسرائيلية التشريع الإسرائيلي على أي ارض تقررها الحكومة بواسطة الاوامر (The Jerusalem Question and its Resolution, 1994, 67) مما أتاح لها تطبيق القانون الإسرائيلي، وضم الجزء الشرقي الى نفوذ بلدية المدينة الغربية.

وفي العام 1980سنت اسرائيل قانوناً أساسياً "القدس عاصمة اسرائيل" الذي ينص على توحيد القدس وجعلها عاصمة اسرائيل، ومقراً لرئيس الدولة والكنيست والحكومة والمحكمة العليا، وضمان حماية الأماكن المقدسة وحرية العبادة لجميع الأديان، وتطوير القدس (Documents on Jerusalem, 1996, 110)

ومنذ احتلال القدس وإعلانها عاصمة لإسرائيل، فان الموقف السياسي الرسمي الإسرائيلي السياسي، ومواقف غالبية الأحزاب الإسرائيلية الأخرى، تجمع على كون المدينة عاصمة أبدية لإسرائيل لا يجوز التنازل عنها. ولتحقيق هذا الغرض سعت الحكومات المتعاقبة الى تكريس واقع القدس واستمرار السيطرة والسيادة عليها وذلك من خلال:

1. بذل الجهود السياسية، في المحافل الدولية والخارجية، لتكريس كون القدس عاصمة لإسرائيل، وحث الدول على التعامل مع هذا الموضوع.
2. مواجهة كافة الضغوط الدولية، التي مورست ضد اسرائيل، نتيجة سياستها في مدينة القدس.
3. نقل المقرات الحكومية والدبلوماسية الرئيسية الى المدينة لفرضها، واجبار العالم على التعامل مع هذا الواقع.
4. العمل على احداث غالبية سكانية مطلقة في المدينة، بغرض التفوق الديمغرافي، كعامل اساس لابقاء السيطرة. وفي هذا الاطار قامت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بمصادرة الأراضي الفلسطينية والاستيطان فيها، ومارست سياسيات منظمة بهدف تهجير سكان المدينة الفلسطينيين، كسياسات هدم البيوت، وعدم منح تراخيص البناء للمواطنين العرب، وسحب الهويات من المواطنين المقدسيين، وإعاقة حالات لم الشمل بين المواطنين المقدسيين، والخناق الاقتصادي عبر الضرائب المفروضة على المواطنين "الارنونا" وتدني مستوى الخدمات في القدس الشرقية للمواطنين العرب، ومحاربة المؤسسات الوطنية الفلسطينية في المدينة. وكان آخر هذه السياسات إغلاق المدينة وعزلها عن بقية الضفة الغربية، ومنع وصول الفلسطينيين إليها من بقية المناطق الفلسطينية. وصرح أوري بن آشر مهندس بلدية القدس أن الاعتبارات السياسية، والسعي الى وجود أغلبية يهودية تحكم مواقف الحكومات الإسرائيلية في بناء وتطوير المدينة (القدس، 6،1997/3/18) ويشير تقرير صادر عن مركز المعلومات الإسرائيلي "بتسيلم" إلى سياسة تمييز ضد الفلسطينيين في القدس اتبعتها اسرائيل منذ عام 1967 في مجال مصادرة الأراضي والبناء بهدف إيجاد واقع ديمغرافي وجغرافي يعزز السيطرة الإسرائيلية (القدس، 8،1997/3/3).
5. واستطاعت هذه السياسة أن تحقق جزءاً كبيراً من الأهداف الإسرائيلية في المدينة، حيث أصبحت ذات أغلبية يهودية في القدس الشرقية والغربية بنسبة (70%) يهود، و (30%) عرب (Jerusalm Statistical Year Book ,97,29). ونجحت في تغيير معالم المدينة وطابعها الحضاري.

ويقوم موقف الحكومة الاسرائيلية السابقة المكونة من ائتلاف الليكود والاحزاب اليمينية الاخرى برئاسة بنيامين نتنياهو، على اعتبار الحفاظ على القدس وتعزيزها عاصمة إسرائيل الأبدية، كمدينة موحدة وكاملة تحت سيادة دولة إسرائيل، وذلك في الكلمة التي عرض فيها بنيامين نتنياهو حكومته على الكنيست. وفي الخطوط الأساسية لبرنامج الحكومة، الذي تقدمت به الى الكنيست، تم الإشارة إلى تحصين مكانة القدس عاصمة أبدية للشعب اليهودي.

في هذا الإطار سوف يتم العمل على أن القدس الموحدة، عاصمة إسرائيل، هي مدينة واحدة وكاملة وموحدة، ستبقى تحت السيادة الإسرائيلية للابد، وستحبط الحكومة كل محاولة للمساس بتكامل القدس، وستمنع كل نشاط لا ينسجم مع سيادة إسرائيل على المدينة، وسترصد الحكومة موارد خاصة لتسريع البناء في القدس وضواحيها لتحقيق المكانة الاقتصادية والاجتماعية للقدس الكبرى (خليفة، 1996، 66) وخاضت هذه الحكومة حملة قوية ضد الوجود المؤسساتي للفلسطينيين، وأغلقت العديد من المؤسسات، وتمارس ضغوطاً كبيرة حول نشاط بيت الشرق.

وباستثناء الأحزاب العربية التي ترى في القدس الشرقية جزءاً من الأراضي المحتلة عام 1967. لا تبتعد الأحزاب السياسية الإسرائيلية، في موقفها من القدس، عن الموقف الرسمي العام الذي يكاد أن يكون أحد الاجماعات الوطنية الإسرائيلية بشأن القدس (حيدر، 1998،57) الأمر الذي عكسته برامج الأحزاب السياسية الإسرائيلية في الانتخابات الأخيرة، التي جرت عام 1996. ويقوم هذا الموقف على اعتبار القدس الموحدة عاصمة إسرائيل الأبدية، تحت السيادة الإسرائيلية.

ولا يختلف **موقف حزب العمل** عن الموقف السابق، باعتبار القدس عاصمة موحدة لإسرائيل، كما جاء في برنامجه الانتخابي. أما **حزب المفدال وإسرائيل بعلياه** فيضيفان إلى هذا الموقف " عدم قابلية التفاوض حول الموضوع" باعتبار القدس موضوعاً غير قابل للتفاوض. ويدعو المفدال إلى تطبيق السيادة على القدس الكبرى وتقرير التواجد السياسي والاستيطاني فيها.

وحزب الطريق الثالث يؤكد أبدية القدس كعاصمة، وقام هذا الحزب أساسا لاعتبارات على رأسها عدم الانسحاب من القدس والجولان، حيث يعتبر هذا الحزب الانسحاب من القدس والجولان خطوطاً حمراء لا يمكن تجاوزها.

ويتميز موقف حركة **ميرتس** عن بقية الأحزاب الإسرائيلية "اليهودية" تجاه القدس، بان وضع القدس لن يقرره طرف واحد. وسيتم الوصول إلى اتفاق حول الوضع الدائم للمدينة، يأخذ بعين الاعتبار الروابط الدينية والقومية المتصلة بالمدينة، مع تأكيد الحركة على بقاء القدس عاصمة إسرائيل غير

مقسمة، لدى تحديد الوضع الدائم للمدينة. كما سيتقرر في اتفاق السلام ستؤخذ في عين الاعتبار جميع الروابط المتصلة بالمدينة من دينية وقومية.

والأحزاب العربية في إسرائيل، قائمة حداش والقائمة العربية الموحدة: وتضم هاتان القائمتان معظم الأحزاب والحركات العربية. الجبهة الديمقراطية السلام والمساواة، التجمع الوطني الديمقراطي، الحزب الديمقراطي العربي والحركة والإسلامية. وعلى النقيض من مواقف الأحزاب الإسرائيلية اليهودية تجاه القدس، تقوم مواقف الأحزاب الإسرائيلية العربية حيث تعتبر هذه الأحزاب القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية وتطالب بإقامتها على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 بعد انسحاب إسرائيل منها (خليفة، مصدر سبق ذكره، 64-98).

ولا يقتصر الإجماع الإسرائيلي على القدس على المستويات السياسية، بل يتخطاه الى المستويات الشعبية، حيث يكاد يكون هناك إجماع شعب إسرائيل على الحفاظ على القدس، كعاصمة أبدية لاسرائيل، حيث أشار استطلاع للرأي بأن (80%) من الإسرائيليين يعارضون مبدئيا إجراء مفاوضات حول مستقبل مدينة القدس. لكن الاستطلاع اظهر استعدادا لإعطاء سيادة فلسطينية على قرى وبلدات فلسطينية تقع في إطار حدود القدس، حيث أعرب 45% من المستطلعين عن الاستعداد لإعطاء سيادة للفلسطينيين على مناطق تقع في ضواحي القدس، كشعفاط وبيت حنينا وصور باهر. فيما عبر 59% منهم عن تأييدهم لإعادة ترسيم جدود القدس (الأيام، 1997/1/7).

الى جانب المواقف السابقة وقعت (520) شخصية إسرائيلية، من رجال الفكر والأدب والسياسة والأكاديميين على عريضة سلمتها لفيصل الحسيني تؤيد فيها إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس (القدس، 1999/4/4، 3).

وينبغي ان نلاحظ ان اغلب المواقف، التي تم الإشارة اليها، عند مختلف الاطراف هي مواقف سياسية او ايدولوجية او انتخابية، وليس بالضرورة ان تعبر عن مواقف عملية وواقعية. فتفاهم بيلين - ايتان الذي تم التوصل اليه حول القدس جاء فيه:

1. تبقى القدس، عاصمة اسرائيل بحدودها البلدية.
2. تعترف اسرائيل بمركز سلطة الكيان الفلسطيني، الذي سيوجد في حدود الكيان الفلسطيني، وخارج الحدود الحالية للقدس.
3. ترتيبات خاصة للاماكن المقدسة الاسلامية والمسيحية.
4. يحتل السكان الفلسطينيون في احياء القدس العربية، في اطار السلطة البلدية، على مكانة تمكن مشاركتهم بالمسؤولية عن ادارة شؤونه الحياتية في المدينة. (القدس، 1997/1/11، 9)

وهذه نقاط مقترحة للحل الدائم، بالنسبة للقدس، جرى التفاهم حولها بين اعضاء من حزبي الليكود والعمل، الامر الذي يقوض المواقف السابقة من اساسها. فقد نشرت صحيفة معاريف الاسرائيلية خبراً عن قبول نتنياهو لفكرة ابو ديس، كما جاءت في الوثيقة (القدس، 1999/3/18، 16).

نستخلص مما سبق:

ان السياسة الإسرائيلية تقوم على أساس تعزيز الوجود الإسرائيلي في القدس والإبقاء على السيطرة والسيادة على المدينة، بمختلف الوسائل ونجحت الى حد كبير في تحقيق أهدافها في هذا الجانب. وعلى النقيض من الوضوح في هذه السياسة تعاني المواقف السياسية غموضا كبيرا، كما ظهرت من خلال المواقف المختلفة، الرسمية وغير الرسمية، للأحزاب الإسرائيلية. ويبدو الغموض في مسألة الحدود والعاصمة والسيادة: حيث لم تعرف الحدود لدى هذه المواقف ولم يعلن عن تحديد وحصر مسألة العاصمة والسيادة، خلال هذه المواقف، حيث بقيت هذه المسائل غير واضحة ومحددة.

السياسة الفلسطينية تجاه القدس،الموقف الرسمي:

القدس في الاجندة السياسية الفلسطينية، وفي مختلف الأوقات، اعتبرت العاصمة السياسية للدولة الفلسطينية المنتظرة، وعلى هذا قامت السياسة الفلسطينية. وإذا تحرينا الدقة لا نستطيع أن نتحدث عن سياسة رسمية، بالمعنى الذي يوازي السياسة الإسرائيلية تجاه القدس، لانه لم تتبلور سياسة استراتيجية منظمة تجاه القدس من قبل الجانب الفلسطيني، طوال أغلب مراحل الصراع حول القدس،وأن الفلسطينيين قاوموا السياسة الإسرائيلية المفروضة على القدس. ففي مقابل سعي الإسرائيليين إلى تهويد القدس والسيطرة عليها قامت السياسة الفلسطينية على محاولة الحفاظ على عروبة القدس، من خلال تطوير استراتيجية عدم التعاون السياسي مع البلدية والسلطات الإسرائيلية، ومن خلال حماية المؤسسات الاجتماعية – الاقتصادية والدينية والثقافية، التي كانت موجودة في المدينة قبل العام 1967، كالغرفة التجارية والمقاصد (لاتندريس، 1995، 58-59).

وفي هذا الإطار واجهت السياسة الفلسطينية قرارات السلطة الإسرائيلية، والقوانين والخطوات التي اتخذتها تجاه القدس، كتطبيق القانون الإسرائيلي وقانون ضم القدس وغيرها من الإجراءات. ونشطت السياسة الفلسطينية ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية، من خلال المنظمات الاقليمية والدولية، كجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الاسلامي، ومجموعة عدم الانحياز والجمعية العامة للامم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، نشطت دبلوماسيا لاستصدار قرارات إدانة وشجب، للإجراءات الإسرائيلية، في كل مرة قامت فيها إسرائيل بخطوات تجاه القدس. وصدر عن هذه المنظمات عشرات القرارات المؤيدة للموقف الفلسطيني من القدس، والرافضة للموقف الإسرائيلي والسياسات الإسرائيلية تجاه المدينة.

وفي مواجهة الإجراءات الإسرائيلية على الأرض، عمل الفلسطينيون على مجابهة الاستيطان الإسرائيلي في المدينة، بكل الطرق الممكنة، كالاحتجاج والتظاهر واللجوء الى القوانين. وبذلت محاولات عديدة لدعم البناء العربي في المدينة، عن طريق تقديم المساعدات لبناء اسكانات، ولو بشكل محدود. فيما لجأ الفلسطينيون الى البناء غير المرخص في المدينة، على الرغم من سياسة الهدم التعسفي للبيوت الفلسطينية.

وسعى الفلسطينيون الى دعم وجود المؤسسات الوطنية الفلسطينية في القدس، وخاصة التعليمية والدينية والنقابات المهنية والصحية، وانشاء ودعم المؤسسات الوطنية الاخرى في المدينة للحفاظ على

الوجود السياسي الفلسطيني فيها. كذلك سعى الفلسطينيون لمواجهة سياسة التهجير والطرد الصامت، عبر سياسات سحب الهويات وفرض الضرائب وغيرها من المضايقات، وتقديم ما هو متاح من دعم مادي ومعنوي لاحياء المدينة للتمكن من الصمود في وجه الضغوطات الإسرائيلية.

واستطاع الفلسطينيون كسب معركة التعليم والحفاظ على المؤسسات الدينية والصحية، والحفاظ على المواطنة المقدسية في المدينة، وتجنب اندماجهم في اطار السياسات الإسرائيلية حيث قاوم المجتمع المدني المقدسي عملية الضم السياسي عبر رفض الاندماج والمشاركة السياسية والاجتماعية في اطار السياسات والمؤسسات الإسرائيلية. فعلى صعيد المشاركة العربية في الانتخابات للمجلس البلدي في القدس أظهرت نتائج الانتخابات ضعف المشاركة السياسية العربية في هذه الانتخابات. ففي العام 1973 شارك 7% في هذه الانتخابات، وفي العام 1985 شارك 18%، وفي العام 1989 شارك 4%، وفي العام 1993 شارك 7% في الانتخابات. (حيدر، 1998، 55).

واحتوى إعلان الاستقلال للدولة الفلسطينية على ان القدس الشريف هي العاصمة للدولة الفلسطينية المعلنة (Document on Jerusalem,1996, 50) وسعت منظمة التحرير الفلسطينية الى حشد التأييد العربي والعالمي حول الحقوق الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية. وقد اعترفت اكثر من 100 دولة باعلان الدولة، الامر الذي يعني قبول القدس الشرقية عاصمة لهذه الدولة على المستوى الدولي.

وسعت السلطة الفلسطينية الى اعطاء صبغة دبلوماسية لوجودها في القدس، وممارسة بعض النشاطات السياسية في المدينة، عبر مؤسساتها المختلفة، وبيت الشرق، حيث تستضيف الوفود الرسمية العربية والاجنبية في القدس في محاولة لإعطاء المدينة بعدا سياسيا، كعاصمة للفلسطينيين، الأمر الذي يتسبب في بروز أزمات بين الاطراف.
وكان آخرها الأزمة بين المجموعة الأوروبية وإسرائيل حول زيارة رسمية أوروبية لبيت الشرق، حيث احتجت إسرائيل على هذه الزيارة، فيما رفضت المجموعة الأوروبية ذلك، وأكدت رفضها الاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل. (القدس، 1999/3/12، 1).

وتشير معظم مواقف الاحزاب والحركات السياسية الفلسطينية إلى اعتبار القدس عاصمة للدولة الفلسطينية القادمة. وعلى الرغم من ضبابية مصطلح القدس الشريف، الذي يحتمل التفسير على أكثر من محمل، الا أنه في الواقع وفي الغالب، يتم الحديث عن القدس الشرقية، كلما يشار الى كلمة القدس. وهذا لا ينتقص، بأي حال من الاحوال، من الحقوق والمطالب الفلسطينية في القدس الغربية كأملاك المهجرين واللاجئين حصيلة حرب 1948.

تمثل فتح كبرى فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية تاريخيا وتمثل الجسم الكبير في السلطة الوطنية الفلسطينية حاليا. ويقوم **موقف فتح** على اعتبار القدس الشريف عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة، وترى أنه لن يكون هناك سلام في المنطقة دون القدس، ولن يكون هناك سلام للعالم دون سلام في المنطقة. وهنا نتحدث عن القدس، وليس فقط القدس الشرقية. وعلى هذا دخلنا المفاوضات من أجل وضع القدس وليس فقط شرقي القدس (الحسيني، 96، 204-205).

سري نسيبة أحد الأكاديميين والنشطاء السياسيين المقربين من حركة فتح يؤكد على أهمية التوصل إلى حل قضية القدس من خلال مبدأ التكافؤ في السيادة بالاختيار بين نهجين:

اما توزيع حق السيادة على القدس بين أبنائها بشكل فردي، وإما بتوزيع هذا الحق بين الدولتين. وفي الخيار الأول تكون القدس مدينة لكل مواطنيها، في إطار المساواة. وفي الخيار الثاني تكون القدس مدينتين يتبع كل قسم منها لدولة. ويرى نسيبة بان بلورة صيغة تدمج بين النهجين، قد تشكل صيغة تضمن المشاركة والانفصال في ذات الوقت، مع الاستفادة القصوى للطرفين (Nusseibeh, 1998, 15-16).

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، تعتبر القدس الشرقية جزءا من الاراضي المحتلة في 5 حزيران عام 1967. ويقوم موقفها الاساسي على ضرورة جلاء اسرائيل عن القدس الشرقية، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في اعلانها عاصمة لدولة فلسطين. وبعد تسليم اسرائيل بهذا الامر، يتم بحث صيغة العلاقة بين شطري القدس. وترى الجبهة انه لا يمكن تصور سلام دائم بدون حل مقبول لوضع القدس، حيث تعتبر ان حل قضية القدس هي جوهر عملية التسوية السياسية (قيس عبد الكريم "ابو ليلى"، مقابلة، 1999/1/7)*.

محمد جاد الله، احد الناشطين السياسيين المقربين من الجبهة الديمقراطية يرى ان الشعب الفلسطيني يتحمل مسؤولية تمثل مصالحه ومصالح الشعوب التي تجد جزءا من تاريخها وحضارتها في مدينة القدس، ولا يمكن ان يقوم أي سلام على اساس الغاء الاخر وفرض الامر الواقع. وان الحل يكمن في العودة إلى حدود عام 1967، واخلاء المستوطنات من حول القدس وعودة اللاجئين والنازحين، مع ضمان حرية الوصول إلى الاماكن الدينية دون قيود أو شروط (جاد الله، 1996، 242-244).

ويشير الموقف الرسمي **للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين** أيضا إلى اعتبار القدس الشرقية أراض فلسطينية محتلة، وكعاصمة للدولة الفلسطينية في إطار الحل السياسي الراهن، وباعتبارها عاصمة للدولة الديمقراطية على ارض فلسطين في الإطار التاريخي (عبد الرحيم ملوح، مقابلة، 1999/2/18). **

* عضو مكتب سياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

** عضو مكتب سياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

وليد سالم أحد النشطاء السياسيين المقربين من الجبهة الشعبية يرى ان القدس عاصمة الشعب الفلسطيني والدولة الفلسطينية، ولا يمكن التنازل أو التفريط بها. وان الحل يكمن في الانسحاب الإسرائيلي الكامل من شرقي القدس، بما يشمل مستوطناتها، ونقل هذه المستوطنات الى ملكية اللاجئين والنازحين من القدس بشطريها الشرقي والغربي، كتعويض لهم عن املاكهم التي فقدوها في عام 1948 والعام 1967، أو بقبول إسرائيل بمدينة مفتوحة يتم في اطارها اعلان القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية، وحل مشكلة اللاجئين والنازحين المقدسين بعودتهم اليها، واذا ما تم ضمان مدينة مفتوحة فعلا يعيش فيها الجانبان في أي مكان يشاؤون، سواء في شرقي المدينة أو غربها، مع فان القدس يمكن أن تشكل لاحقا نواة لمجتمع ديمقراطي مفتوح للفلسطينيين والإسرائيليين في عموم أرجاء البلاد (سالم، 1997، 221-223).

وكان **حزب الشعب** الحزب الوحيد، عربياً، الذي قبل بقرار التقسيم الذي تضمن تدويل القدس. وبعد اخفاق التدويل انضم الحزب إلى بقية الاحزاب بالمطالبة بالقدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية، ولكنه يرى ان اعادة تقسيم القدس غير ممكنة من الناحية العملية والفعلية، ولذلك فهو يرفع شعار ابقاء المدينة موحدة من الناحية الخدماتية وعاصمة لدولتين وبلديتين تتعاونان على اساس حسن الجوار. ويعتبر قيام عاصمة فلسطينية في ضواحي القدس لا يمثل حلا للصراع على المدينة (عبد المجيد حمدان، مقابلة، 1999/3/23).*

الأحزاب والحركات الإسلامية (حماس والجهاد الإسلامي) وفيما يتعلق بفلسطين والقدس ترى ان ارض فلسطين هي وقف اسلامي لكل المسلمين واجيالهم، ولهذا فكل تفريط بذرة تراب من فلسطين هو تنازل عن جزء من الدين) وتنظر حركة حماس الى موضوع القدس بحساسية واضحة حيث ترى انها أولى القبلتين وثالث الحرمين ومسرى النبي عليه السلام، وعليه فتحريرها فرض على المسلمين اينما كانوا. (أبو جابر، 1996، 480).

وعلى المستوى الشعبي الفلسطيني، لا يوجد هناك أدنى اختلاف حول أهمية ومكانة القدس الدينية والروحية والسياسية للشعب الفلسطيني، وهي من القضايا ذات الاهمية القصوى، والتي تلاقي تفاعلا شعبيا واسعا في التجاوب مع مشكلاتها السياسية واليومية.

* عضو الامانة العامة لقيادة حزب الشعب الفلسطيني.

وبين استطلاع للرأي اجراه مركز القدس للاعلام والاتصال ان قضية القدس هي القضية الاكثر اهمية في نظر اكثرية الفلسطينيين حيث يرى 46.2% من المستطلعين انها أهم قضية للشعب الفلسطيني، تليها قضية الاستيطان 30.8% (القدس، 1999/4/9، 2).

ولعل ردود الافعال الشعبية التي تصاحب الاجراءات والسياسات الإسرائيلية تجاه القدس كانت دوما من أعنف وأكبر ردود الافعال. فأحداث النفق تعتبر مؤشرا بالغ الاهمية للموقف الشعبي تجاه القدس كذلك الاستيطان في جبل أبو غنيم والاحتجاجات والمظاهرات الشعبية. وبين استطلاع آخر أجراه المركز أن 85% من الفلسطينيين يرفضون ضم القدس إلى إسرائيل في إطار الحل النهائي، وان تكون العاصمة الفلسطينية هي القدس (أبو ديس) خارج حدود القدس الموحدة، حتى ولو كان المسجد الأقصى وقبة الصخرة خارج السيادة الإسرائيلية ويدار من قبل الفلسطينيين (القدس، 1996/12/26،10).

وتوصل كل من أبو مازن – وبيلين، في إطار النقاش حول قضايا الوضع الدائم، إلى تفاهم يقضي بإقامة المركز السلطوي الفلسطيني في أبو ديس خارج الحدود البلدية، وإيجاد مكانة دينية خاصة "خارج إقليمية" للبلدة القديمة، وخضوع الحرم القدسي للسيادة الفلسطينية، ورفع العلم الفلسطيني على قبة الصخرة والمسجد الأقصى، حيث سترتبط بممر إقليمي من أبو ديس على طول شارع أريحا القديم إلى باب الأسباط. وبموجب هذا التفاهم يعترف الفلسطينيون بالقدس الغربية كعاصمة لإسرائيل وتعترف إسرائيل بالقدس خارج حدود البلدية كعاصمة فلسطينية (الجسر، 1998/6/1، 7).

نتائج السياسة الإسرائيلية في القدس:

يمكن القول أن السياسة الإسرائيلية، تجاه القدس، أسفرت عن تحقيق جزء كبير من غايتها في السيطرة على المدينة. وعلى الرغم من المقاومة السياسية والعملية للسياسات غير المتكافئة الإسرائيلية من جانب الفلسطينيين إلا أن هذه السياسة أدت إلى:

الانهيار الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع المقدسي، خاصة بعد إغلاق القدس عام 1993، وعزلها عن محيطها العربي، وتحول الثقل الاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني إلى مدينة رام الله، حيث أصبحت بمثابة المركز الاقتصادي والإداري الأول في الضفة الغربية بديلا عن القدس. من جانب آخر اخذ المجتمع المقدسي بالتعايش والتأقلم مع نتائج بعض . السياسات الإسرائيلية تجاه المقدسيين، وخاصة في مجالات التأمين الوطني والصحي والخدمات الاجتماعية، التي تقدمها إسرائيل إلى المواطنين المقدسيين، والتي أصبحت بمثابة امتيازات هامة لدى المواطن المقدسي، عند مقارنتها بالمواطن الفلسطيني في باقي مناطق الضفة الغربية، إذ رغم أن فلسطيني القدس واجهوا سياسات تمييزية، على مختلف الصعد، في مجالات الخدمات والإسكان وغيرهما، إلا انهم تمتعوا بشروط معيشية خاصة يمكن اعتبارها سبباً جيداً للشعور بعدم الثقة والأمان فيما يختص بمستقبل المدينة ومستقبل وضعهم فيها، وذلك عند المقارنة بين ظروف معيشتهم وتلك التي لباقي سكان الضفة الغربية (لا تندريس، 1998، 36).

البعد الديمغرافي

تعرضت مساحة القدس وحدودها الى التوسع أو الانحسار بشكل متواصل، تبعا للتطورات السياسية المحيطة بالمدينة، فقد كانت تتوسع في حالات الاستقرار والازدهار، وكانت تنحسر في حالات الحروب والصراع. في هذا الجانب نتعرض الى تطورات الحدود والسكان التي شهدتها القدس، خلال المراحل المختلفة من تاريخها، مع الإشارة الى ضرورة توخي الدقة والحذر عند التعاطي أو التعامل مع الأرقام الإحصائية الخاصة بمدينة القدس، سيما تلك المتعلقة منها بالسكان، وذلك للظروف السياسية المحيطة بهذه الأرقام واحتمالية التوظيف السياسي لها، وكونها لا تعبر دائما عن نفس المجال والحدود الجغرافية لدى الأطراف المختلفة، ونظرا للتغيير المستمر والمتسارع لاعداد السكان في المدينة، الأمر الذي يضع هذه الأرقام في موضع الشك والريبة عند التعامل معها.

تطورات المساحة والحدود

القدس حتى 1900 :

كشفت التنقيبات الأثرية أن مساحة مدينة القدس اليبوسية بلغت 44 دونما، فيما تقدر مساحة القدس أيام الملك داوود بـ 50 دونما. ووصلت مساحة القدس في زمن الملك سليمان الى 130 دونما. وفي العام 700 قبل الميلاد، بلغت مساحة المدينة 500 دونم. وبلغت مساحة المدينة في زمن هيردوس (37-4 قبل الميلاد) 915 دونما وفي العام 66-70 ميلادي بلغت مساحة المدينة 1800 دونم، وفي العهد الروماني بلغت مساحة المدينة 850 دونما، بعد أن تم اعادة بنائها، في العصر العربي الاسلامي تم بناء السور الحالي، الذي بناه سليمان القانوني بين عامي 1527 و1540 م ، حيث بلغت مساحة المدينة 1200 دونم، وهي الحدود والتي لا زالت قائمة للقدس الشرقية داخل السور(حزبون، 1996،127_135). ويورد وليد مصطفى أرقاما مغايرة عن حدود مدينة القدس في هذه الفترات التاريخية. فالقدس اليبوسية مساحتها 47 دونما، والقدس في زمن سليمان مساحتها 70 دونما (مصطفى، 1998، 181-182).

وبدأ البناء خارج السور مع بدايات عام 1800، حيث بدأت الطبقات الميسورة في بناء أحياء راقية في الاتجاه الشمالي والغربي من السور، وبدأت أنوية للأحياء اليهودية أيضا في الظهور في منتصف القرن التاسع عشر (1850) وفي العام 1863 أنشئت أول بلدية لمدينة القدس، حيث ضمت

البلدية الاحياء اليهودية الناشئة في الغرب على بعد 7 كم من السور، ولم تضم أحياء عربية على بعد مئات الامتار الى الجنوب والشرق. ويبدو ان حدود البلدية هذه قد رسمت بطريقة ترتبط بالوجود اليهودي، حيث شملت الحدود الغربية أحياء يهودية تبعد 7 كم عن سور المدينة، فيما وقفت حدود البلدية على مداخل الأحياء والقرى العربية، ولم تضم سوى شريط بعرض 400 متر خارج حدود السور القديم (تفكجي، 1996، 360).

القدس بعد عام 1900:

تم رسم حدود القدس من قبل حكومة الانتداب عام 1921، حيث ضمت أحياء عربية، كالقطمون، والبقعة الفوقا والتحتا، والطالبية، والوعرية، والشيخ بدر، ومأمن الله، بالاضافة الى الاحياء اليهودية. وضع مخطط آخر في العام 1946 اضيفت اليها الاحياء اليهودية الجديدة وقرية سلوان، وبلغت مساحة المدينة 20,199 دونما، وفي العام 1948، وبعد انتهاء الحرب واعلان الهدنة، رسمت حدود القدس من جديد، حيث قسمت المدينة، بناء على نتائج الحرب، الى شرقية وغربية، وتوزعت مساحة القدس على النحو التالي: **2,220 دونما تحت السيطرة الأردنية، و 16,261 دونما تحت السيطرة الإسرائيلية، و850 دونما تحت سيطرة الامم المتحدة ومناطق حرام .**

وفي العام 1952 تم توسيع حدود القدس الشرقية لتضم سلوان ورأس العامود وأرض السمار وجنوب شعفاط، وكذلك في العام 1957 حيث تم ضم شريط 50 مترا على جانبي الشارع الرئيسي الى رام الله حتى مطار قلنديا. فيما تم توسيع غرب المدينة من قبل الإدارة الإسرائيلية وتضم مستوطنات جديدة اقيمت على القرى العربية المدمرة لتبلغ مساحتها 38 كم2 .

وبعد العام 1967 تم احتلال الجزء الشرقي من المدينة، من قبل اسرائيل، التي سعت الى توحيد المدينة وايجاد غالبية يهودية للمدينة. وعملت اسرائيل على البناء والضم المتواصل للاراضي العربية في القدس، واصبحت مساحة المدينة 70.5 كم2، حيث ضمت هذه المساحة 28 قرية عربية مدمرة، وتوسعت الحدود مرة اخرى باتجاه الغرب لتصل الى 123 كم2 في العام 1990 (القطب،1998، 261-262).

وجرى الحديث في ربيع 1998 عن خطة توسيع حدود بلدية القدس، حيث كشف النقاب عن خطة إسرائيلية اعدتها وزارتا الداخلية والبناء والإسكان الإسرائيليتان وبلدية القدس الغربية ودائرة أراضي إسرائيل في شباط من العام 1993، تقضي بتوسيع حدود مدينة القدس، لتصل بين شيمش واريحا، وكذلك بين مداخل الخليل وسهل شيلو (اللبن الشرقية) أي بمساحة قدرها 2850كم^2، ضمن إطار ما يسمى بالقدس الكبرى (الأيام، 1998/3/24، 8) ولبيان حجم ووتيرة التطور والتسارع الذي حدث على مساحة مدينة القدس بين العام 1948 والعام 1993، انظر الجدول رقم "1" والخارطة رقم "2" من المرفقات.

تقديرات عدد السكان

قبل عام 1914 لم تكن هناك تعدادات بالمفهوم الاحصائي الحديث، و كانت الارقام الاحصائية الخاصة بالسكان هي عبارة عن تقديرات. وحدث اول تعداد للسكان في فلسطين بما فيها (القدس) تحت الحكم العثماني عام 1914، أما التعدادان الثاني و الثالث فقد حدثا في فترة الانتداب البريطاني بين عامي 1922 و 1931، فيما جرى تقدير للسكان عام 1946، بناء على قاعدة بيانات تعداد 1931 (ابو عرفة،85،38-39).

والتعداد الخامس تم اجراؤه في العام 1961، تحت الحكم الاردني. اما التعداد السادس فهو التعداد الاسرائيلي الذي جرى في العام 1967 بعد احتلال اسرائيل لباقي فلسطين، بما فيها القدس الشرقية. اما التعداد الفلسطيني للعام 1997 فلم يغط اجزاء من القدس الشرقية، التي تقع في اطار حدود السيطرة الادارية لبلدية القدس، والتي يقام على مداخلها الحواجز، حيث منعت السلطات الاسرائيلية اجراء التعداد في القدس. وقد سنت الكنيست قانونا عاجلا بمنع اجراء التعداد بتاريخ 1997/2/10 وقامت باعتقال ومطاردة فرق التعداد (دائرة الاحصاء الفلسطينية، 1998،2-3).

ان أغلب التعدادات، التي حصلت في فلسطين، تمت في أجواء ملتبسة سياسيا. وهذه الاجواء عكست نفسها على انتاج الارقام والاهداف والاستخدامات لهذه الارقام. ولهذا فان اغلب التعدادات كانت لاغراض سياسية، في اطار الصراع على فلسطين والقدس. ولم تعبر الارقام عن الواقع، بمقدار ما كانت تسعى الى نشر ارقام لتحقيق غايات سياسية. وهذا يشمل الفترة الانتدابية البريطانية والاردنية والاسرائيلية. وهذا ما يبرز التفاوت في التقديرات السكانية المختلفة لدى الطرفين. ففي حين تشير التقديرات السكانية الإسرائيلية إلى (180,000) فلسطيني تشير التقديرات السكانية الفلسطينية إلى (210,000) فلسطيني في القدس الشرقية. (Jerusalem Quarterly File, 1998,12)

القدس في هذه الاحصاءات غير معرفة أو محددة، الامر الذي أتاح إستخدام هذه الارقام بالطرق التي تراها الاطراف مناسبة. وحتى حين تم تعريف القدس عام 1931 مثلا، فان الاشكالية كانت أصلا في طبيعة هذا التحديد للقدس، حيث شملت هذه القدس الاحياء اليهودية في بعدها من المركز، وأهملت منازل وأحياء عربية على بعد أمتار " كسلوان في الجنوب " (ابو عرفة، 1985، 39) . **ارتفع عدد سكان مدينة القدس من (62,000) عام 1922 الى (602,100) عام 1996، وارتفع عدد اليهود من(33,900) عام 1922 الى (421,200) عام 1996، وارتفع عدد العرب من (28,600) عام 1922 الى (180,900) عام 1996 ، ويتوزع هؤلاء السكان على النحو التالي: (421,200) يهود، (164,300) مسلمون، (16,500) مسيحيون** .(Jerusalem Statistical Year Book,1997,29).

هذه المقارنة البسيطة تبين حجم النمو السكاني، خلال تلك الفترة، وبيان ان النصيب الاكبر من هذا النمو الكبير، الذي حدث في مدينة القدس، كان لصالح اسرائيل في المدينة. وان التطور الهائل في عدد السكان، والمعدلات المرتفعة للنمو السكاني في المدينة كان نتيجة الصراع السياسي، ومحاولات التغيير الديمغرافي من قبل اسرائيل لجعل المدينة ذات اغلبية يهودية، (انظر الجدول رقم 2 من المرفقات).

ان عملية النمو السكاني في مدينة القدس عالية وكبيرة، الامر الذي أحدث خللا وتعديلا بالتركيبة السكانية للمدينة، حيث تغيرت ملامح المدينة السكانية، خلال عقود قليلة، من أغلبية عربية بلغت 58.3% مقابل أقلية يهودية بلغت 41.7% في العام 1911م، الى أغلبية يهودية بلغت 54.3% مقابل اقلية عربية 44.7% عام 1922 (مصطفى، 1997، 36)، وارتفعت هذه النسبة لتصل الى 70% من اليهود و 30% من العرب في العام 1996. لقد عملت إسرائيل، من خلال سياسة مرسومة، الى أحداث هذا التغيير في التركيبة السكانية لصالح اليهود، وذلك لضمان وتعزيز السيطرة على المدينة من خلال:

تكثيف البناء الاستيطاني في القدس وحولها، وضم مستوطنات اليها، واسكان سكان يهود فيها،حيث جرى توسيع الأحياء اليهودية في القدس الغربية، واقامة أحياء ومستوطنات جديدة في محيطها، شمل الاستيطان والبناء على أراضي 28 قرية فلسطينية، تم تدميرها في منطقة القدس الغربية. وبعد العام 1967 شرعت اسرائيل في البناء والاستيطان في مناطق القدس الشرقية، حيث قامت بمصادرة الأراضي، وشيدت حوالي 13 مستوطنة في القدس الشرقية ومحيطها(انظر الجدول رقم "3 "من المرفقات)الذي يبين الاستيطان في القدس الشرقية . وتصف ساره هيلم اندفاع إسرائيل للوصول الى السيادة في القدس ماثلة: "كان منذ بدايته ديمغرافيا في جوهره". فبعد سنة 1967 تم توسيع البلدية ثلاثة أضعاف، وكان الهدف منه أحداث أغلبية يهودية. ولم يكن في القدس حتى العام 1967 أي مواطن يهودي، أما اليوم فيبلغ عدد اليهود فيها حوالي 160,000 نسمة (هيلم، 1994،125)، وهناك خطة لتوسيع القدس، وقد شكلت لجنة لبحث الموضوع وأوصت ببناء (77,000) وحدة سكنية حتى العام 2020 (القدس، 1999/3/18، 1).

الطرد والتهجير الصامت للفلسطينيين والحد من عمليات التوسع والبناء العربي في المدينة،بين تقرير لمؤسسة بتسيليم ان الحكومة الإسرائيلية انتهجت سياسة تمييز منهجي مقصود ضد السكان الفلسطينيين في جميع الأمور المتعلقة بمصادرة الأراضي والتخطيط والبناء. وقد قامت سياسة التخطيط البلدي لتحقيق غاية السيطرة الاسرائيلية على المدينة. وبينما تسهل السلطات الإسرائيلية الاعمار المكثف والاستثمارات الضخمة لليهود في القدس الشرقية، تقوم بمنع وخنق الأعمار والبناء بالنسبة الى السكان الفلسطينيين. ومعظم الأراضي المصادرة هي للعرب وانشئت عليها (38000) وحدة سكنية لليهود، وبلغت نسبة البناء للشقق 88% لدى اليهود و12% لدى العرب، علما ان نسبة العرب تبلغ 30% من السكان. وبلغ متوسط كثافة الإسكان بالنسبة لليهود (1.1) للغرفة الواحدة بينما هي (2.2) للغرفة

الواحدة بالنسبة للعرب، وبلغ مجموع ما سمح للعرب ببنائه خلال 22 عاما من الاحتلال 5700 وحدة سكنية، على الرغم من ارتفاع عدد السكان من (88000) الى (160000) نسمة (الدراسات الفلسطينية، 1995،167-179).

وتمارس السلطات الاسرائيلية ما اطلق عليه تقرير آخر لبتسيليم (الترحيل السري) وهي السياسة الاسرائيلية التي تقوم على مبدأ سحب الهويات وحق الاقامة للمواطنين المقدسيين، الذين لا يستطيعون ان يبرهنوا انهم يسكنون حاليا في القدس. وهؤلاء المواطنون غادروا المدينة تحت ظروف التقييدات على البناء. ولم الشمل، وغيرها من السياسات الاسرائيلية الهادفة الى ايجاد تفوق ديمغرافي لا يمكن معه تحدي سيادة اسرائيل على القدس الشرقية (الدراسات الفلسطينية، 1997، 127-128). وقد بلغ عدد الذين سحبت هوياتهم 7032 مواطنا، منذ العام 1967 (الايام، 1999/4/18، 3) منهم 2083 سحبت هوياتهم في السنوات الثلاث الاخيرة، أي بعد اتفاقيات السلام (الايام، 1999/3/26، 3) وقد أدت هذه السياسة إلى عودة الالاف من المواطنين المقدسيين إلى السكن في المدينة للحفاظ على حقوقهم. واكتشفت الحكومة الإسرائيلية انه في مقابل سحب هويات 500 مواطن عاد إلى القدس 5000 مواطن (Jerusalem Quarterly file, 1998 ،21) ويقدر الحسيني عودة حوالي (20,000) مواطن اليها (القدس 1999/4/16).

الملكية

في العام 1949 كانت ملكية الاراضي ضمن حدود البلدية تتوزع كما يلي: **40% أملاك إسلامية، 26.12% أملاك يهودية، 13.86% أملاك مسيحية، 2.9% املاك بلدية وأملاك حكومة، و17.12% سكك حديدية وطرق.** ومع اعلان وقف اطلاق النار عام 1948 أصبحت ملكية القدس موزعة على النحو التالي: **11.48% تحت السيطرة الاردنية 84.13% تحت السيطرة الاسرائيلية 4.39% مناطق حرام** (التفكجي، 97،134) .

فيما كان 33.7% من الاراضي الفلسطينية التي خضعت للسيطرة الاسرائيلية هي ملكية عربية، 30% يهودية و15.2% مؤسسات أوروبية، والباقي أملاك للحكومة أو البلدية (مصطفى، 97،197).

وبعد احتلال القدس عام 1967، ومع استمرار الاستيطان في القدس الشرقية أيضا لم يتبق سوى 13% من الملكية تعود للعرب، والباقي يعود للسيطرة اليهودية، مع فارق كبير بالمساحة، حيث الحديث عن 123.000 كم2 وليس 19331 دونما عام 1948.

التطورات المستقبلية

تشير المعطيات السابقة الى أن الصراع الديمغرافي حول القدس أدى الى تضخم كبير في حجم المدينة ومساحتها، وأيضا على عدد سكانها. وتركيبة هؤلاء السكان، في الواقع، ورغم محاولات اسرائيل المستميتة في هذا المجال، الا أن الامور لم تسر، كما هو مخطط لها. فكلما قامت اسرائيل بخلق حقائق وبناء استيطان في القدس لحصار القدس وفرض أغلبية، ولدت قدس أخرى خارج القدس. وكل حلقة اسرائيلية لحصار القدس كانت محاطة بحلقة عربية، لتصبح الحلقة الثانية بحاجة الى حلقة اسرائيلية. وهكذا وصلت القدس الخليل من الجنوب، ورام الله من الشمال. وعند انشاء القدس الكبرى ستكون اسرائيل بحاجة الى ضم أجزاء من تل أبيب الى القدس للحفاظ على التوازن الديمغرافي للكتل العربية في محيط القدس، رام الله، بيت لحم، الخليل ومحيطهما، في الوقت الذي لن تكون هناك امكانية للسيطرة على هذه المدينة، أو ايجاد حل واقعي. ويعترف اليشع ايفرات، وهو بروفيسور في الجغرافية والتنظيم، بانه لا توجد أي ضمانة تؤكد الانتصار الديمغرافي اليهودي في المدينة، وينصح بالبناء والتطوير في منطقة النفوذ البلدي القائمة فقط (الجسر، 1998/7/1، 2).

ان الاستمرار في التوسع الاسرائيلي في القدس لن يؤدي غرض الحكومة في السيطرة على المدينة، لان التوسع لا يسير في مصلحة اسرائيل حيث تقل نسبة اليهود كلما توسعت المدينة (Amirav, 1993, 35) والتوسع في حدود المدينة من شأنه ان يعقد أو يزيد من صعوبات ايجاد حل لقضية القدس (Bar-On, 1996, 11).

القدس في القانون الدولي:

يرى الباحث القانوني رزق شقير أن القدس، حتى صدور قرار التقسيم رقم 181 في التاسع والعشرين من تشرين الثاني عام 1947، ليس لها اي وضع قانوني خاص يميزها عن سائر الأرض الفلسطينية حيث كانت القدس جزءاً من فلسطين عند وقوعها تحت الاحتلال البريطاني عام 1917، ومن ثم تحت الانتداب البريطاني بعد قرار عصبة الأمم تحويل الاحتلال الى انتداب عام 1922(شقير، 96، 7).

ذكر هذا الرأي الباحثان توماس وسالي ماليسون. فالقدس لم تذكر على وجه التحديد في وثيقة الانتداب على فلسطين، مما يعني قانونيا ان هذه المدينة كانت تعتبر جزءا متمما لفلسطين. فالانتداب في ميثاق عصبة الأمم المتحدة وصف الشعوب غير القادرة على الوقوف على قدميها تحت وطأة الظروف القاسية في العالم. واعتبر الميثاق أيضا بعض الشعوب، التي كانت تنتمي سابقا الى الامبراطورية العثمانية مستقلة مؤقتا. وفسر هذا بأنه يطال فلسطين من غير شك. اما وعد بلفور فهو تعبير عن سياسة بريطانية، ولم يصبح ملزما الا عندما اندرج نظام الانتداب على فلسطين. وكلفت بريطانيا بالانتداب، والعمل على تنفيذ وعد بلفور، الذي يهدف الى إقامة وطن لليهود في فلسطين، وليس في كل فلسطين (توماس وسالي ماليسون، 1982، 180).

يلتقي مع هذا الرأي أيضا الباحث القانوني هنري كتن، حيث يرى ان السيادة على القدس، كجزء متمم لفلسطين، كانت في جميع الاوقات، مناطة بالشعب الفلسطيني، سواء كان ذلك خلال العهد العثماني، حيث كان الفلسطينيون مواطنين في بلد يتمتع بالسيادة والاستقلال، او بعد فصل فلسطين عن الامبراطورية العثمانية (كتن، 1982، 201-202).

وأوصى القرار 181 بتقسيم فلسطين الى دولتين عربية وأخرى يهودية ونظام دولي خاص لمدينة القدس، المبين في الجزء الثالث البند -أ- من الخطة حيث جعل من مدينة القدس كيانا منفصلا خاضعا لنظام دولي خاص تتولى الأمم المتحدة إدارتها، ويعين مجلس وصاية ليقوم بأعمال السلطة الإدارية نيابة عن الأمم المتحدة انظر الخارطة رقم "1" من المرفقات. ثم اصدرت الامم المتحدة القرار 194 في 11 كانون اول 1998 بانشاء لجنة توفيق تابعة للامم المتحدة وتقرير وضع القدس في نظام دولي خاص. وتلا ذلك اصدار الجمعية للقرار 303 بتاريخ 9 كانون اول 1949، حول اعادة تأكيد وضع القدس تحت نظام دولي دائم، وشملت مدينة القدس، حسب القرار، حدود بلدية القدس(انذاك) مضافا

إليها القرى والبلديات المجاورة وأبعدها شرقا أبوديس وجنوبا بيت لحم وغربا عين كارم،وشعفاط شمالا (قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين، 1975، 4-24).

عالجت الأمم المتحدة وضع القدس القانوني عبر مؤسساتها المختلفة، الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس الوصاية، مجلس الأمن، اليونسكو. وقد أصدرت الجمعية العامة أكثر من 90 قرارا يوضح موقفها من القدس، كقرارات مستقلة خاصة بالقدس، أو كبنود في إطار قرارات خاصة بالقضية الفلسطينية بشكل عام. واصدر مجلس الوصاية 10 قرارات حول مشروع نظام القدس. اما مجلس الامن فقد اصدر اكثر من 20 قراراً حول القدس، اصدرت اليونسكو ما يزيد عن 13 قرارا خاصا بالحفاظ على طابع القدس، (Jerusalem in the United Nations Resolutions, 1995,227-247)

وركزت قرارات الامم المتحدة ما قبل العام 1967 على اعتبار القدس خاضعة لنظام دولي خاص، وسعت الى تنفيذ القرارات الخاصة بهذا الموضوع. وبعد العام 1967 تركزت القرارات حول مطالبة اسرائيل بالغاء جميع الاجراءات والتدابير التي تقوم بها من أجل تغيير وضع القدس، بما في ذلك قرار توحيد القدس واعلانها عاصمة موحدة لاسرائيل، واعتبار كافة هذه الاجراءات باطلة ومخالفة للشرعية الدولية وقرارات الامم المتحدة.

وتمحورت قرارات مجلس الوصاية حول مشروع نظام القدس، حيث تم إعداد المشروع، وتوفير الاعتمادات المتعلقة بالمشروع، ودعوة كل من إسرائيل والأردن الى إبداء الرأي في تعديل المشروع، والى التعاون في تنفيذه، وملاحظة عدم استعداد الأردن وإسرائيل للتعاون في تنفيذ نظام القدس.

وركزت قرارات مجلس الأمن، التي تناولت وضع القدس، قبل العام 1967 على مسائل تتعلق بلجنة الهدنة، ووقف إطلاق النار، وحماية الأماكن المقدسة، ووقف العمليات العسكرية، ونزع سلاح القدس، ومسألة اغتيال الكونت برنادوت، واقامة لجنة فرعية لتعديل مشروع القرار بشأن القدس، وحث إسرائيل على الامتثال لقرار لجنة الهدنة المشتركة حول القدس.

وبعد العام 1967 اصدر مجلس الامن القرار 242 بتاريخ 1967/11/22 وطالب القرار إسرائيل بالانسحاب من الأراضي التي احتلتها في النزاع، الأخير بالقراءة العربية أو الانسحاب من أراض احتلتها في النزاع الأخير، حسب القراءة الإسرائيلية، وهذا ناتج عن اختلاف في صياغة النص الإنجليزي والنص الفرنسي للقرار. وينطبق هذا القرار على القدس لأنها أرض احتلت في النزاع الأخير المذكور،وتتابعت قرارات مجلس الأمن، التي جاءت في أغلبها نتيجة السياسات الإسرائيلية في الأراضي، ومن ضمنها القدس. وكان القرار 252 المتخذ في 1968/5/21 والقرار 478 المتخذ في 1980/8/20 من أهم القرارات، التي اتخذها مجلس الأمن، وهي تمثل تقريبا الفحوى الأساس لجميع القرارات الصادرة عن مجلس الأمن تجاه القدس، حيث اعتبر القرار 252:

ان جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية، وجميع الأعمال التي قامت بها إسرائيل، بما في ذلك مصادرة الأراضي والأملاك، التي من شانها ان تؤدي الى تغيير في الوضع القانوني للقدس، هي إجراءات باطلة ولا يمكن ان تغير وضع القدس، وعلى إسرائيل ان تبطل هذه الإجراءات، وان تمتنع فورا عن القيام بأي عمل آخر من شأنه ان يغير وضع القدس. **اما القرار 478 :**

فاعتبر ان مصادقة إسرائيل على القانون الأساسي تشكل انتهاكا للقانون الدولي، ولا تؤثر في استمرار انطباق اتفاقية جنيف الرابعة الموقعة في 1949/8/12 على الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام 67، بما فيها القدس ، وان جميع الإجراءات والأعمال التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل، القوة المحتلة، والتي غيرت معالم مدينة القدس الشريف ووضعها واستهدفت تغييرها هي إجراءات باطلة أصلا ويجب إلغاءها، وقرر عدم الاعتراف بالقانون الأساسي وغيره من أعمال إسرائيل التي تستهدف نتيجة لهذا القرار تغيير معالم القدس ووضعها. ودعا الدول التي أقامت بعثات دبلوماسية الى سحب بعثاتها من المدينة المقدسة، الأمر الذي استجابت له 11 دولة من 12 سحبت سفاراتها من القدس إلى تل أبيب. (المصدر السابق، 533- 552).

وقرارات اليونسكو الخاصة بوضع القدس دعت إسرائيل إلى المحافظة على الممتلكات الثقافية، خصوصاً في القدس القديمة، والكف عن تغيير معالم القدس، وعن الحفريات الأثرية، ودعوة الدول الى اتخاذ التدابير لإنهاء إجراءات إسرائيل بتهويد القدس، وإدراج مدينة القدس وأسوارها في قائمة التراث العالمي المعرض للخطر، واعتبار أعمال الاعتداء والتدمير والتغيير التي يعاني منها التراث الثقافي للقدس إساءة الى الذاكرة الجماعية للشعوب. وقد تضمنت القرارات في اغلبها ادانة وشجب لمواقف اسرائيل ولعدم تجاوبها مع قرارات اليونسكو بهذا الخصوص (المصدر السابق، 569- 603).

إن الوضع القانوني للقدس، في اطار القرارات الصادرة عن مجلس الامن والجمعية العامة تتفق ومبادئ القانون الدولي، على اعتبار انطباق قانون الاحتلال الحربي على الاراضي الفلسطينية. بما فيها القدس، وبشكل خاص انطباق اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949. هذا ما يستنتجه الباحث شقير ويضيف الا ان هذه القرارات تفتقر الى آليات تنفيذ، ولم يصدر أي منها تحت الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، وان هذه القرارات بعد العام 1967 نظرت إلى القدس، كجزء من الاراضي العربية المحتلة، ولم تنظر إليها كوحدة منفصلة طبقاً لترتيبات النظام الدولي الخاص الذي تضمنه قرار التقسيم. (شقير، سبق ذكره، 12-13)

يرى توماس وسالي ماليسون ان هناك غموضا ظاهرا في قرارات كل من الجمعية العامة ومجلس الامن لما بعد العام 1967، بالنسبة لوضع القدس، الامر الذي أدى، باعتقادي، إلى وجود اكثر من تفسير للقانون الدولي حول القدس.

يورد موشيه هيرش ان اسرائيل تبنت الموقف الذي يعتبر قرار التقسيم 181 بمثابة مجرد توصية، كما هو الحال في باقي قرارات الجمعية العامة. وكان بإمكان الجمعية العامة ان توصي فقط بوضع حل من شأن اطراف الصراع ان تقبل به، وهذا ما يفسر عدم تنفيذ المنظمة الدولية للقرار لاعترافها الضمني بغياب القدرة على تنفيذ الاقتراح.

ومع انتهاء الانتداب البريطاني على ارض اسرائيل نتج فراغ في السيادة، يتم ملئه فقط عن طريق القيام بعمل قانوني. دخلت الجيوش العربية الامر الذي شكل خرقا صارخا لقواعد القانون الدولي بخصوص تحريم استخدام القوة، الامر الذي منح اسرائيل حق اتخاذ خطوات دفاع عن النفس بموجب القانون الدولي. فالسيطرة على غربي القدس جاء من خلال اجراءات دفاع عن النفس قانونية، ملأت الفراغ في السيادة، ومنحت اسرائيل السيادة على هذا الجزء من المدينة. وبموجب هذه النظرة فان مؤسسات الامم المتحدة وافقت بصمتها على النتائج المذكورة.

اما شرقي القدس، حسب هذا الطرح، فانه مع نهاية الانتداب البريطاني على ارض اسرائيل نتج فراغ في السيادة، وكان فقط من الممكن ملؤه عن طريق إجراء قانوني. وبما ان وجود الاردن في شرقي القدس غير قانوني، لانها احتلته عن طريق الاعتداء الهجومي، وبالتعارض مع قواعد القانون الدولي، وحدود وقف اطلاق النار الذي جزأت بموجبه المدينة، والتي لم تكن حدود نهائية بين الطرفين، وفي العام 1967 قامت الاردن بخرق وقف اطلاق النار خرقا جوهريا عن طريق اعمالها الهجومية، الامر الذي اعطى اسرائيل الحق بالدفاع القانوني عن النفس، بعدما هوجمت من الاردن، واحتلت القدس الشرقية وهكذا حصلت اسرائيل على حقها في السيادة على القدس الشرقية. (هيرش، 96، 12-20).

وعلى هذا فقد قامت اسرائيل باعلان غربي القدس عاصمة لدولة اسرائيل في 1949/12/13، وبتاريخ 1967/6/28 اعلنت عن ضم القدس الشرقية الى اسرائيل، بعد احكام السيطرة عليها، واعلنت عن القدس الموحدة عاصمة ابدية لاسرائيل.

وشرعت اسرائيل باتخاذ السياسات والاجراءات من أجل ترسيخ سيطرتها على المدينة، وهو ما تعمل بموجبه المحاكم الاسرائيلية المختلفة، بما فيها محكمة العدل العليا، التي تعتبر القدس الشرقية جزءاً من ارض اسرائيل في معالجتها للقضايا المطروحة على المحاكم.

التفسير الفلسطيني للقانون الدولي

يرى هنري كتن ان حق السيادة هو للشعب الفلسطيني على القدس، حيث كانت فلسطين قبل احتلالها من قبل بريطانيا عام 1917 جزءاً من الامبراطورية العثمانية، وتمتع الفلسطينيون، كغيرهم من العرب، بحقوق متساوية مع الاتراك، وشاركوهم حق السيادة على جميع اقاليم الامبراطورية سواء بسواء.

ونتيجة الحرب العالمية الاولى ظهر الى الوجود 5 دول جديدة هي: العراق ولبنان وفلسطين وسوريا وشرق الاردن، تم وضعها تحت الانتداب الى ان تتمكن من حكم ذاتها بذاتها "الاستقلال". ان الأثر القانوني لهذا الفصل "فصل فلسطين" عن الدولة العثمانية والاعتراف بشعب فلسطين، كشعب مستقل، انسجاماً مع المادة 22 من ميثاق عصبة الامم انما كان يرمي الى إنشاء دولة فلسطينية، انيط بشعبها حق السيادة على عموم البلاد، وان وضع فلسطين تحت الانتداب لم يؤثر على صفتها، كدولة، كما لم يسلب شعبها سيادته على بلاده (كتن، سبق ذكره، 200-201).

وتأسيساً على ذلك فان السيادة على القدس، كجزء متمم لفلسطين، كانت في جميع الاوقات مناطة بالشعب الفلسطيني، سواء كان ذلك تحت الحكم العثماني، او تحت الانتداب البريطاني، لان الفلسطينيين مواطنون في بلد يتمتع بالسيادة والاستقلال.

وعلى الرغم من ان الاحتلال العسكري الاسرائيلي للقدس عام 1948 قد منع الفلسطينيين من ممارسة سيادتهم بشكل فعال، الا ان ذلك لا يلغي السيادة. كما ان القرار الدولي بتدويل القدس لا يؤثر على السيادة. فالسلطة الادارية على اقليم ما تختلف على حق السيادة على هذا الاقليم، وما منح للامم المتحدة، وهو حسب القرار 181، السلطة الادارية لهذا الاقليم المنفصل، حسب قرار التقسيم، وهذا لا يجرد الفلسطينيين من سيادتهم على القدس.

ان التدويل لا يتطلب ممارسة فعلية للسيادة من قبل الهيئة الدولية، والمثال على ذلك "طنجة" التي، بالرغم من تدويلها، بقيت تحت سيادة المغرب (الكسواني، 1978، 170) اما احتلال اسرائيل للقدس وضمها اليها يعتبر انتهاكاً صارخاً للسيادة الفلسطينية. ومثل هذا الاحتلال والضم لا يؤثران ولا يملكان حق الغاء او تغيير حقوق الفلسطينيين في القدس. فالقانون الدولي لا يجيز للدولة المحتلة اكتساب حق السيادة على الاقليم الذي تحتله، واحتلالها لا ينفي او يلغي حق السيادة للسيد الاصلي والشرعي. كما ان الاحتلال عن طريق الحرب لا يؤدي الى تحويل السيادة لمصلحة المحتل، وان الاقليم والارض لا يمكن فقدانهما بدون توفر نية للتنازل عنهما. وفي هذا النطاق فان الفلسطينيين لم يتخلوا عن حقهم في القدس، كما لم يعترفوا باكتساب اسرائيل لاي حقوق بالمدينة (كتن، سبق ذكره، 200-201).

الوضع القانوني الراهن للقدس

بموجب اعلان المبادئ واتفاقية المرحلة الانتقالية (طابا او اوسلو 2) التي وقعت بين الجانب الفلسطيني والاسرائيلي في واشنطن بتاريخ 1995/9/28 احيلت القدس واللاجئون والمستوطنات والحدود ومسائل اخرى ذات هم مشترك الى قضايا الحل النهائي. (الدراسات الفلسطينية، 1995، 207).

بهذا تدخل القدس في اطار قانوني جديد حددته الاتفاقات الفلسطينية - الاسرائيلية وهو ان قضية القدس سيتم حلها في مفاوضات الحل النهائي، وسيتحدد الوضع القانوني للمدينة بناء على نتائج المفاوضات بين الطرفين الاسرائيلي والفلسطيني.

لم تحتوي الاتفاقات الفلسطينية-الاسرائيلية على بنود او نصوص تدعو الى الحفاظ على الوضع القائم، بالنسبة للموضوعات، التي تأجل البحث فيها في مفاوضات المرحلة النهائية، الا ان اعلان المبادئ في المادة 5، البند الرابع، ينص على اتفاق الطرفين على ان لا تجحف او تخل اتفاقات المرحلة الانتقالية بنتيجة مفاوضات الوضع الدائم (الدراسات الفلسطينية، 1993، 176). الامر الذي تجاوزه الجانب الاسرائيلي باستمراره في انتهاج سياسات واجراءات تجحف في مفاوضات الوضع الدائم، وخاصة في مسألة الاستيطان وفرض السيادة على القدس.

عدا عن ذلك فان هذا التجاوز يعتبر اخلالاً بمبدأ حسن النية، الذي نصت عليه معاهدة فيينا بشأن احكام الاتفاقيات لسنة 1969، على اعتبار ان اعلان المبادئ والاتفاقات الاسرائيلية الفلسطينية هي اتفاقيات ثنائية تم التوصل اليها برغبة حرة، ومن دون اكراه، احدهما على دخولها، وهي بذلك تكون خاضعة للمبادئ والمعايير الدولية (حلبي، 1997، 66).

وعلى الجانب الآخر قامت اسرائيل باعطاء دور للجانب الاردني في قضية القدس، وجاء ذلك عبر اعلان واشنطن، ومن ثم المعاهدة الاردنية-الاسرائيلية. فقد نصت الفقرة ب/3 من الاعلان على ان :

تحترم اسرائيل الدور الحالي الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في الاماكن المقدسة الاسلامية في القدس. وحينما تأخذ المفاوضات المتعلقة بالوضع النهائي لمدينة القدس مجراها فان اسرائيل ستعطي اولوية عالية لدور الاردن التاريخي في هذه المقدسات وبالاضافة الى ذلك فقد اتفق الطرفان على العمل سوياً لتعزيز العلاقات بين الديانات التوحيدية الثلاث. (Documents on Jerusalem, 1996, 122).

الامر الذي اعتبره الجانب الفلسطيني انتهاكا للاتفاق الفلسطيني-الاسرائيلي، حيث صرح مصدر فلسطيني مسؤول بان ليس من حق اسرائيل ان تعطي أي دور، او تعهد عن القدس، لان اسرائيل دولة احتلال لا يجوز لها التصرف، وذلك طبقاً لقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي، وان هذا التصرف الاسرائيلي يشكل انتهاكاً واضحاً للاتفاق الفلسطيني-الاسرائيلي، الذي يقضي بالبحث في الوضع النهائي لمدينة القدس ومقدساتها في المرحلة النهائية على المسار الفلسطيني-الاسرائيلي، ومع الطرف الفلسطيني، وان هذا التصرف يحدد مسبقاً مصير القدس الشريف، ويحصره بدور الأماكن الاسلامية المقدسة. كما يتجاهل قضية القدس كقضية سياسة فلسطينية وعربية، وكقضية احتلال لها ولمقدساتها (الدراسات الفلسطينية، 1994، 250).

الا ان الحكومة الاردنية وعقب الانتقادات والتصريحات حول الموضوع سارعت الى اصدار بيان بشأن ما ورد في البند الثالث من اعلان واشنطن. وجاء في البيان ان عمان تنظر بكثير من الاستغراب لما تناقلته وكالات الأنباء. واكد البيان انه ليس ثمة تناقض بين استرجاع السيادة السياسية على القدس العربية، من خلال المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية، وبين استمرار الاردن بقيامه بدوره في ممارسته للولاية الدينية في المقدسات الإسلامية بالقدس، وان القدس ارض محتلة عام 1967، وبان الاردن يدعم منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، في جهودها للحصول على السيادة السياسية والجغرافية على كامل الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشريف. (المصدر السابق، 1994، 256).

فالمكانة القانونية للقدس لم تحسم منذ قرار التقسيم وحتى الآن، بانتظار ما ستسفر عنه المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية حول القدس في المرحلة النهائية.

السياسة الدولية تجاه القدس

الامم المتحدة:

لا زالت السياسة الرسمية الدولية تتعامل مع القدس وفق القرارات الدولية، التي أحاطت بمدينة القدس ابتدءا بالقرار 181 وحتى الان، ويرفض المجتمع الدولي الاعتراف بالسيادة الاسرائيلية على القدس بشطريها، ويرفض التجاوب مع السياسة الاسرائيلية، التي تهدف الى تكريس القدس، كعاصمة لاسرائيل، وتقيم معظم الدول سفاراتها خارج مدينة القدس.

واصدرت الامم المتحدة، عبر مؤسساتها المختلفة، العشرات من القرارات، التي تدين السياسات والاجراءات الاسرائيلية في القدس، بشطريها، باعتبارها باطلة وغير شرعية. لكن ينبغي ان نشير الى ان هذه القرارات الصادرة عن الامم المتحدة هي قرارات بقيت دون تنفيذ. ولم يبذل المجتمع الدولي أي جهود جدية او ضغوط تجاه اسرائيل لحملها على الالتزام بهذه القرارات، ولم يصدر أي قرار من شأنه الزام اسرائيل بتنفيذه. كذلك فان هناك تمايزات واختلافات في المواقف الخاصة بكل دولة على انفراد تجاه القدس، وهنالك ايضاً اختلاف، احياناً، بين الموقف الرسمي المعلن للدولة والممارسة الفعلية لهذه الدولة تجاه القدس.

السياسة العربية تجاه القدس:

يقوم الموقف السياسي العربي "الرسمي" تجاه القدس على أساس مقررات جامعة الدول العربية بخصوص القضية الفلسطينية بشكل عام والتي كانت تعتبر القضية العربية المركزية. وجاءت مواقف الجامعة تجاه القدس في اطار الموقف العام من القضية الفلسطينية، الا في حالات محدودة جرى التعامل مع القدس، بشكل خاص ومنفرد مثل حالة احراق المسجد الاقصى، أو الاعتداءات الاسرائيلية على المسجد الأقصى.

يقوم الموقف العربي، من خلال الجامعة العربية، على التماثل مع التطلعات السياسية الفلسطينية، خلال مراحل نضال الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 ، بما فيها القدس. وقد اعتبرت جامعة الدول العربية

الأراضي المحتلة عام 1967 وديعة بيد الاردن حتى ايجاد حل دائم للقضية الفلسطينية. (أبو عرفة، 1996، 33).

وحظيت القدس باعتبار خاص في مواقف وادبيات جامعة الدول العربية، وخصوصا بعد احتلال الشطر الشرقي عام 1967من قبل اسرائيل، وقيامها بعدة اعتداءات على المدينة والمقدسات. ففي 1967/6/28 وعقب قرار اسرائيل ضم القدس الشرقية قدمت جامعة الدول العربية تقريرا الى العالم جاء فيه :

ان العدوان الاسرائيلي على القدس هو عدوان على الدين ومبادئ العدل الدولي، وان القدس عربية منذ القدم، وان العرب كفلوا حرية العبادة لجميع الاديان على مر العصور، وان السيطرة الصهيونية على اولى القبلتين، واقصى الاسراء المحمدي، وعلى مهد المسيح ومنزل وحيه تنطوي على خطر جسيم يوضح صورة العنصرية الفاشية للنظام الاسرائيلي. ودعا التقرير الامم المتحدة الى تحمل مسؤولياتها تجاه مدينة القدس، كما ندد بتصرفات الولايات المتحدة المساندة لاسرائيل.

وعقب إحراق المسجد الأقصى (21/ 1969/8) دعت القمة العربية المنعقدة في الرباط، في أيلول 1969، الى عقد اجتماع إسلامي لمناقشة خطورة الموقف واتخاذ الاجراءات المناسبة، وتم عقد الاجتماع عام 1972، واسفر عن تأسيس منظمة المؤتمر الاسلامي.

وفي قمة الرباط عام 1970 تم تشكيل لجنة القدس لمتابعة القرارات التي يصدرها المؤتمر الاسلامي. وقد عقدت اللجنة " لجنة القدس" منذ تأسيسها ما يزيد على (15) اجتماعا. وقد جاء في الدورة 14 للجنة المنعقدة بالمغرب عام 1992، وبالنظر الى التطورات في المدينة، الناجمة عن استمرار إسرائيل في تهويد المدينة المقدسة، وانتهاك حرمة المقدسات ومصادره الأملاك والعقارات الإسلامية والحفر والتنقيب حول المسجد الأقصى، خرجت اللجنة بمجموعة من التوصيات أهمها:

التأكيد على أن قضية القدس "بيت المقدس" وتحرير المسجد الأقصى المبارك تبقى الشغل الشاغل لكل المسلمين، وان الأمة الإسلامية لا تسمح بالتفريط بأي جزء منهما صغر من القدس الشريف وارض فلسطين، وأن القدس جزء لا يتجزأ من الاراضي المحتلة عام 1967 وينطبق عليها ما ينطبق على الاراضي المحتلة، وترفض أي دعوة لاستبعاد القدس من دائرة مفاوضات السلام. كما تؤكد على أن عودة القدس الى السيادة الفلسطينية شرط رئيسي على طريق تحقيق السلام. ودعت دول العالم الى تجنب التعامل مع سلطات الاحتلال من منطلق بطلان القانون الاسرائيلي، الذي يعتبر القدس عاصمة موحدة لاسرائيل، كما دعت الدول الاعضاء الى اشاعة روح الدفاع عن القدس، وادانت

نهب وثائق المحكمة الشرعية عام 1991، ودعت الى العمل على تنفيذ اعمال الصيانة اللازمة لقبة الصخرة والمسجد الاقصى، ودفع التزامات الدول الأعضاء لصندوق القدس ووقفيته (أبو عرفة، المصدر السابق، 35)

وبرزت المواقف الرسمية العربية، من خلال مقررات القمة العربية. ففي العام 1977 تم ادانة المحاولات الهادفة الى تقويض دعائم تحرير الاراضي العربية وفي مقدمتها القدس وفي العام 1979، في قمة بغداد، تم التأكيد على الاهمية الخاصة لمدينة القدس في البيان الختامي، الذي أدان مصر لانها تخلت عن واجبها القومي في تحرير الاراضي العربية، وخاصة القدس.

وفي العام 1980، في مؤتمر الرباط، ناشد المجلس جميع الدول الاسلامية مقاطعة أي بلد يعترف بالقدس عاصمة لاسرائيل، وفي العام 1982 ، في قمة فاس، أقر مجلس الجامعة مشروع السلام العربي، والذي دعا الى انسحاب القوات الاسرائيلية من مدينة القدس، والى اقامة دولة فلسطينية مستقلة تكون القدس الشرقية عاصمة لها.

وفي مؤتمر القمة الاستثنائي في الدار البيضاء 1985 تم التأكيد على القرارات السابقة، وفي مؤتمر القمة في بغداد 1990 أوضح المؤتمر ان الحل العادل والدائم للمأساة الانسانية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني يكمن في ضمان حقوقه الوطنية غير قابلة للتصرف، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وقيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

ولعبت الجامعة العربية، من خلال حضورها في الأمم المتحدة، دورا في استصدار القرارات الدولية التي تدين السياسات والإجراءات الإسرائيلية تجاه القدس، وكان من أهمها إصدار مجلس الأمن للقرار 237 لسنة1967 الذي يستنكر تطبيق القانون الإسرائيلي، وفرض السيادة على القدس، والقرار 252 لعام 1968 الذي يستنكر الإجراءات الإسرائيلية الهادفة الى تغيير وضع القدس. وكان من أهم القرارات أيضا قرار المجلس 180 في آب 1980 الذي دعا جميع الدول، التي ما زالت لها سفارات في القدس. الى أن تسحب سفاراتها وقد نفذ هذا القرار 11 دولة من أصل 12 دولة كان لها سفارات في القدس. (أبو عرفة، المصدر السابق، 37).

مواقف عربية آخرى:

وللمغرب، كما للسعودية، رغبة شديدة في القيام بدور في قضية القدس، وخاصة الاماكن المقدسة، ولكن هذه الرغبات والتطلعات هي بمثابة البحث عن امتيازات "ادوار مميزة " في دعم مدينة القدس وفي المشاركة في الحفاظ على دعم مؤسساتها واماكنها المقدسة، لا تتعدى ولا تمس مسألة السيادة على المدينة.أما موقف الاردن فهو مختلف، ويبحث عن دور هام ومشارك في صياغة قضية القدس أقلها الاشراف على المقدسات الدينية الاسلامية.

وينبع موقف الاردن هذا من العلاقة التاريخية للنظام الاردني مع القدس، حيث خضعت القدس، كما بقية الضفة الغربية، للسيطرة الاردنية ولاشراف المملكة الاردنية منذ العام 1948 وحتى العام 1967. وبعد سقوط القدس تحت الاحتلال الاسرائيلي بقي الاردن يلعب دورا في الاشراف على المقدسات الاسلامية، وعلى المؤسسة الدينية في باقي الضفة الغربية، التي تمثلت في رعاية مؤسسة الاوقاف الاسلامية، بالاضافة الى بعض المؤسسات الاخرى، وذلك حتى قرار فك الارتباط عام 1988.

والغى الاردن جميع ارتباطاته السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ما عدا ارتباطه الديني المتمثل بالاشراف على المؤسسة الوقفية، وذلك بطلب من منظمة التحرير الفلسطينية للحفاظ على المقدسات الاسلامية حتى الوصول الى حل قضية القدس حلا نهائيا، خوفا من الفراغ القانوني الذي سيحدثه فك الارتباط، الامر الذي قد يؤدي باسرائيل الى الاشراف على هذه الاماكن في حالة الغاء الدور الاردني. (ابو مسلم، 1996،116)

وبعد اوسلو وعودة السلطة الفلسطينية الى فلسطين قامت بالاشراف وادارة المؤسسة الوقفية في الاراضي الفلسطينية، وعينت مفتيا للقدس، وذلك الى جانب مفتي القدس المعين من قبل الاردن.
وجاء في اتفاق واشنطن المادة 9 منه " تحترم اسرائيل الدور الخاص الحالي للمملكة الاردنية الهاشمية في الاماكن المقدسة الاسلامية في القدس. وعندما تبدأ المفاوضات حول الوضع الدائم فان اسرائيل سوف تعطي اولوية كبرى للدور الاردني التاريخي في هذه الاماكن". بالاضافة الى ذلك اتفق الطرفان على العمل معا لتعزيز العلاقات بين الاديان التوحيدية الثلاثة (Documents on Jerusalem, 1996, 122) الامر الذي احدث أزمة سياسية كبيرة بين الطرف الفلسطيني والاردني حول هذا البند من الاتفاق.

عقب ذلك اعلنت السلطة الوطنية الفلسطينية رفضها ما جاء في هذه الاتفاقية، في اكثر من موقع وموقف ومناسبة، كان اوضحها واشدها ما جاء على لسان الرئيس عرفات، حيث اوضح ان الاعتراض الرسمي على الاتفاق الاردني- الاسرائيلي جاء لان رابين لا يملك الحق بأن يقرر ويتحدث باسم القدس. وفي تصريح آخر قال: فليقرروا ما شاءوا فالقدس ستبقى فلسطينية عربية اسلامية

مكتبة جامعة بيرزيت

ومسيحية، ونحن الوحيدين اصحاب القرار، والسلطة على كافة الاماكن المقدسة فيها (ابو مسلم،سبق ذكره، 108-109).

الى جانب ذلك نشطت السياسة والدبلوماسية الفلسطينية على كافة الاصعدة الاقليمية والدولية، وكانت نتائجها تراجع الموقف الاردني، حيث أوضح الاردن موقفه من خلال اروقة الجامعة العربية **على اساس التفريق بين الولاية السياسية وبين الرعاية الدينية للاماكن المقدسة، وبالتأكيد على احترام الاردن لقرارات قمة الرباط عام 1974، وبدعم الاردن لمنظمة التحرير في جهودها لاستعادة الاراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، الامر الذي يعني ان الولاية السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية على الاراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها الاماكن المقدسة. وفي ضوء هذه التوضيحات انتهت الازمة السياسية بين الاردن والسلطة الفلسطينية** (المصدر السابق، 116-117)

الموقف الاسلامي :

يمتاز الموقف الاسلامي بالدعم الكامل والمساند للعالم العربي وللشعب الفلسطيني في مدينة القدس، وبرز هذا الموقف عقب الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة على المدينة، ومحاولة تهويدها. وكانت محاولة احراق الاقصى عام 1969 نقطة التحول في العمل السياسي الاسلامي، حيث تشكلت عقب ذلك في نفس العام " منظمة المؤتمر الاسلامي" المنبثقة عن مؤتمر القمة الاسلامي، وهي منظمة للدول الاسلامية ترعاها حكومات هذه الدول، وذلك بهدف متابعة موضوع القدس والمقدسات الاسلامية، وتتكون من 12 دولة اسلامية معترف بها من الامم المتحدة.

واتخذت الدول الاسلامية مجموعة من القرارات الخاصة بالقدس، في اطار اجتماعات مؤتمرات القمة الاسلامية، وفي اطار مؤتمرات وزراء خارجية الدول الاسلامية. ففي المؤتمر القمة الاسلامي الاول في الرباط عام 1969 جاء في البيان الصادر عنه:

أن الخطر الذي يهدد المقامات الدينية الاسلامية بمدينة القدس هو ناتج عن الاحتلال الاسرائيلي لهذه المدينة، وان المحافظة على الصبغة المقدسة لهذه الاماكن، وضمان حرية الوصول والتنقل فيها، يستلزم أن يسترجع القدس الشريف وضعه السابق قبل يوليو 1967 . وان حكوماتهم وشعوبهم مصممة العزم على رفض أي حل للقضية الفلسطينية لا يكفل لمدينة القدس وضعها السابق لاحداث يوليو 1967. وفي البيان الصادر عن مؤتمر القمة الاسلامي الثاني في لاهور بالباكستان عام 1974 جاء فيه :

ان القدس هي الرمز الوحيد لالتقاء الاسلام بالاديان السماوية المقدسة، والمسلمون وحدهم هم الذين يمكن أن يكونوا حراسا أمناء عليها، لسبب بسيط هو انهم هم الذين يؤمنون باديان الانبياء الثلاثة الراسخة جذورها في القدس، **وان الدول الاسلامية لا يمكن أن تقبل أي اتفاق أو بروتوكول أو تفاهم يتضمن استمرار الاحتلال الاسرائيلي لمدينة القدس، أو وضعها تحت سيادة غير عربية، أو جعلها موضع مساومات أو تنازلات، وأن انسحاب اسرائيل من القدس شرط لازم لتحقيق سلام دائم بالشرق الاوسط وان أي اجراء** تتخذه اسرائيل لتغيير طابع المدينة يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي، وتحديا لمشاعر دول المؤتمر الاسلامي وللعالم الاسلامي بصفة كاملة (جابر، 1985، 63-67).

والوثيقة التي رفعتها لجنة القدس الى مؤتمر القمة الاسلامي الثالث المنعقد في مكة عام 1981، والتي تم اقرارها في المؤتمر، أكدت على التزام الدول الاسلامية بتحرير القدس العربية لتكون عاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة، وعدم قبول أي وضع من شأنه المساس بالسيادة العربية الكاملة عليها، واستخدام جميع إمكاناتها لمجابهة القرار الاسرائيلي بضم القدس، واقرار تطبيق المقاطعة السياسية والاقتصادية على الدول التي تعترف بالقرار الاسرائيلي، أو تسهم في تنفيذه، أو تقيم سفارات في القدس الشريف.

كما دعت دول العالم الى احترام الشرعية الدولية، وعدم التعامل مع سلطات الاحتلال الاسرائيلي، بأي شكل يمكن أن تحتج به تلك السلطات على أنه اعتراف ضمني، أو قبول بالامر الواقع الذي وضعته باعلانها القدس عاصمة ابدية وموحدة للكيان الصهيوني، **وبشكل خاص عدم توقيع اتفاقيات في مدينة القدس الشريف،وعدم القيام بزيارات رسمية الى القدس، وعدم اجراء مباحثات رسمية في القدس،**

واعادت التأكيد على تغطية رأس مال صندوق القدس ووقفية هذا الصندوق، حتى تتم مواجهة الاحتياجات الضرورية لدعم صمود ونضال الشعب الفلسطيني، وعلى قيام الدول الاسلامية، عبر اعلامها، بالتعبئة النفسية لشعوبها باتجاه الجهاد لتحرير القدس.

ويتلخص جوهر الموقف الاسلامي (الرسمي) من القدس باعتبار:

1. اعادة السيادة العربية على مدينة القدس شرط أساسي وضروري لاي حل لمشكلة الشرق الاوسط.
2. رفض أي محاولة لتهويد القدس.
3. رفض أي محاولة لجعل القدس مدينة مفتوحة.
4. مواصلة الجهاد في سبيل تحرير القدس وصيانة مقدساتها، ومطالبة الدول الاسلامية ببذل كافة جهودها للعمل على تحقيق هدف تحرير القدس، وان لا تكون مدينة القدس موضعا لاي مساومات أو تنازلات.
5. مقاومة اجراءات التهويد الاسرائيلية على الصعيد الاسلامي بمختلف الوسائل.

6. دعم صمود مدينة القدس العربية بالمال اللازم لإبقائها عربية اسلامية، ولهذا تم انشاء صندوق القدس الذي يهدف إلى:

- شراء البيوت والأراضي المستهدفة للمصادرة من قبل السلطات الاسرائيلية.
- تعمير الأحياء العربية وإقامة المشاريع الإنمائية والسكنية لأبناء القدس على اراضي الاوقاف.
- دعم المؤسسات الخيرية في مدينة القدس وتمكينها من مواصلة خدماتها.
- دعم المعاهد العلمية العربية وانشاء المدارس والمعاهد لمواجهة الثقافة الصهيونية.
- دعم المؤسسات الاقتصادية العربية لمواجهة الضغوط الاسرائيلية التي تريد تدميرها.
- اعتبار قضية القدس قضية اسلامية رئيسة وابرازها اعلاميا في المحافل الدولية (جابر، 95، 60).

وتم الاتفاق ان يتم تمويل هذا الصندوق من مساهمات كل من صندوق التضامن الاسلامي، مساهمات الدول الاعضاء التطوعية، التبرعات والهبات (المصدر السابق، 60-61) **الا ان اموال الصندوق بقيت شحيحة، وذلك لعدم التزام الكثير من الدول بدفع التزاماتها للصندوق.**

وبالاضافة الى هذه القرارات والمواقف فقد ساهمت الدول الاسلامية، من خلال نفوذها في المحافل الدولية الرسمية والشعبية في دعم الموقف الفلسطيني والعربي، وخاصة في اروقة الامم المتحدة، الامر الذي ساعد السياسة والدبلوماسية العربية والفلسطينية في تحقيق نتائج سياسية ودبلوماسية على صعيد القضية الفلسطينية بشكل خاص.

الموقف الاوروبي :

يلخص مايكل دمبر الموقف الاوروبي " من خلال المجموعة الاوروبية " تجاه موضوع القدس، بأنه موقف يفتقر الى التنسيق بين الدول الاعضاء، وعدم المتابعة. ويعود ذلك للتعارض بين السياسة الجماعية للمجموعة وسياسة الدول المنفردة. ومع ذلك يرى دمبر أن سياسة المجموعة الاوروبية متعاطفة مع وجهة النظر العربية تجاه القدس.

والفقرة الخاصة بالقدس في اعلان البندقية سنة 1980 لم تكن واضحة، اذ ركزت فقط على كيفية الوصول للاماكن المقدسة. أما في البيان الختامي لمؤتمر قمة المجموعة في مدريد 1989 تأكدت وجهة النظر الاوروبية باعتبار القدس الشرقية جزءا من الضفة الغربية. وفي بيان دبلن عام 1990 أكدت المجموعة وجهة النظر بعدم شرعية المستوطنات في القدس الشرقية.

وتقوم المجموعة الاوروبية بتقديم المساعدات للمؤسسات الفلسطينية، وان الكثير من هذه البرامج كانت تدار من قبل مؤسسات فلسطينية مركزها القدس، وان عملياتها تشمل القدس والضفة الغربية. وكان هذا ضد رغبة اسرائيل.

وتطور الموقف الأوروبي في الآونة الأخيرة تطوراً نوعياً، وهاماً احدث أزمة سياسية مع إسرائيل، في ضوء اعتراض إسرائيل على قيام دبلوماسيين أوروبيين بزيارة بيت الشرق، حيث أكدت أوروبا رفضها الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ورفض الطلب الإسرائيلي للامتناع عن عقد لقاءات في بيت الشرق في رسالة نقلها السفير الألماني، الذي ترأس بلاده المجموعة الأوروبية جاء فيها: إن القدس كياناً منفصلاً وفق الإجماع الدولي والاتحاد، ولا يعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ولا بضم القدس الشرقية، وسيواصل لقاءاته في القدس الشرقية (القدس، 1999/3/12). والموقف الأوروبي لا يؤيد الإجراءات التي تقوم بها اسرائيل تجاه القدس، وهو اقرب إلى الموقف العربي الفلسطيني بشأن القدس، حيث ابدى الاتحاد في الاونة الاخيرة استعداده للاعتراف بالدولة الفلسطينية، وهناك ميل كبير لديه للاعتراف بالقدس الشرقية كعاصمة للفلسطينيين، كما يبدو ذلك من زياراته إلى بيت الشرق ولقاء الفلسطينيين هناك.

أما الموقف البريطاني، كما جاء على لسان دوغلاس هيرد وزير الخارجية البريطاني، فهو يقوم على عدم قبول المبادرات من طرف واحد لتغيير وضع القدس، الذي يجب أن يحدد في مفاوضات بين الاطراف المعنية، كجزء من حل أوسع للقضايا المتنازع عليها، وستبقى القدس الشرقية، التي احتلت عام 1967 خاضعة لقرارات هيئة الأمم المتحدة 242. (دمبر، 1996، 22-23). كما أن بريطانيا استثنت القدس من اعترافها بكل من دولة إسرائيل والأردن.

موقف الفاتيكان:

كان الفاتيكان أول من طالب بإقامة سلطة دولية لادارة مدينة القدس، وشدد على هذا المطلب بعد قرار التقسيم. وبعد حرب عام 1967 أعلنت بعض المصادر المقربة من الفاتيكان ان الأخير غير موقفه من مسالة تدويل القدس، واصبح يميل الى منح القسم الشرقي من المدينة وضعا خاصا فقط (المدينة القديمة) مؤكداً على ضرورة منح جميع الطوائف الحق في الوصول الى الأماكن المقدسة.

وفي ابريل نيسان عام 1989، واثناء خطاب في جامعة نوردهام الاميريكية، اوضح مارتيني (احد كبار القساوسة) ان المدينة يجب ان تبقى موحدة، ولكن مع وجود ضمانات دولية، وهذا يعني منحها وضعاً خاصاً بحيث تضمن حرية الوصول للاماكن المقدسة والعبادة، وضمان حقوق كل جهة

فيها مع التأكيد على ضرورة منح جميع الطوائف إمكانية العيش في ظروف متساوية و التعايش المشترك. وفيما يتعلق بمسألة السيادة فقد أوضح ان البابا لم يعر هذا الجانب اهتماماً خاصاً.

وفي المؤتمر الصحفي، الذي جرى مع نهاية احتفال التوقيع على اتفاقية الاعتراف المتبادل في 1993/12/30 صرح نائب وزير خارجية الفاتيكان ان وضع حل نهائي لقضية القدس وربطه بوضع المدينة الحالي، مع اعتراف دولي، يأتي كمظلة للحفاظ على وحدة المدينة، مع ضمانات دولية لجميع الطوائف. اما فيما يتعلق بالسيادة فاستطرد قائلاً: ان البابا لن يبت في هذه القضية (ابو جابر، مصدر سبق ذكره، 1996، 520)،وفي العام 1993 اقيمت علاقات دبلوماسية بين اسرائيل والفاتيكان، واختار الفاتيكان ديراً في يافا قرب تل ابيب ليكون مقراً لسفارته، لانه لا يعترف بالقدس كعاصمة لاسرائيل (القدس، 1997/2/1،9)

وعاود الفاتيكان تأكيد وجهة نظره تجاه القدس، والقاضية بوضع خاص للمدينة مع ضمانات دولية، وذلك على لسان وزير خارجية الفاتيكان لوي توران في القاهرة. وكان الفاتيكان قد أعرب عن رغبته في المشاركة في المفاوضات النهائية حول القدس، مؤكداً ان القدس الشرقية أراض محتلة بصورة غير شرعية، ومطلب الفاتيكان هو الإشراف التام على الأماكن المقدسة مع ضمان حرية الوصول اليها. (القدس، 1998/10/31، 2)

وفي تصريحات عن حاضره الفتيكان اكدت مجدداً عدم شرعية الاحتلال الاسرائيلي لمدينة القدس، وعدم قبولها لضمها إلى اسرائيل باعتبارها عاصمة لها، وعبرت عن الارتباط الوثيق بين الاماكن المقدسة ومجمل قضية القدس، كقضية لا يمكن فصلها، واشارت إلى انه لا يمانع ان تصبح المدينة رمزاً ومركزاً وطنياً لكلا الشعبين، وانه لا يمكن التوصل إلى السلام والتعايش من دون التوصل إلى حل سياسي لقضية المدينة وجدد مطالبة الفاتيكان بضرورة حماية المدينة من خلال وضع خاص يتم ضمانته دولياً.

ورأت الفاتيكان إن على الفلسطينيين والإسرائيليين أن يدركوا أن للقدس جوانب أخرى تتعدى مصالحهم الوطنية المشروعة، ومن الضرورة النظر بتوسيع نطاق المفاوضات لتشمل أطرافا أخرى، بما يضمن عدم إعفاء أي جانب من جوانب القضية، وبما يؤكد مسؤولية المجتمع الدولي تجاه المدينة (القدس، 1999/4/17، 4).

السياسة الأمريكية تجاه القدس:

بدأ الموقف الأمريكي عام 1947 بتأييد قرار الامم المتحدة 181 في 1947/11/29 الذي يجعل من القدس كيانا منفصلا خاضعاً لنظام دولي خاص، أقرت الولايات المتحدة قرار الجمعية العامة 194 في 12/11/ 1948، الذي ينص على وحدة المدينة وتدويلها ونزع سلاحها، وعلى تشكيل " لجنة التوفيق " الدولية وقدمت الولايات الامريكية اقتراحها بانشاء مجلس عربي- إسرائيلي مشترك، من خلال عضويتها في لجنة التوفيق، يتولى ادارة المدينة وتعيين مفوض عام من قبل الامم المتحدة لادارة الأماكن المقدسة. في 1949/12/9. صوتت الولايات المتحدة ضد قرار الجمعية العامة رقم 303 الذي أكد على وجوب وضع القدس في ظل نظام دولي دائم، واعادة التأكيد على ما ورد في قرار التقسيم 181 بشأن اقامة كيان منفصل تحت حكم دولي خاص. (الشنطي، 1997، 169).

وبعد العام 1967 امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على القرارين 2253، 2254 الصادرين عن الدورة الطارئة للجمعية العامة في 7/4 و 1967/7/14 اللذين طالبا اسرائيل بالتوقف عن أي اجراء يغير من وضع القدس، والغاء ما قامت به من اجراءات.

ونظراً للانتقادات الموجهة الى الولايات المتحدة ادلى ممثلها بالامم المتحدة آرثر جولد بيرج، ببيان اشار فيه الى أن الولايات المتحدة ترى ان القدس الشرقية منطقة محتلة تخضع لقانون الاحتلال العسكري، ولا يجوز لاسرائيل اجراء أي تغيرات فيها، ودعا الى فرض رقابة دولية على الامكنة المقدسة (المصدر السابق، 171) وهذا الموقف الرسمي، الذي كانت تعلنه الولايات المتحدة دوما، في حين كانت تؤيد وتدعم السياسات الاسرائيلية في القدس، وهي التي وقفت الى جانب اسرائيل في الامم المتحدة ومجلس الامن دوما.

ومنذ بداية عام 1968 وحتى نهاية عام 1969 أصدر مجلس الامن 5 قرارات امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على 2، منها القرار 252 ,68/5/21 والقرار 271 ، 69/8/21. وفحوى القرار 252 ينص على: عدم جواز الحصول على الارض بالاستيلاء العسكري، واعتبار جميع الاجراءات التشريعية والادارية والاعمال الاخرى، بما فيها مصادرة الاراضي، باطلة ولا يمكن تغير الوضع القانوني للقدس، ودعت اسرائيل للامتناع مستقبلا من اتخاذ أي اجراء يهدف الى تغيير وضع القدس.وشمل القرار 271 نفس النقاط، باضافة دعوة اسرائيل للالتزام باتفاقيات جنيف والقانون الدولي، والنص على أن تدمير الامكنة المقدسة يعرض السلم والامن الدوليين للخطر، وكان ذلك عقب احراق الاقصى (المصدر السابق ، 172).

وفي 1969/12/9 قدم روجرز مقترحات لحل الصراع العربي الاسرائيلي (مبادرة روجرز) وفيما يتعلق بالقدس أكدت المبادرة على: تأمين العبور الحر الى الاماكن المقدسة في القدس مع الاخذ بعين الاعتبار المصالح المدنية لجميع السكان، ومصالح جالياتها الاسلامية والمسيحية واليهودية، من قبل ادارتها، كمدينة موحدة (الهور والموسى، 1986، 122).

وفي مفاوضات كامب ديفيد ارجئ البحث في قضية القدس، ولم يتم تجاه هذه القضية سوى تبادل الرسائل بين الاطراف التي توضح المواقف تجاه المدينة. وجاء في رسالة الرئيس الامريكي كارتر أن موقف الولايات المتحدة بشأن القدس يظل هو نفس الموقف الذي أعلنه السفير جولدبيرغ امام الجمعية في الامم المتحدة في الرابع عشر من تموزعام 1967، وهو ما أكده من بعده السفير يوست أمام مجاس الامن في أول تموز 1969. (الشنطي، سبق ذكره، 176)

ونصت مبادرة ريغان في البند الخامس على عدم تقسيم مدينة القدس على ان يتم تحديد مستقبل المدينة عن طريق المفاوضات. ومما جاء في خطاب ريغان: ما زلنا مقتنعين بأن القدس يجب أن تبقى غير مجزأة، لكن وضعها النهائي يجب ان يقرر بالمفاوضات (الهور والموسى، سبق ذكره، 216) في نهاية فترة ريغان بدأت فكرة نقل السفارة الامريكية الى القدس، واكتسبت تأييدا من الادارة الامريكية واسرائيل. وبدأ مشروع قانون القدس الموحدة عاصمة اسرائيل في التطور والتشكل في المواقف والسياسة الامريكية(عاروري، 1998، 85)

وفي فترة رئاسة بوش، ومن خلال الرسالة التي بعث بها وزير الخارجية الامريكي جيمس بيكر الى الفلسطينيين بتاريخ 1991/10/18، و التي نصت على ضرورة عدم تقسيم القدس، وعلى حل قضية القدس من خلال المفاوضات. ونصت ايضاً على عدم اعتراف الولايات المتحدة بضم القدس الشرقية، وبحق سكان القدس المشاركة في مفاوضات المرحلة النهائية، وحقهم في التصويت في انتخابات سلطة الحكم الذاتي الانتقالية(المصدر السابق، 88).

وكان بيل كلينتون أول مرشح للرئاسة يرفع شعار القدس الموحدة عاصمة لاسرائيل، ابان حملته الانتخابية، وهاجم ادارة بوش لربطها بين ضمانات القروض والاستيطان. وبعد فوزه بالرئاسة حدث تحول في موقفه باتجاه **أن وضع القدس يجب أن يتقرر بالمفاوضات، وصمتت ادارة كلينتون امام مصادرة الاراضي واقامة المستوطنات في القدس.** وامتنعت عن التصويت على فقرتين من القرار الخاص، الذي اصدره مجلس الامن بعد مذبحة الحرم الإبراهيمي، يصفان القدس بانها منطقة محتلة، وهددت مدلين البرايت باستخدام الفيتو في المستقبل في حال استعمال مصطلح منطقة محتلة (الشنطي، سبق ذكره، 186) .

وأصدر الرئيس كلينتون أول بيان رسمي وصريح على سياسة الولايات المتحدة تجاه القدس في 1993/6/30 **وفي ورقة إعلان المبادئ اعتبرت كل الأراضي المحتلة، بما فيها القدس، أراض متنازع عليها**، وهو أكثر رئيس ترجم شعاراته الى مواقف، وهو لا زال عند وعده بتأييد موقف إسرائيل بان القدس عاصمتها الأبدية (عاروري، سبق ذكره، 89-90).

ويصف نصير عاروري **السياسة الأمريكية تجاه القدس بانها سياسة تقوم على الإبهام المتعمد**، حيث أن الولايات المتحدة تتبع سياستين في نفس الوقت: سياسة شكلية معلنة تتفق من حيث المبدأ، وبشكل عام مع الشرعية الدولية، وسياسة فعلية يسودها الغموض وتتفق من حيث المبدأ مع الطرف الإسرائيلي المتناقض مع الشرعية الدولية. وكانت نتيجة هذه السياسة: ان هناك فرقا شاسعا بين القول والفعل، اذ كان الفعل غالبا يميل لصالح اسرائيل. واتصفت السياسة الامريكية بالازدواجية، حيث تعتبر القدس اراض محتلة وفق القانون الدولي، وفي نفس الوقت ان مستقبل القدس يقر عن طريق مفاوضات ثنائية بين الاطراف المتنازعة، **وقد قاد الابهام المتعمد والازدواجية الى تغلب السياسة الفعلية على السياسة الشكلية المعلنة، الامر الذي قاد الى سياسة جديدة تهدف الى تعليق الشرعية الدولية**، والبدأ في خلق شرعية جديدة لتكريس الامر الواقع تحت مظلة مفاوضات الوضع النهائي. ويصل الى استخلاص بأنه لم يعد هناك خلاف بين ادارة كلينتون وحكومة بيريز حول وضع القدس، فكلاهما يعتبران القدس ليست منطقة محتلة، وكلاهما يعتبران أن القدس هي عاصمة اسرائيل (عاروري، المصدر السابق، 84-97).اصدر الكنغرس الامريكي قانونا يقضي بنقل السفارة الامريكية من تل ابيب الى القدس، الا ان الادارة الامريكية اجلت تنفيذ هذا القرار خشية ان يؤثر ذلك على العملية السلمية الجارية ، ومن المستبعد تنفيذ هذا القرار قبل الانتهاء من التفاوض حول القدس.

الفصل الثالث

محاولات ومساهمات لحل الصراع على القدس

تمهيد:

يستعرض هذا الفصل العديد من المشاريع والمقترحات التي قدمت في اتجاه حل قضية القدس، منذ بداية الصراع العربي الاسرائيلي على المدينة. وسنعرض لمواقف او مقترحات او مشاريع قدمت من جهات او مؤسسات او شخصيات اسرائيلية رسمية او غير رسمية، والاخرى قدمت من جهات او مؤسسات او شخصيات فلسطينية رسمية وغير رسمية، ولمشاريع اخرى قدمت بشكل مشترك من اطراف فلسطينية واسرائيلية، واخرى قدمت من اطراف عربية او اسلامية او دولية.

وكل هذه المشاريع، على اختلاف انواعها وتوجهاتها، هدفت الى المساهمة في ايجاد حل للصراع على مدينة القدس. ومن الضروري هنا التفريق بين تلك المشاريع، التي يمكن وصفها بانها صادرة عن "مواقف رسمية" وتمثل مواقف سياسية لها تأثيرها، وتلك الصادرة عن اشخاص او افراد لا يمثلون توجهات سياسية رسمية، مع التأكيد بانه جرى التعامل مع مختلف هذه المشاريع، **بالتركيز على الافكار والآليات التي تضمنها هذه المشاريع لغرض هذه الدراسة.**

ان التعرف على طبيعة هذه المشاريع والافكار المطروحة في هذه الحلول، وموقفها من مسألة السيادة. والمشاكل التي تواجه هذه الحلول امر مهم باتجاه بلوره صيغ جديدة تساهم في حل الصراع على السيادة في مدينة القدس.

ولتحقيق ذلك فقد جرى تصنيف هذه المشاريع والمقترحات في ثلاثة تيارات (اتجاهات) رئيسية، وفقا لموقفها من مسألة السيادة على المدينة، (مع التنويه هنا بصعوبة ايجاد حد فاصل بين هذه الاتجاهات نظرا للتعقيد والتداخل الشديد بين هذه المشاريع):

1. **المشاريع والمقترحات ذات التوجه السيادي الدولي.**
2. **مشاريع والمقترحات ذات التوجه السيادي المنفرد.**
3. **المشاريع والمقترحات ذات التوجه السيادي الثنائي.**

المشاريع والمقترحات ذات التوجه السيادي الدولي

يقصد بالمشاريع والمقترحات ذات التوجه السيادي الدولي، تلك المشاريع والمقترحات التي حاولت ايجاد حل دولي"تدويلي" لمدينة القدس. وضمن هذا التيار، يوجد توجهان: **التدويل الكلي للمدينة، والتدويل الجزئي للمدينة.**

التدويل الكلي للمدينة

ويستند هذا التوجه أساساً على القرار (181) المعروف بقرار التقسيم، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1947/11/29، الذي أوصى بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود، وجعل من القدس كياناً منفصلاً، في اطار نظام دولي خاص، وما تلاه من قرارات صادرة عن الجمعية بهذا الخصوص، كالقرار 194 الصادر بتاريخ 1948/12/11، والقرار 303 الصادر بتاريخ 1949/12/9 والقرارات الصادرة عن مجلس الوصاية، بخصوص وضع نظام خاص للمدينة، وتنفيذ القرارات الخاصة بتدويل المدينة، وخاصة القرار 6.5.117 الصادر بتاريخ 1950/2/10 والقرار 6.5.232 الصادر بتاريخ 1950/4/4.

قرار التقسيم181: جاء في الجزء الثالث من قرار التقسيم، المتعلق بمدينة القدس، بأن تكون مدينة القدس كيانا منفصلا (Corpus Separatum)خاضعا لنظام دولي خاص، وتتولى الامم المتحدة ادارتها، على ان يعين مجلس وصاية ليقوم باعمال السلطة الادارية نيابة عن الامم المتحدة، في اطار الحدود التي عرفها القرار، والتي شملت حدود بلدية القدس، آنذاك، مضافا اليها القرى والبلدان المجاورة، وابعدها شرقا ابو ديس، وابعدها جنوبا بيت لحم، وابعدها غرباً عين كارم، وتشمل معها المنطقة المبنية من قرية قالونيا، وشمالاً شعفاط. (انظر الخارطة رقم (3) من المرفقات).

ويتم وضع نظام المدينة الاساسي من قبل مجلس الوصاية، خلال خمسة اشهر من الموافقة على المشروع، ويضع ويقر دستورا مفصلا للمدينة يتضمن انشاء ادارة حكومية تهدف الى حماية المصالح الروحية والدينية الفريدة لابناء الديانات الثلاث – المسيحية واليهودية والاسلام–في مدينة القدس، ودعم روح التعاون، وتشجيع التطور السلمي للعلاقات المشتركة، وتأمين الأمن والرفاهية، لسكان المدينة.

يقوم مجلس الوصاية بتعيين حاكم للقدس يكون مسؤولا امامه، يمثل الامم المتحدة في مدينة القدس، ويمارس نيابة عنها جميع السلطات الادارية، على ان يقدم مشروعا مفصلا لتنظيم ادارة المدينة يوافق عليه مجلس الوصاية، على ان تتمتع منطقة المدينة (القرى والمراكز والبلديات) بسلطات حكومية وادارية واسعة ضمن النطاق المحلي.

واعتبرت القدس وفق هذا القرار مدينة محايدة ومنزوعة السلاح، ويتولى الحاكم انشاء وتنظيم شرطة خاصة ذات قوة كافية، يكون افرادها من خارج فلسطين للمساعدة على استتباب القانون والنظام الداخلي، ويتولى السلطة التشريعية والضرائبية مجلس تشريعي منتخب، على أساس تمثيل نسبي لسكان مدينة القدس البالغين، وبغير تمييز من حيث الجنسية، ويتم إنشاء نظام قضائي مستقل، يشتمل على محكمة استئناف يخضع لولايتها سكان المدينة، وتدخل القدس ضمن الاتحاد الاقتصادي الفلسطيني، وتخضع لجميع قرارات المجلس الاقتصادي المشترك.

ويتم ضمان حرية الدخول، والإقامة ضمن حدود المدينة للمقيمين في الدولتين العربية واليهودية ولمواطنيهما، بشرط عدم الإخلال باعتبارات الأمن، ومراعاة الاعتبارات الاقتصادية، وتقوم العلاقات بين الدولتين العربية واليهودية، من خلال ممثلي الدولتين العربية واليهودية لدى الإدارة الدولية للمدينة، وتعتمد اللغة العربية والعبرية كلغات رسمية في المدينة، وتؤمن المدينة تعليما ابتدائيا وثانويا كافيين للطائفتين العربية واليهودية، كل بلغتها، ووفق تقاليدها الثقافية.

وجميع المقيمين بحكم الواقع مواطنون في مدينة القدس، ويمكن اختيار جنسية الدولة التي كانوا رعاياها، ويتم ضمان الحريات الاساسية لسكان المدينة، بشرط عدم الاخلال بمقتضيات النظام العام والاداب العامة، وعدم التمييز بين السكان بسبب الاصل، او الدين، او اللغة، او الجنس، و التمتع بحماية القانون والحقوق المتساوية.
وفيما يتعلق بالاماكن المقدسة ضمن القرار عدم المساس بالحقوق القائمة المتعلقة بالاماكن المقدسة، والابنية والمواقع الدينية، وضمان حرية الوصول الى الاماكن المقدسة والابنية والمواقع الدينية، وحرية ممارسة العبادة، وتأمين الصيانة لها واعفائها من الضرائب، وحل الخلافات الناشئة بين الطوائف.

ويسري نظام الحكم الخاص بمدينة القدس لمدة عشر سنوات قابل لاعادة النظر في ضوء التجارب المكتسبة، ويستفتى سكان المدينة بعد انتهاء الفترة في التعديلات، التي يرغبون باجرائها على نظام المدينة(قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين، سبق ذكره، 4-16).

ويعتبر ما جاء في **القرار 194**، بخصوص القدس، والصادر في 11 كانون اول 1948، تـأكيداً لما جاء في القرار 181 بشأن نظام دولي دائم لمنطقة القدس، وتقديم ضمانات رسمية ملائمة، فيما يتعلق بحماية الاماكن المقدسة في باقي فلسطين، والوصول الى هذه الاماكن، وفقاً للحقوق القائمة.

وتتمتع القدس بمعاملة خاصة منفصلة عن معاملة مناطق فلسطين الاخرى، ويجب ان توضع تحت مراقبة الامم المتحدة الفعلية، وان يقوم مجلس الامن باتخاذ التدابير اللازمة لتأمين نزع السلاح في مدينة القدس في اقرب وقت ممكن، وتعيين ممثل للامم المتحدة، يتعاون مع السلطات المحلية فيما يتعلق بالادارة المؤقتة لمنطقة القدس، ووضع ترتيبات تفصيلية من قبل كل دولة لضمان اقصى حرية ممكنة للوصول الى المدينة (المصدر السابق، 18-20).

والقرار رقم 303 أيضاً جاء تأكيداً للقرارين السابقين. وقد اقر ضرورة وضع القدس، في ظل نظام دولي دائم، يجسد ضمانات ملائمة لحماية الاماكن المقدسة، داخل القدس وخارجها، تحت حكم دولي خاص تقوم على ادارته الامم المتحدة، وتعيين مجلس وصاية ليضطلع بمسؤوليات السلطة الادارية وفق الحدود المقترحة للمدينة.

ويقوم المجلس في جلسته التالية باعداد النظام الاساسي للقدس، واقرار هذا النظام، والمضي فوراً في تطبيقه، وذلك دون إجحاف بالمبادئ الاساسية لنظام الحكم الدولي في القدس، الذي ورد في قرار الجمعية العامة رقم181. ودعا القرار الدول المعنية الى التعهد الرسمي بأخذ هذه المسائل مأخذا حسناً والاسترشاد بأحكام هذا القرار، وذلك في وقت عاجل، وفي ضوء التزامها كأعضاء في الأمم المتحدة. (المصدر السابق، 21-24).

مشروع قانون مجلس الوصاية بالقدس:

جاء هذا المشروع على خلفية صدور قرار التقسيم 181 الذي نص على قيام دولتين في فلسطين، ونظام دولي خاص في منطقة القدس، وقد عين مجلس وصاية للقيام بادارة المدينة وتحضير قانون مفصل لها، بناء على طلب الجمعية العامة للامم المتحدة. وقام مجلس الوصاية بصياغة مشروع قانون اكد فيه على ما جاء في قرار التقسيم، واقترح قانونا لنظام القدس. أما مشروع قانون مجلس الوصاية الخاص بالقدس، والصادر بتاريخ 1950/4/4 فقد اقر ضرورة ان يتم الاحتفاظ بمدينة القدس، بشكل منفرد، وان تدار من قبل مجلس الوصاية تحت اسم الامم المتحدة، ويتم الاعلان عن المدينة كمدينة محايدة منزوعة السلاح تؤمن حرية العبور والخروج من المدينة للحجاج والزوار، ومن كل الديانات بدون تميز، ويعين حاكم للمدينة.

وبخصوص السلطة التشريعية اقر بان التشريع هو من حق اللجنة التشريعية، وفي حالات خاصة حاكم المدينة، ويتم تشكيل اللجنة التشريعية من (25) مندوباً ينتخبون من قبل سكان المدينة، على أساس متساوٍ بين الطوائف الثلاث، لكل طائفة 8 اعضاء، والعضو الخامس والعشرين يكون من الذين لا ينتمون الى طوائف. وتنتخب اللجنة التشريعية لمدة 4 سنوات مع امكانية تمديدها لسنة اضافية من قبل الحاكم.

اما السلطة القضائية فيتم تعيين قضاة المحكمة العليا على يد مجلس الوصاية، وتكون للدستور الافضلية دائماً في حل الخلافات امام محاكم المدينة. ويعد باطلاً ولاغياً كل ما يسن من قوانين واوامر ادارية معارضة للدستور.

وبخصوص الاماكن المقدسة اعطى مشروع القانون صلاحيات واسعة للحاكم، حيث وقعت على عاتقه حماية الاماكن المقدسة، وحسم الخلافات بين الطوائف حول الاماكن المقدسة، واجراء ترميمات على مكان ما ان راى ضرورة في ذلك، وتأمين احترام املاك الكنائس والارساليات، وتأمين حرية الوصول للاماكن المقدسة والعبادة فيها، واعفاءها من الضرائب.

وفي مجال الادارة والبلدية فقد تم اعطاء لجان الحكم الذاتي صلاحيات واسعة في مجال الحكم والادارة المحلية، وطلب من الحاكم والمجلس التشريعي رفع توصيات حول كيفية تقسيم الصلاحيات بين سلطات المدينة المركزية ولجان الحكم الذاتي (ابو جابر(1)، 1996، 136-138).

قرار مجلس الوصاية 117: قرر المضي فورا في انهاء اعداد نظام مدينة القدس وفقاً لاحكام الفقرة أ من قرار الجمعية العامة رقم 303 (الدورة 4) الصادر في 9 كانون اول (ديسمبر) 1949 (القدس في قرارات الامم المتحدة، 1995، 46).

ولقد أقر نظام مدينة القدس في الاجتماع الحادي والثمانين، الذي عقد في 4 نيسان (ابريل) 1950، في قرار مجلس الوصاية رقم 232، حيث طلب من رئيس مجلس الوصاية، ان ينقل نص نظام مدينة القدس الى حكومتي الدولتين، اللتين تحتلان المنطقة ومدينة القدس حالياً، ويطلب من الحكومتين التعاون التام على اساس الفقرة 2 من قرار الجمعية العامة رقم 303 (الدورة 4) الصادر في 9 كانون اول (ديسمبر) 1949، وان يرفع تقريراً بهذه المسائل الى مجلس الوصاية في اثناء دورته العادية السابعة. (القدس في قرارات الامم المتحدة، المصدر السابق،467).

مشروع اقتراح الدكتور هنري كتن:

كتن من مواليد القدس ويحمل الدكتوراه في القانون. مثّل فلسطين في الامم المتحدة في الاعوام 1947، 1948 وله العديد من المؤلفات حول القضية الفلسطينية والقدس. وهو بالاضافة الى ذلك عضو في المجلس الوطني الفلسطيني، ونقابة الحقوقيين الفلسطينيين.

يرى كتن أن على الامم المتحدة ان تقوم باجراءات لوقف اعمال دولة اسرائيل الهادفة الى تهويد القدس، والغاء الاعمال التي قامت بها اسرائيل، وذلك عن طريق تطبيق قرار الجمعية العامة رقم 181 " قرار التقسيم"، واعادة اللاجئين الى القدس، والغاء جميع الوسائل التي مارستها اسرائيل لتغيير الادارة، والوضع الديمغرافي، وملكية الاراضي في القدس، وتفكيك المستوطنات. ومن أجل الاشراف على تنفيذ هذه الاجراءات تقام " سلطة دولية مؤقتة" يقوم مجلس الامن والجمعية العامة بتعيينها، بحيث تخول هذه السلطة ادارة المدينة في المرحلة الانتقالية. وبعد تنفيذ الاجراءات المذكورة يشكل مجلس طائفي يتركب من ممثلي المسيحية والاسلام واليهودية على اساس تمثيل متكافئ.

والمجلس الطائفي المثلث يعين عن طريق مجلس الامن والجمعية العامة. وهو، كبديل المجلس الدولي، يدير المجلس الطائفي المثلث للمدينة حتى تسوية مسألة القدس نهائياً وفلسطين. واقامة المجلس الطائفي لن يؤثر على الحل الدائم للقضية الفلسطينية، ويمكن للمجلس ان يتغير، او ان يلغى وفق الحل الدائم الذي سيتم التوصل اليه (كتن (2)، 1981، 145- 146).

اتجاه التدويل الجزئي

ظهر هذا التوجه في ضوء الفشل في تطبيق الاتجاه الاول في المدينة، وذلك بعد احتلال اسرائيل للجزء الغربي من المدينة وخضوع الجزء الشرقي للسيطرة الاردنية، حيث اصبحت القدس مقسومة بالأمر الواقع، ويخضع كل قسم منها لسيطرة احد الاطراف.

وعملت الاطراف، وخاصة اسرائيل، على تكريس الامر الواقع الجديد للمدينة فاعلنت اسرائيل غرب المدينة عاصمة ابدية لاسرائيل وقامت الاردن بضم الجزء الشرقي اليها، ولم تفلح الامم المتحدة ومجلس الوصاية في تنفيذ قرار التقسيم القاضي بوضع القدس ضمن نظام دولي خاص. وظهرت نتيجة ذلك مواقف ومشاريع بدأت بالتركيز على التدويل الجزئي للمدينة، وخاصة فيما يتعلق بالبلدة القديمة (داخل الاسوار).

مشروع البروفيسور دريبر 1981: ودريبر عمل محاضرا في جامعة سسكس في بريطانيا، وهو يرى ان السيادة على القدس ليست لاسرائيل او الاردن، لان الدولتين حكمتا القدس بالقوة العسكرية، والسيادة عليها مؤجلة. ويقوم مشروعه على تجزئة المدينة الى ثلاثة اجزاء، يكون غرب المدينة عاصمة دولة اسرائيل، وشرقها عاصمة دولة فلسطين، والبلدة القديمة (داخل الاسوار) تخضع لسلطة دولية، فيما يستطيع سكان البلدة القديمة الحصول على المواطنة الفلسطينية او الاسرائيلية، وحسب اختيارهم. (رافع، 1996، 234).

مشروع البروفيسور شيفارد جونز 1968: وجونز محاضر في القانون في جامعة شمال كرولينة في الولايات المتحدة، وله كتابات حول القدس وفي القانون الدولي. يقوم مشروعه على اعتبار المدينة داخل السور جزءاً منفردت تحت سلطة دولية، ويوضع دستور خاص، وتعترف الدول بالقدس الغربية كعاصمة للدولة الاسرائيلية، وتقدم الدول العظمى ضمانات لهذا المشروع، مع ضرورة بقاء المدينة موحدة بدون وضع عراقيل امام تحرك السكان والممتلكات، والاخذ بعين الاعتبار مصالح السكان جميعاً والطوائف الدينية الثلاث. (ابو جابر، 96، 199).

مشروع ايفان ويلسون 1969: وويلسون شغل عدة مناصب في الخارجية الامريكية، وكان قنصلاً عاماً الولايات المتحدة في القدس، عندما قدم هذا المشروع. ويقوم مشروعه على اساس تقسيم القدس الى ثلاثة اقسام، سيادة اسرائيلية على غربي القدس والاجزاء التابعة لها قبل حرب 1967عدا جبل صهيون، وسيادة اردنية على القسم الشرقي من المدينة، واشراف دولي على المدينة القديمة وجبل سكوبس والزيتون وبيت الحاكم. وتكون الصلاحيات العليا في المنطقة الدولية من حق مندوب الامم المتحدة في المدينة، وتحصل كل من اسرائيل والاردن على نصيب من دخل المنطقة الدولية من

السياحة، ويوقع اتفاق بين الاطراف حول قضايا الجمارك والعملة وجنسية مواطني المنطقة الدولية، ويتم تأمين العبور من المنطقة الدولية لاسرائيل والاردن والضفة، وتكون ادارة المنطقة الدولية العامة بيد مجلس المنطقة، ويناط بهذا المجلس مهمة تقديم الخدمات البلدية. أما ادارة الاماكن المقدسة فهي من مهمة الطوائف الدينية. (ابو جابر، 96، 203).

مشروع الدكتور غرانت ليتكي 1988: وليتكي كان يعمل باحثا مساعدا في معهد البحوث الاستراتيجية في جامعة يورك بكندا، وطالباً في مرحلة الدكتوراه في العلوم السياسية عندما تقدم بهذا المشروع. يقوم مشروعه على ان تكون مدينة القدس عاصمة لدولة اسرائيل والدولة الفلسطينية التي ستقام، ولن تكون السيادة المطلقة على المدينة لاية دولة، ولا حتى لجهة خارجية اخرى. والحل " تقسيم السيادة" وتجزأ المدينة الى جزء يهودي وآخر عربي وتقسيم السيادة. في حين تبقى المدينة غير مجزأة مادياً، وتضمن حرية الحركة للمواطنين بكل انحاء المدينة.

أما الاماكن المقدسة، فيقام لها نظام دولي، وتكون خاضعة لاشراف طرف خارجي تقوم الامم المتحدة بتعيينه، يضمن حرية الوصول والمحافظة على قدسية الاماكن المقدسة، وعلى الوضع القائم.

الادارة البلدية:

وعلى صعيد البلديات يتم اقامة لوائيين قوميين للقدس: عربي ويهودي، حسب موقع الاحياء العربية واليهودية، ويكون لكل لواء مجلس له سلطة بلدية، وتقام بلدية واحدة للقدس بكاملها تتألف من ممثلين عن لوائيهما المذكورين، وتقوم البلدية بتوفير الخدمات الاساسية للوائي المدينة، وتنسق عمل مجلسي اللوائين. (ابو جابر، 96، 515-516).

مشروع السيد عدنان ابو عودة 1992: وعدنان ابو عودة سياسي اردني مخضرم، ومقرب من النظام الاردني والبلاط الملكي، وشغل منصب رئيس الحكومة الاردنية سابقاً، وكان ممثلا لبلاده في الامم المتحدة، وعندما تقدم بهذا المشروع. يقوم مشروعه على ضرورة ان لا تكون القدس داخل الاسوار منتمية لاية دولة او دين، ولن تكون عليها سيادة سياسية، ويديرها مجلس يمثل السلطات الدينية العليا، الاسلامية والمسيحية واليهودية.

وجزء المدينة العربي، يرفع فوقه العلم الفلسطيني، ويكون العرب بهذا مواطني فلسطين، ويشاركون في انتخاباتهم الوطنية، وتخضع المستوطنات في هذا الجزء من المدينة للحل الذي سيتم التوصل اليه حول المستوطنات في المناطق المحتلة .

والجزء المشتمل على المناطق البلدية الممتدة خارج الاسوار " باتجاه الغرب"، يرفع فوقها العلم الاسرائيلي، ويشارك الإسرائيليون، كما هو متبع اليوم في انتخاباتهم القطرية.

وتكون القدس القديمة هي الجزء المقدس من المدينة، ويجب فصلها عن باقي أجـــزاء المدينـــة، ويكون هذا الجزء بمثابة حوض روحي لليهودية والاسلام والمسيحية، ولا يرفع فوق البلدة القديمـــة أي علم، وتكون مفتوحة للجميع، وتكون كل سلطة دينية مسؤولة عن ادارة وصيانة الاماكن المقدســـة لـــها. (ابو جابر، 96، 492-493).

اشكالية مشاريع التدويل

فشلت جميع المشاريع الدولية الساعية الى تدويل القدس، ممثلة بالقرار الاساسي للتقسيم، قـــرار 181 وما تلاه من قرارات دولية في هذا الاتجاه. وقد عارض الفلسطينيون والـــدول العربيـــة تقســـيم فلسطين واقامة دولة يهودية فيها، كذلك رفضوا تدويل القدس. اما اليهود فقد تظاهروا بقبـــول التقســـيم بالاكراه، وكانت الموافقة عليه كخيار نهائي، اذا لم يتحقق حكم اسرائيلي على القدس، ولن يكون هناك بد من التقسيم، فسيقبل الوفد الاسرائيلي في الامم المتحدة اقامة السلطة الدولية الثابتة على القدس. (برتيشر، 1990، 228).

وفي نفس اليوم الذي انسحب فيه الانجليز، اعلن اليهود دولة اسرائيل وفـــق مضمـــون قـــرار التقسيم. لكن الدولة التي برزت كانت مختلفة اختلافا كلياً، من حيث المساحة والديمغرافيا التي وضعـــها قرار التقسيم للدولة اليهودية.

ان اسرائيل باحتلالها القدس الغربية منعت سريان مفعول قرار التقسيم في جميع جوانبه، بمـــا فيه منع تدويل مدينة القدس، واعلنت انها ضد قيام نظام دولي لمدينة القدس، لكنها قبلت بـــدون تحفـــظ النظام الدولي، او الادارة الدولية للاماكن المقدسة في المدينة، فيما تضمن تقرير لجنة التوفيق اســـتعداد الدول العربية قبول مبدأ نظام دولي لمنطقة القدس. (Kattan,1981, 57).

ولم يكن هذا موقف الاردن، حيث أعلن الملك عبدالله (الأول) في مناسبات عديدة انه لن يقبـــل أي نظام دولي للقدس. وعندما وجد ان اسرائيل ترفض مخططات النظام الدولي لمدينة القدس، واعلنـــت المدينة عاصمتها، لم يتحرج في ضم القدس القديمة في مملكته عام 1950 الى اطار مشـــروع توحيـــد الضفتين (المصدر السابق، 52).

وانتجت حرب عام 1948 واقعاً جديداً. واحتلت القدس الدولية (وفق قرار التقسيم) من قبـــل كـــل مـــن اسرائيل والاردن اللتين وتقاسما السيطرة عليها، ولم تتعاون أي منهما في تنفيذ مشروع التدويل للمدينـــة،

واخذ العالم يتعامل مع هذا الواقع الجديد، وبهتت حدة المطالبة الدولية بالتدويل، وفشلت الامم المتحدة في تنفيذ قرار التقسيم وتدويل مدينة القدس، واعلنت عن هذا الفشل في قرار مجلس الوصاية رقم 234 الصادر في 1950/6/14 الذي اعلن عن عدم استعداد كل من الاردن واسرائيل للتعاون من اجل تنفيذ نظام القدس (Jerusalem in the United Nations Resolutions, 1995, 516).

لقد بدأت فكرة التدويل الكلي تخبو وتتقلص، بعد رفضها من قبل اسرائيل والاردن، وبدأت افكار التدويل الجزئي للمدينة بالظهور، وبالذات (البلدة القديمة) لاحتوائها على الاماكن المقدسة، حيث ايدت اسرائيل هذه الافكار، كون المدينة القديمة كانت تحت السيطرة الاردنية، وعبرت عن موقفها هذا، منذ بدايات 1949، حيث اخبر رئيس الحكومة الاسرائيلية لجنة المصالحة ان اسرائيل ترفض السلطة الدولية على المدينة، فيما توافق على السلطة الدولية، او الاشراف الدولي، على الاماكن المقدسة في المدينة. (برتيشر، 1990، 228).

وبعد ان احتلت اسرائيل الجزء الشرقي من المدينة تم دفن فكرة التدويل الجزئي ايضا، واصبح الحديث يدور عن تأمين حرية الوصول الى المقدسات والاماكن المقدسة لابناء الديانات الثلاث. ومع تغير اطراف الصراع ودخول الطرف الفلسطيني، كطرف اساسي مقابل اسرائيل، فانه لم يبد أي رغبة في مسألة تدويل المدينة، بل اعتبر القدس الشرقية العاصمة السياسية للكيان السياسي الفلسطيني، غير انه لا يملك أي سلطة فعلية في المدينة تؤهله لصناعة قرارات خاصة بالقدس.

ان الافكار الخاصة بالتدويل الجزئي هي افكار عملية، ومن شأنها ان تشكل اساسا جديا لتسوية عادلة لقضية القدس، اذا استحال توصل الاطراف الى صيغة تقاسم مشتركة للمدينة، بحيث يصبح هذا الخيار هو الاكثر احتمالاً وقبولاً لدى معظم الاطراف. ومن الممكن ان يفرض مثل هذا الحل على طرفي الصراع إذا تعسر الوصول الى اتفاق ثنائي بين اسرائيل والفلسطينيين.

وتبدو اشكالية التدويل في الوقت الحالي في الموقف الاسرائيلي من المدينة الرافض لاي حل للقدس، عدا عن كونها عاصمة ابدية بشطريها لاسرائيل، ودعم واسناد الولايات المتحدة للمواقف الاسرائيلية، ومن جهة اخرى في مواقف الاطراف الاخرى تجاه قضية التدويل، حيث لم يعد أي من الاطراف. حتى الفاتيكان صاحب الفكرة الاساسية في التدويل يتحمس لفكرة التدويل، حيث تحول موقفه من التدويل الى ضمانات دولية للحل، وبحرية الوصول الى الاماكن المقدسة. واستعاض المجتمع الدولي بشرط الضمانات الدولية لحرية الوصول الى الاماكن المقدسة لجميع ابناء الديانات والطوائف بدلا من مطالب التدويل. وعليه ذلك يمكن القول ان مقومات التدويل ضعيفة وذلك لانه:-

1. لا يوجد أي توجه دولي جدي او ذي وزن في هذا الاتجاه، عدا عن ان التجارب الدولية في مسائل التدويل لم تكن مشجعة. فمعادلات تدويل طنجة ودايزنج وترميسكا جميعها لم يكتب لها النجاح، ولم تحقق غاياتها وما جرى للقدس هو شبيه لما حدث لمدينة تريستا، حيث فشلت خطة التدويل واستولى كل طرف على جزء من المدينة، كما حدث من قبل اسرائيل والاردن. (الكسواني، 1978، 173).

2. مسألة التدويل غير مطروحة على الاجندة السياسة الخاصة بطرفي الصراع الحالي الاسرائيلي والفلسطيني، وخاصة اسرائيل حيث لا تبدي أي استعداد لفكرة التدويل. وبدا ذلك واضحا عندما طرحت المجموعة الاوروبية العودة الى فكرة التدويل للمدينة. كذلك هناك تطورات وتغيرات على الارض تفرض صعوبات امام احياء مشروع التدويل.

3. يبقى مشروع التدويل ذو قيمة قانونية وفكرية غنية يمكن الاسترشاد به في اطار صياغة مشروع حل مسألة السيادة على القدس. ويبقى خيار التدويل الجزئي للمدينة خيارا قابلا للحل تحت ظروف ومعطيات فشل الاطراف في التوصل الى حل نهائي مرضي للطرفين.

المشاريع والمقترحات ذات التوجه السيادي المنفرد

يقصد بالمشاريع والمقترحات ذات التوجه السيادي المنفرد، ان تكون السيادة والسيطرة على القدس خاضعة لطرف واحد. يجري الاستفراد من قبل احد الاطراف بالسيادة على المدينة وتطرح هذه المشاريع والمقترحات، عادة، من قبل أشخاص إسرائيليين او مؤيدين لإسرائيل. وتقوم هذه الطروحات والمشاريع على أساس بقاء القدس موحدة عاصمة لإسرائيل، وأحيانا مع إمكانية منح (صلاحيات، سلطات) جزئية او موسعة تمكن السكان الفلسطينيين من إدارة جزء من شؤون حياتهم اليومية، ويشار غالباً الى إعطاء سلطات بلدية، او دينية لهؤلاء السكان، في إطار القدس الموحدة، وتحت السيادة الإسرائيلية. ويمثل هذا الاتجاه:

المواقف السياسية الرسمية "المعلنة": للحكومات الإسرائيلية المتتابعة التي قادت إسرائيل وكافة الأحزاب السياسية الإسرائيلية، عبر برامجها الحزبية والانتخابية "المعلنة " باستثناء مواقف الأحزاب العربية التي ترى بالقدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية، وطرحت العديد من المشاريع والمقترحات، والتي منها:

مشروع البروفيسور الياهو لاوترباخت 1968:

ولاوتر باخت محاضر ومدير معهد القانون الدولي في جامعة كامبرج، ويرى ان السيادة على القدس هي لدولة إسرائيل، وعلى إسرائيل اصدار بيان منفرد وملزم يختص بالأماكن المقدسة يضمن حرية الوصول الى الاماكن المقدسة فيها والعبادة ، وبإمكان دول أخرى الانضمام إليه، والبت في قضايا الخلاف التي قد تنشأ بين مختلف الدول المشاركة في الإعلان يكون أمام محكمة العدل الدولية.

والإشراف على الأماكن المقدسة هي من صلاحيات الطوائف الدينية المعنية، على أن يحافظ على الوضع القائم، كما كان عشية إقامة دولة إسرائيل. أما البت في قضايا الخلاف حول الأملاك في الأماكن المقدسة فهي من مهمة مندوب الأمم المتحدة، الذي يعين من قبل السكرتير العام للمؤسسة الدولية، وبموافقة إسرائيل. وللطوائف الدينية حق الحكم والقضاء على رعاياها، فقط، في المواضيع التي تم تصنيفها وفق العادات المتبعة لدى كل طائفة.

قضايا الخلاف المتعلقة بالحكم والقضاء، داخل كل طائفة هي من صلاحيات المندوب على الأماكن المقدسة، ويمنع دخول رؤساء السلطات الشعبية الجماهيرية الى الأماكن المقدسة، إلا بإذن من الطائفة الدينية المختصة وفي حالة طوارئ. وعلى الطوائف الدينية دفع ضرائب مقابل الخدمات البلدية. واخيراً فان جميع **عناصر الحل متعلقة بالمصالح الأمنية لدولة اسرائيل حيث بإمكان الحكومة تحجيم وتحديد ما سبق ذكره.** (أبو جابر (1)، سبق ذكره،197)

مشروع مارك كروهين 1980:

جاء هذا المشروع كجزء من أطروحة الدكتوراه لكروهين في الجامعة الامريكية في واشنطن، ويرى ان السيادة على القدس تبقى بيد إسرائيل، وتمنح الحكومة لكل سكان القدس، الذين يرغبون في العيش فيها الجنسية الإسرائيلية وكامل حقوق المواطن (كباقي سكان المدينة من اليهود)، وأن توافق إسرائيل على منح سكان القدس جنسية مزدوجة، على أن تسمح السلطات العربية الأردن، (م. ت. ف) منح هؤلاء الجنسية الفلسطينية، وتسمح إسرائيل بإقامة قنصلية (إرسالية) فلسطين في القدس يكون من مهامها القضاء وحل النزاعات الداخلية.

وتسمح إسرائيل بإشراف دولي على الأماكن المقدسة، وتضمن لرجال الدين من كل طائفة الإشراف على أماكنهم الدينية، وتتمتع الأماكن المقدسة بحصانة دبلوماسية، وتكون معافاة من الضرائب، مع إمكانية منح المحاكم الشرعية (الدينية) صلاحيات القضاء في الخلافات الدينية حول الأماكن المقدسة.

ومن ناحية الإدارة البلدية يتم تقسيم القدس لمنطقتين انتخابيتين: إسرائيلية وعربية، ويقوم سكان القسمين بانتخاب مندوبين للمجلسين التشريعيين، وتلقى على كاهل المجلسين المذكورين مسؤولية تأسيس أجهزة مشتركة للشرطة، إطفاء، طواقم إنقاذ، وأخرى تتعلق بمسألة تزويد الماء والكهرباء، فيما يتم انتخاب رئيس البلدية من قبل جميع سكان المدينة. وتكون مهمة رئيس البلدية تطبيق الدستور، مع منح الحق في استخدام النقض ضد الدستور (أبو جابر (2)، سبق ذكره،501).

مشروع ومقترحات تيدي كوليك 1980:

شغل كوليك رئاسة البلدية لسنوات طويلة، ويرى أن مسألة القدس لا تتقرر بوضع حدود، وان مستقبل المدينة لا يحل بقرار، وهذا لا يعني أن ليس هناك حل لمسألة القدس، بل أن الحل يكمن، لدى كوليك، في إمكانية إيجاد مناخ لتعايش جميع أبناء المدينة، مهما اختلفت دياناتهم وثقافاتهم وطوائفهم، بسلام في المدينة. ويرى أن ذلك يمكن تحقيقه من خلال تأمين حرية الوصول الى الأماكن المقدسة، وتطوير حياة السكان العرب في المدينة، وتقديم خدمات متساوية لشطري المدينة، وبذل الجهود لرفع مستوى حياة المواطنين في المدينة على مختلف الأصعدة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والصحية. (Kraemer ,1980 , 1-4). واقترح كوليك مشروع تقسيم القدس الى احياء تدار بادارة عربية ذاتية تحت السيادة الاسرائيلية، وتتبع البلدية الموحدة واعتبر كوليك ان هذا المشروع لن ينجح لانه لا يوجد أي شخص عربي يقبل بادارة حي في مدينة القدس الموحدة. تحت السيطرة الاسرائيلية. (الكسواني، سبق ذكره، 405).

مشروع يعقوب حزان 1976:

وحزان زعيم حرب المابام الاسرائيلي، ونشر هذا المشروع لاول مرة عام 1976 في جريدة علهمشمار. ويرى حزان أن القدس الموحدة هي عاصمة إسرائيل، ويتم تخيير سكان القدس العرب بين الجنسية الإسرائيلية أو العربية، وتحفظ للعرب الذين يختارون الجنسية الفلسطينية جميع الحقوق المدنية للمواطنين في دولة اسرائيل.

والمدينة القديمة يتم الاعلان عنها كمنطقة سلام، على أن يقام فيها مجلس ديني ثلاثي مكون من ممثلي الديانات الثلاثة بالتساوي، وان يقوم المجلس الديني بإدارة شؤون المدينة فيما يتعلق بوضعها الديني والثقافي. والأماكن المركزية للمسلمين النصارى يعلن عنها كمناطق محايدة، ويتم إدارتها من قبل مندوبي الطوائف الدينية داخل المجلس الديني، وينظر الى الحرم القدسي، كمنطقة محايدة، ويترك بأيدي الممثل المسلم داخل المجلس الديني مع استثناء منطقة حائط المبكى المخصص لليهود.

ويسن قانون خاص بالقدس يحدد المكانة الخاصة للقدس، كعاصمة لدولة اسرائيل، يكون جزءا من القانون الاساسي، وتكون المحافظة على النظام والقانون في المدينة القديمة من مسؤولية دولة إسرائيل، ويتم تأمين حرية العبور للاماكن المقدسة. وفي حال قيام الكنفدرالية بين دولة اسرائيل والكيان الفلسطيني يصبح جزء من القدس مقراً لمؤسسات هذا الاتحاد.

ومن ناحية الإدارة البلدية، يتم تقسيم بلدية القدس الى بلديات (فرعية) وفق معطيات ديمغرافية، تدار من قبل منتخبين، وتعطى البلديات ذات الاغلبية العربية، استقلالاً ذاتياً واسع النطاق في مجال ادارة البلدية، وفي النواحي الاجتماعية والثقافية والتربوية، بما لا يتعارض مع التوجهات الاساسية لبلدية القدس الكبرى. ويكون الإشراف الكلي على ضواحي القدس من صلاحية بلدية القدس الكبرى. (جابر، سبق ذكره، 209-214).

مشروع السفير جدعون رفائيل (1983):

وقد شغل رفائيل وظائف مختلفة في وزارة الخارجية الاسرائيلية، حتى العام 1978، وكان سفيراً لاسرائيل في بريطانيا وبلجيكا ولوكسمبورغ، ومدير عام وزارة الخارجية بين عامي 1967 و1971.

ويرى رفائيل أن القدس، وفي إطار حل كنفدرالي، تبقى موحدة وعاصمة لإسرائيل، وتقام المؤسسات المشتركة للكونفدرالية المذكورة ولدولة إسرائيل في القدس (دون المساس بسيادة إسرائيل على المدينة).

وتقام سلطة دينية (دولية) للاماكن المقدسة تتألف من شخصيات لها اسم دولي، من بين اليهود والنصارى والمسلمين، وتكون مهمة هذه السلطة ضمان حقوق أبناء جميع الديانات في حرية العبادة والوصول الى الأماكن المقدسة ودفع مسيرة التعاون والاحترام المتبادل بين طوائف المدينة المختلفة.

وتمنح الطوائف العرقية المختلفة في المدينة صلاحيات واسعة من الإدارة الذاتية، وترتكز الإدارة البلدية للمدينة على جهاز ألوية يعمل بدرجة تنسيق قصوى مع البلدية المركزية التابعة "للقدس الكبرى". (أبو جابر "2"، سبق ذكره، 548).

مشروع مقترح دوري غولد:

يرى دوري غولد، الذي يشغل منصب سفير إسرائيل لدى الأمم المتحدة، وعمل مستشارا سياسيا لرئيس الوزراء الإسرائيلي(نتنياهو)، بأنه من الصعب تصور حلول نهائية حاسمة لقضية القدس، تكفل تصفية عناصر الصراع بين العرب واليهود على المدينة، وان الواقع الحالي للمدينة هو عبارة عن تسوية مؤقتة غير رسمية، وعلى إسرائيل العمل على حماية سيادتها على المدينة، وذلك بتجنب إقامة دولة فلسطينية وأحياء مشروع (الون) لإبقائها تحت السيادة الإسرائيلية كأمر واقع، لان الحلول الجغرافية لا ترضي الأطراف. فيما يرى بان الحل الديني هو الإمكانية الوحيدة لحل مسألة القدس، وذلك من خلال إيجاد شريك إسلامي، ويرى ان الأردن هو الشريك المناسب. (جولد، سبق ذكره، 152-153).

إشكالية مشاريع السيادة المنفردة

تكمن الإشكالية الأساسية في المشاريع والمقترحات ذات التوجه السيادي المنفرد، في استحالة القبول بها كأساس لحل مشكلة السيادة على القدس من الجانب الفلسطيني – العربي – الإسلامي، وهي لا تملك مقومات النجاح أو البقاء إلا (بالقوة) وهي في هذه الحالة ليست سيادة بالمعنى القانوني، وانما سيادة الأمر الواقع. وهذا الأمر يبقي الصراع مفتوحا على المدينة في المستقبل، الأمر الذي يبقي على التوتر ويشجع العنف، ويعرض كامل التسوية السياسية الى الخطر والانهيار.

وهذه المشاريع والمقترحات لم تتطرق الى المطالب السياسية للطرف الاخر، وبلورت نماذجها على معالجة مطالب أخرى دينية وبلدية وحياتية يومية في اطار صلاحيات ذاتية، على اعتبار الطرف الآخر أقلية عرقية في داخل المدينة من الممكن إعطاءه نوعا من الاستقلالية الذاتية تتعلق بأمور حياتها بما لا يمس السيادة الإسرائيلية المطلقة على المدينة.

ومالت جميع هذه المشاريع الى تبني الموقف الإسرائيلي من القدس، وهي بذلك لا تمثل مشاريع بالمعنى (التوفيقي) إنما تعبر عن مواقف أو آمال طرف من الأطراف يرغب في تحقيقها. ومن السهل ان نلاحظ إن معظم الذي طرحوا هذا النمط من المشاريع هم من الإسرائيليين.

وبما أن هذه المقترحات والمشاريع لم تأخذ بعين الاعتبار الطرف الآخر ومطالبه الأساسية، فهي لن تشكل أرضية صالحة للحلول، ولن يقبل بها الطرف الآخر. وعليه لا ينبغي اعتبار هذه المشاريع ذات قيمة نظرية أو سياسية أو حتى عملية. لأنها تقوم على منطق الهيمنة والاستفراد بواسطة القوة.

المشاريع والمقترحات ذات التوجه السيادي الثنائي

تتناول هذه المشاريع والمقترحات إمكانية إيجاد حل لمسألة القدس عن طريق تقاسم السيادة أو إيجاد شكل من أشكال تقاسم السيادة على المدينة بين الأطراف المتنازعة على المدينة: الفلسطيني والإسرائيلي، كأساس لحل الصراع على المدينة. وضمن مشاريع السيادة الثنائية يوجد توجهان:

الأول: السيادة الثنائية المنفصلة

في هذه الحالة تنشأ لكل طرف سيادته الخاصة على الجزء الخاص به من المدينة تقوم على أساس ترسيم حدود جغرافية معترف بها من قبل الطرفين، ويكون هذا الانفصال جغرافياً ووظيفياً، وتكون القدس الغربية تحت السيادة الإسرائيلية والقدس الشرقية تحت السيادة الفلسطينية، مع الانتباه هنا الى أن السيادة المنفصلة قد تكون مع حدود مغلقة، وتعني تقسيم فيزيقي للمدينة، أو مع حدود مفتوحة، وتعني بقاء القدس مدينة موحدة فيزيقياً. ومن المشاريع المقدمة في هذا الاتجاه:

مشروع الاستاذ وليد الخالدي:

والخالدي كاتب وباحث في قضايا الصراع العربي – الاسرائيلي وعضو مجلس وطني فلسطيني سابق، وله العديد من الكتابات والدراسات حول الصراع العربي – الاسرائيلي. وطرح هذا المشروع لاول مرة عام 1988، ويقوم على اربعة مبادئ اساسية، هي:

1. عدم احتكار السيادة على القدس بشطريها لصالح طرف واحد من الاطراف.
2. المساواة بين الاديان الثلاثة وعدم منح احدهما وضعاً مميزاً على حساب الاخرين.
3. لا علاقة غالب ومغلوب في العلاقات بين سكان المدينة.
4. الاعتراف المتساوي بالبعدين الديني والسياسي بين الاطراف.

ويقترح الخالدي مشروعاً من 10 نقاط، تكون القدس الشرقية عاصمة لفلسطين مع بلدية خاصة بها على الحدود الموسعة لسنة 1967، وتكون القدس الغربية عاصمة اسرائيل، وتتبع الحدود بين القدس الشرقية والغربية خطوط عام 1967 وتكون مفتوحة (بلا حواجز مادية او اسوار) بموجب ترتيبات امنية متفق عليها.

والحي اليهودي في البلدة القديمة وحائط المبكى والمقبرة اليهودية على جبل الزيتون تحظى بمكانة فوق اقليمية (Extraterritoriality) ويبقى عدد متفق عليه من اليهود المقيمين في القدس الشرقية بصفة مواطنين اسرائيليين، فيما تتبع احياؤهم الخاصة لبلدية القدس الشرقية تحت السيادة الفلسطينية، وفق نظام خاص، وتكون لكل ديانة مسؤولية حصرية على اماكنهم المقدسة ومؤسساتها، ويشكل مجلس كنسي مشترك برئاسة دورية لتعزيز العلاقة بين الاديان الثلاثة وطوائفها.

وتتشكل هيئتان مركزيتان على المستويين الوزاري والبلدي، وتكون كل منهما برئاسة دورية، وتعنى الاولى بالقضايا السياسية، والثانية بالقضايا البنيوية والتحتية بين شرطي المدينة، وتعاد الاراضي التي صادرتها اسرائيل، ولم تبني عليها، الى الفلسطينيين ويعطى الخيار للفلسطينيين، المقدسيين بالعودة او التعويض، فيما تعالج مسألة المستوطنات اليهودية خارج حدود البلدية الموسعة لسنة 1967 في مفاوضات الحل الدائم بشأن المستوطنات في الضفة الغربية، ويكون هناك فترة انتقالية متفق عليها (Khalidi, 1996, 17).

مشروع البروفيسور انطونيو كساسا 1986:

وهو أستاذ في جامعة الدراسات الأوروبية في فيرنتسا، ومعهد الدراسات الدولية في جنيف، وشغل رئيس لجنة الصياغة التابعة للمجلس الاوروبي الخاص بحقوق الانسان، ويرى ان الحل لمشكلة القدس يكمن في اعطاء السيادة على غرب القدس لاسرائيل، والسيادة على شرقي القدس للممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، مع ضمان حرية الوصول والعبادة في الأماكن المقدسة. (ابو جابر (2)، سبق ذكره، 514).

مشروع عبد الرحمن أبو عرفة 1996:

وهو باحث مختص في قضايا القدس ويتلخص مشروع أبو عرفة في عشر نقاط:

1. القدس مدينة بلا حواجز، سواء فيما يتعلق بين الشرق والغرب، أو ما يتعلق بالقدس ذاتها وما يربطها بمحيطها في الجهات الأخرى.
2. الاعتراف المتبادل بان القدس الغربية هي عاصمة لإسرائيل والقدس الشرقية عاصمة لفلسطين.
3. تدار الأمور البلدية من قبل مجلسين منفصلين أحدهما فلسطيني للقسم الشرقي والأخر إسرائيلي للقسم الغربي.
4. يتم تشكيل مجلس تنسيقي من عدد متساو من الأعضاء يتم اختيارهم من أعضاء المجلس البلدي في كلا القطاعين لبحث الأمور المشتركة، التي تهم القطاعين، سواء على صعيد الأمور الدورية واليومية، او الأمور الطارئة، وتكون رئاسة هذا المجلس دورية، ولفترة لا تزيد على 3-4 سنوات لكل دورة.

5. قضية المستوطنات اليهودية في القسم الشرقي يتم حلها ضمن المفهوم الشامل للقضايا المؤجلة الأخرى، وهي الحدود واللاجئين، والتي تشمل حق العودة او التعويض عن الأملاك العربية في فلسطين والقدس الغربية.
6. الحدود البلدية لكل من العاصمتين يتم تعينها وفق المصلحة العامة لكل من البلديتين، وفي حالة وجود مشاكل بهذا الصدد يتم رفعها الى المجلس التنسيقي لإيجاد حل لها.
7. تنتقل جميع السفارات الى القدس، ويترك لكل دول حرية إنشاء سفارتين أو سفارة واحدة بغض النظر عن موقعها الجغرافي.
8. تخضع المواقع اليهودية المقدسة تحت الإشراف الكلي والمباشر للسلطات الإسرائيلية، بينما تخضع المواقع الإسلامية والمسيحية المقدسة تحت الإشراف الكلي والمباشر للسلطات الفلسطينية.
9. يشكل مجلس دولي باسم أصدقاء القدس يمكن أن يضم ممثلين إسرائيليين وفلسطينيين، بالإضافة الى ممثلين رسميين لجهات أخرى مثل الفاتيكان، والكنيسة الأرثوذكسية، والمملكة العربية السعودية، والمغرب، والأردن ومنظمة اليونسكو ومجلس كنائس الشرق الأوسط وتكون مهمة هذا المجلس تنسيق الحوارات لتطوير التعايش والتعاون لصالح المدينة المقدسة.
10. تدار المرافق العامة الرئيسية بشكل يخدم القطاعين. وكمثال على ذلك يستفيد القطاع الغربي من خدمات الطيران التي يقدمها مطار القدس مقابل استفادة القطاع الشرقي من خدمات السكك الحديدية المتوفرة في القسم الغربي، ويمكن إن ينطبق ذلك على خدمات الكهرباء والمياه والمجاري والاتصالات. (ابو عرفة، سبق ذكره6).

مشروع نشطاء فلسطينيين وإسرائيليين 1991:

هذه المقترحات هي ثمرة لقاء مجموعة أكاديميين وسياسيين وباحثين فلسطينيين واسرائيليين نظمه مركز الأزمات في جامعة ستاند فورد بالولايات المتحدة. ومن المشاركين في هذا اللقاء موشيه عميراف، بريفارد احتياط، جيورا نورمان، شلومو الباز، جاليت روفيم، عوديد مجيدو من الجانب الاسرائيلي، وحنا سنيورة وبرنارد سابيلا، محمود العكر، ايهاب عيساوي من الجانب الفلسطيني وادار اللقاء د. هارفلد سوندرس مساعد سابق لوزير الخارجية الامريكي كيسنجر. ويرى هؤلاء الناشطون ان حل قضية القدس يتم من خلال، إقامة دولة فلسطينية الى جوار دول إسرائيل في الحدود التي سبقت حرب الأيام الستة، مع إدخال تعديلات حدودية طفيفة، وإنهاء حالة الحرب وجميع الأعمال العدوانية في الشرق الأوسط، وضع ترتيبات أمنية شاملة لإسرائيل وللدولة الفلسطينية، تخفيض ترسانة الأسلحة، بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل.

وبعد إبرام اتفاق السلام ومرور المرحلة الانتقالية، والتي مدتها خمس سنوات، تكون شرقي القدس عاصمة الدولة الفلسطينية وتكون غربي القدس عاصمة دولة إسرائيل، ويتم إقامة بلدية للقدس

الكبرى، بحيث يكون التمثيل فيها متساو لطرفي المدينة، ويتم ضمان حرية التنقل إلى المدينة ومنها لكل المواطنين والزائرين، وضمان حرية الوصول والعبادة في الأماكن المقدسة. (ابو جابر (2)، سبق ذكره، 592).

الثاني: السيادة الثنائية المشاركة

تقوم هذه السيادة على أساس التقاسم السيادي لاجزاء معينة من المدينة، من قبل الطرفين، والتشارك الوظيفي في إدارة المدينة، كمدينة موحدة، من خلال أجسام تمثيلية مشتركة، ومنها السيادة المبعثرة(IPCRI) أو التصورات بإدارة المدينة من خلال أجسام يتمثل فيها الطرفان على قدم المساواة (نسبية).

مشروع الدكتور ميرون بنفنستي 1968:

كان آنذاك مستشاراً لرئيس البلدية لشؤون القدس الشرقية، ويتضمن مشروعه، إنشاء منطقة سلطة محلية موحدة للمنطقة الموجودة في مجال ضواحي القدس، والذي سيشكل إطارا مقبولا لتطوير المدينة، وإنشاء خلايا سلطات محلية مستقلة، في إطار منطقة السلطة المحلية الواسعة، لتوفير مطلب العرب للسلطة في جزء من القدس، وضمان السيادة لإسرائيل على أراضي القدس، في حدودها الحالية، وذلك من خلال رسم خط المجال للسلطة المحلية يشمل مناطق ذات سيادة لإسرائيل وسيادة أردنية (في مدينة ثنائية السيادة، أحادية السلطة المحلية)، وإقامة مجلس أعلى مشترك (مجلس القدس الكبرى) لخمس بلديات ثانوية هي القدس اليهودية، والقدس والعربية، القرى، وبيت لحم، وبيت جالا، وإنشاء حكم ذاتي محدود لبلدية القدس العربية وللمنطقة القروية، التي يكون بعض أجزائها تحت سيادة أردنية.

وتشمل حدود **البلدية الثانوية اليهودية** مجال المدينة العبرية بأسره، وكذلك القطاع ما بين سنهدرين وجبل سكوبس، والحي اليهودي والأرمني، وجبل الزيتون، ومدينة داوود، ومنطقة ارمون هنتسيف (جبل المفوض) ورمات راحيل، ومنطقة مار الياس بيت صفافا، ومنطقة نفي يعقوب. هذه المنطقة تضمن فرص التطوير والتوطين لحوالي (30.000) أسرة وما يعادل (100.000) نسمة، ولا تشمل المنطقة اكثر من (9000) مواطن عربي، وتكون جميعها تحت السيادة الإسرائيلية.

الحدود **البلدية الثانوية العربية** تشمل الحي الإسلامي والمسيحي، الشيخ جراح، الحارة الأميركية، وادي الجوز، الطور، شعفاط، بيت حنينا البلدية، سلوان وتكون جميعها تحت سيادة إسرائيلية وكذلك العيزرية وأبو ديس الواقعتان خارج السيادة الإسرائيلية.

البلدية الثانوية للقرى وتشمل القرى المحيطة بالمدينة في جزء السيادة الإسرائيلية: العيسوية، وصور باهر، وام طوبا والبعض الآخر تحت السيادة الأردنية: الرام، عناتا، كفر عقب، بيت حنينا، بير نبالا، قلنديا، جديرة. أما البلدية الثانوية (بيت لحم) فتشمل مجال سلطة بيت لحم المحلية القائمة بكاملها، فيما تشمل البلدية الثانوية (بيت جالا) مجال سلطة بيت جالا المحلية القائمة بكاملها.

يتكون **مجلس القدس الكبرى** من (51) عضواً يتم انتخابهم كالآتي:
(33) عضواً **للبلدية الثانوية اليهودية** موزعين الى، (31) يهودياً، (1) ارمني،(1) مسلم.
(11) عضواً **للبلدية الثانوية العربية** موزعين الى، (9) مسلمين، (2) مسيحيين.
(3) أعضاء **للبلدية الثانوية بيت لحم** موزعين الى، (2) مسيحيان، (1) مسلم. وعضو (1) **لبلدية بيت جالا.**
مسيحي، و(3) اعضاء مسلمين **لبلدية القرى**. وبهذا يتوزع الاعضاء حسب الطوائف الى يهود (31)، مسيحيون (6)، مسلمون (14).

يهتم مجلس القدس باعداد خارطة هيكلية (يصادق عليها جهاز التخطيط بالمدينة)، وتنسيق وتخطيط عمل البلديات الثانوية، والتطوير الإقليمي والقروي، والاقتصاد والسياحة، والإطفائية، وجهاز المجاري الإقليمي، ومشاريع مشتركة (التخلص من مياه الصرف والمجاري والنفايات واستغلالها، والكهرباء، ومطار قلنديا، والمناطق الصناعية)، ومشاريع مياه إقليمية وتوزيع المياه، والمواصلات الإقليمية، المنتزهات والمباني التاريخية، والإسكان.

وتساهم الحكومات والبلديات الثانوية في موازنات المجلس التطويري، ويتم انتخاب رئيس المجلس من ضمن أعضائه، وتتكون لجنة المجلس الإدارية من رؤساء المدن، وتشكل لجنة المالية عن طريق التمثيل عن كل مدينة، وتكون سلطات الدولة مخولة بإلغاء كل قرار يتعلق بمجال سيادتها.

وتقسم البلديات الثانوية الى نوعين، بلديات ثانوية مستقلة لها صلاحية سلطة محلية كاملة وهي: بلدية بيت لحم، بيت جالا وبلدية القدس، وبلديات مساحتها واقعة تحت سيادة الدولتين، وهي بلدية القرى وبلدية القدس العربية، وتخضع البلديات، من الصنف الأول، لأوامر (البلديات) وللإجراءات المتبعة في الدولة التابعة لها. اما بلديات القرى فتنتخب كل قرية لنفسها لجنة قروية، ويتم الانتخاب في القرى الواقعة تحت السيادة الأردنية، وفق القانون الأردني، وفي القرى الواقعة تحت السيادة الإسرائيلية وفق قوانين إسرائيل، ويتم انتخاب المجلس القروي حسب نمط المجالس الإقليمية المتبع في إسرائيل، وتحدد لجنة مركبة من ممثلين عن وزارة الداخلية الأردنية والإسرائيلية الصلاحيات القانونية لهذا المجلس، وتحدد لجنة مشتركة الأسس الضريبية، وتقوم حكومات إسرائيل والأردن بتغطية موازنات تطوير البلدية.

يمنح لبلدية القدس العربية، صلاحيات مستقلة لانشاء لجنة بناء مدن محلية (بعد المصادقة على الخطة الهيكلية) والاشراف على التربية والتعليم، والاشراف على الإنارة والمنتزهات، والمواصلات، وسلامة الجمهور، والوقاية الصحية والنظافة، والحرف، والصناعة، والاكشاك، والباعة المتجولون، والعطاءات والمشتريات، والخدمات الاجتماعية.

يتم ضم أعضاء البلدية الستة إلى بلدية القدس الكبرى، ويشكلون سوياً مع أل 21 عضواً من اليهود مجلس القدس الكبرى. هذا المجلس يقوم بالمصادقة على موازنة المدينة الكبرى. وبعد المصادقة عليه يحق للبلدية العربية صرفه، كما يحلو لها. وينضم أعضاء عرب إلى اللجان القانونية، كما يستوجب القانون الإسرائيلي. هذه اللجان تقوم بنقل – بعد تحديد المبادئ المشتركة وأجهزة التنسيق – الصلاحيات المفصلة آنفاً، والمتعلقة بالمنطقة العربية إلى أيدي اللجان الموازية للبلدية العربية.

وفي حالة الخلاف بين البلديات الثانوية يطرح الموضوع لحسمه أمام لجنة مركبة من رئيس بلدية القدس الكبرى، واحد نوابه، ورئيس بلدية القدس العربية. ونتائج هذه اللجنة ليست بحاجة إلى مصادقة لجنة البلدية، وتقوم البلدية العربية بطلب الخدمات والمشاريع، في إطار موازنتها المصادق عليها، ومن حقها طلب هذه الخدمات من أجسام تجارية.

ويكون للبلدية العربية طاقم إداري مهني مصغر يهتم بالخدمات والمشاريع والإشراف على نجاعة العمل، ويخضع قانون الانتخابات، والضريبة، والقوانين المساعدة للقانون الإسرائيلي. وإذا أصرت الأردن على أن يبقى القانون الأردني سارياً في الجزء الواقع تحت سيادتها، يقوم مواطنو المنطقة الأردنية بانتخاب عدد من الممثلين حسب (وزنهم السكاني) للمجلس العربي، وفق القانون الأردني. كذلك يتم جباية الضرائب حسب القانون الأردني. ثم تنقل إلى صندوق مشترك.

وبما ان جزءاً من القدس العربية سيكون تحت سيادة الاردن (العيزرية، ابو ديس، جزء من الطور) يتم تحديد نظام تقوم بموجبه وزارة الداخلية الاردنية باشراف معين (تحدد مجالاته من خلال المفاوضات) على نشاط البلدية العربية (ابو جابر (1)، سبق ذكره، 189).

مشروع الدكتور سري نسيبة ودكتور مارك هيلير 1993:

ونسيبة محاضر لمادة الفلسفة ورئيس جامعة القدس، ورئيس مركز دراسات (مقدس) وشخصية قيادية مقربة من حركة فتح. اما هيلير فهو باحث معروف في معهد الدراسات الاستراتيجية (يافا) بجامعة تل ابيب. والمشروع ثمرة نقاش بين الاثنين، ويقترح ان يتم تحديد حدود المدينة بأسرها بخط حدودي متواصل ومبين، ويتم التعامل مع هذا الخط لأهداف مختلفة (مثلا حدود منطقة التجارة الحرة للمدينة).

وترسم خطوط حدودية بين الطوائف داخل المدينة تعتبر حدود سلطات محلية لجهازي أحياء – جهاز عربي وآخر يهودي. وبشكل عام تفصل هذه الخطوط ما بين التجمع السكاني الفلسطيني، وبين التجمع السكاني الإسرائيلي، ويمكن لهذه الخطوط الحدودية أن تساعد على تعريف مكانة الأملاك الطائفية، مثل المقابر، والبنايات الواقعة على طرفي الحدود المتعددة الطوائف. والخطوط الحدودية المذكورة لن تضر بأي شكل من الأشكال بوحدة المدينة المادية والوظائفية.

وتكون القدس الإسرائيلية عاصمة لإسرائيل، والقدس الفلسطينية عاصمة للفلسطينيين، وهناك تقام مؤسسات الحكومة، وتدار الشؤون الدينية والأحوال الشخصية بطريقة " الملل (الطوائف)" أي سلطات طائفية بإدارة ذاتية، كما كان قائما أيام الحكم العثماني.

وبالنسبة للأمور المدنية والجنائية، التي لا تتضمنها الأنظمة والأوامر البلدية، يخضع العرب بشكل عام للقانون الفلسطيني، ويخضع اليهود للقانون الإسرائيلي. ويتم حسم النزاعات القانونية، والملفات الجنائية التي يتورط بها أبناء الطوائف المختلفة، بموجب نظام قانوني خاص للمنطقة الكبرى. ويصاغ النظام القانوني عن طريق شخصيات يتم إستعارتهم من وزارتي العدل الإسرائيلية والفلسطينية. ومجموعة القوانين هذه تقوم أيضا بتنظيم شؤون النقل والتجارة متعددة الطوائف.

ويتم إقامة مجلسين محليين منفصلين، إضافة إلى بلدية سقف. ويمكن أن يجسد المواطنون هويتهم المنفصلة عن طريق نشاط ثقافي من قبل مجلسهم: مثل برامج التعليم في المدارس ولغة التدريس، ونشاط وقت الفراغ، والأمور الثقافية، وطريقة الاحتفال بالأعياد، وتوزيع التصاريح، والتراخيص على مختلف أنواعها، ويمكن تمويل العمل في المجلسين المحليين عن طريق نسبة مئوية نسبية من ضريبة الأملاك، ومن المعونات التي تمنحها الحكومات الوطنية، ومن التبرعات الشخصية.ويشارك جميع مواطني القدس في انتخاب بلدية السقف، وتقوم الأحياء بإرسال ممثليها للسلطة الكبرى / العليا، التي تقوم بالأشراف على شؤون مشتركة مثل تصريف المياه، والشوارع والمواصلات البلدية، والإطفائية، والوقاية الصحية، والتنقل والسياحة، وتكون مسؤولة أيضا عن شرطة القدس، ووضع الخطوط الحدودية للمناطق، مع الأخذ بعين الاعتبار التطور الديموغرافي. فيما يقوم جهاز قضائي تابع للسلطة المحلية بالقضاء في الشؤون المتضمنة في كتاب القوانين المشترك. (ابو جابر (2)، سبق ذكره، 486-488).

مشروع رون بونداك:

يحمل بونداك الدكتوراه في تاريخ الشرق الاوسط من جامعة لندن، ولعب دورا في المفاوضات السرية في اوسلو 1993، ومن الذين شاركوا في تحضير وثيقة ابو مازن-بيلين.

يرى بونداك ان حل قضية القدس يكمن في اعتبارها عاصمة لكل من دولة اسرائيل ودولة فلسطين، وتكون القدس عاصمة فلسطين ويورشليم عاصمة اسرائيل، وتقسم المدينة وفقا لحدود الرابع من حزيران مع تعديلات حدودية.

وتشمل القدس المناطق التالية: ابو ديس، العيزرية، معاليه ادميم، عناتا، حزما، الرام، كفر عقب، جفعات زئيف، بيرنبالا، جفعون، بيت حنينا، بيت اكسا، اورا اميناف.

وتقسم الى ثلاث مناطق سيادة: سيادة اسرائيلة على حدود ما قبل 1967 مع ضم اجزاء منها. سيادة فلسطينية على المناطق التي تم اضافتها الى القدس. أما المناطق التي ضمتها اسرائيل بعد العام 1967 (المختلف عليها) فيوجد خياران، ان تنقل السيادة الى الفلسطينيين بعد فترة محدودة، او ان يتشارك الطرفان في هذه المنطقة.

ويتم انشاء بلديتين منفصلتين، واحدة عربية واخرى اسرائيلية، على اساس الخصائص الديمغرافية في المدينة. ويتم انشاء بلدية سقف، وينتخب المواطنون في منطقة البلدية الخاصة بهم.

ويهتم كل مجلس بلدي بعمليات التخطيط والتنظيم، والاشراف على التعليم والخدمات الصحية العامة والرياضة والشباب والثقافة والتأمين والضمان، والسياحة، والاقتصاد، والمشاريع التطويرية، والماء، والدفاع المدني والإسعاف.

وبلدية السقف تهتم بالبنية التحتية، وتطوير المدينة والتخطيط لها، وبأمور السياحة والتصنيع والمناطق الصناعية، ويتم إنشاء وكالة تطوير القدس للاهتمام بالمشاريع ذات الاهتمام المشترك، والمشاريع التطويرية والاستثمارية، ومعالجة الخدمات المشتركة الاساسية. البلدة القديمة والاماكن المقدسة تعطى وضعاً خاصاً وتخضع مقدسات كل طرف لاشرافه الخاص (Pundak, 1998, 99-103).

مشروع رفائيل سيدور 1989:

وهو صحفي في صوت اسرائيل، وكتب هذه المقترحات عبر رسالة وجهها الى مواطن عربي، كخطوط لوثيقة سلام بين دولة ذات اسرائيل والدولة الفلسطينية القادمة، حيث تعترف إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني في الاستقلال في دولة سيادة (بعد مرحلة حكم ذاتي الانتقالية)، ويعترف ممثلو الشعب الفلسطيني بحق دولة إسرائيل في الوجود والسيادة، وتكون الحدود بين الدولتين مفتوحة لتنقل الأشخاص والبضائع.

وتكون القدس العاصمة المشتركة والموحدة لدولتي إسرائيل وفلسطين، وفيها ستتواجد مجالس الشعب، وحكومات الدولتين، وكذلك تكون مركزاً روحانيا لليهود وللمسلمين وللنصارى، ولن يمر في القدس خط حدودي دولي يفصلها، وتتولى كل ديانة المحافظة على اماكنها الدينية المقدسة، وتضمن حرية الوصول الى الاماكن المقدسة.

وعلى صعيد الادارة البلدية فعلى دولتي إسرائيل وفلسطين أن تعطيا صلاحياتها في شقي القدس لمؤسسات السلطة المحلية التابعة للعاصمة، ويكون رئيس البلدية يهودياً وأحد نوابه مسلماً والأخر مسيحياً، يتم انتخابهم جميعاً عن طريق انتخابات بلدية شاملة.

وتقسم القدس إلى لوائين، ولكل لواء مجلس، ويقوم أعضاء مجلس اللواء بانتخاب أعضاء البلدية المركزية من بينهم (باستثناء رئيس البلدية ونوابه) وتحافظ على القانون والنظام في المدينة قوة شرطية خاصة مشتركة من جميع طوائف المدينة. (ابو جابر (2)، سبق ذكره، 552).

مشروع جون وايتبيك 1989:

يعد جون وايتبيك من الخبراء في القانون الدولي في بريطانيا. ويقترح السيادة المشتركة على القدس غير المجزئة. وبموجب ذلك تبقى المدينة موحدة وعاصمة للدولتين (إسرائيل وفلسطين)، وتقام مكاتب الحكومة الإسرائيلية في الجزء الغربي من المدينة، والعربية في الجزء الفلسطيني منها. إما المكاتب البلدية فتكون في كلا الجزئين، ويشرف على إدارة البلدية مجلس بلدي يتمتع بسلطة ذاتية، ويتم تأسيس جهاز إحياء على غرار النمط الفرنسي. (Whitbeck, 1998, 171-172).

مشروع المركز الاسرائيلي – الفلسطيني للبحث والمعلومات (IPCRI) 1993:

يقوم على هذا المركز مجموعة من الاكاديميين والباحثين والسياسيين الفلسطينيين والاسرائيليين الذين يسعون الى ايجاد صيغ من الحلول والعلاقات بين الشعبين الفلسطيني والاسرائيلي تقوم على اساس التعاون من اجل التعايش والسلام.

ويقوم مشروع (إيكري) على افتراض قيام حالة من السلام، وكنفدرالية بين ثلاث دول في المنطقة هما: اسرائيل، فلسطين، الاردن او كنفدرالية بين دولتين منهما.

ويستند مشروع "إيكري" الى أربعة مبادئ أساسية هي:

1. ان القدس مهمة للطرفين على صعيد تطوير الهوية الوطنية.
2. ان تبقى القدس موحدة ومفتوحة.
3. ان تضم اجزاء اخرى قريبة الى مركز مدينة القدس.
4. ان تعتبر القدس عاصمة للشعبين الفلسطيني والاسرائيلي.

والى جانب المبادئ المذكورة يصار الى انشاء وثيقة تعرف بوثيقة القدس تتضمن الامور التالية:

1. ان تكون حدود القدس قابلة للتغيير والتطوير.
2. ان يتم تقسيم السلطة في المدينة.
3. ان يتم ضمان حرية الحركة في المدينة وحرية العبادة.
4. ان تصاغ خطة مركزية للحفاظ على شخصية القدس، وضمان عدم تأثير الاعمال احادية الجانب على الطرف الاخر.
5. المحافظة على فرادة المدينة وتلبية المتطلبات الروحية لابناء الديانات الثلاث.
6. التعاون الاقتصادي والتجاري وتنمية العلاقات الاجتماعية والثقافية.
7. تحديد صلاحيات السلطة العسكرية عند الاطراف، وضمان عدم تمادي أي طرف في تطبيق قانون عسكري على الطرف الاخر.
8. انشاء (محكمة عدل القدس) من خبراء اسرائيليين وفلسطينيين وخبراء دوليين لضمان تحقيق العدالة في المنطقة.
9. انشاء دوريات مشتركة من الشرطة الفلسطينية والاسرائيلية لحماية المناطق الآهلة بالسكان العرب واليهود معاً.
10. اعتماد اللغات العربية والعبرية والانجليزية في المدينة.
11. الحفاظ على حقوق السكان المقدسيين وضمان الحريات الاساسية لهم.

12. التعليم الاجباري للغتين العربية والعبرية للطلاب اليهود والعرب حتى المرحلة الثانوية.
13. المحافظة على القضايا والامور البيئية المختلفة للمدينة.

وعلى الصعيد البلدي تقترح الخطة، خيارين ممكنين لإدارة المدينة مستقبلا. الخيار الاول: إقامة بلديتين، إحداهما إسرائيلية والأخرى فلسطينية، ويتم انتخاب كل بلدية بشكل منفرد حيث يتم انتخاب أعضاء البلدية الإسرائيلية عن طريق مواطنين اسرائيليين، وأعضاء البلدية الفلسطينية عن طريق مواطنين فلسطينيين، ويكون لكل بلدية صلاحيات في مناطق المدينة التي يتم تحديدها، وفق خطوط ديموغرافية. وتقوم كل بلدية بجباية منفردة للضرائب من المواطنين الموجودين تحت صلاحيتها وفق معايير يتم تحديدها.

وتقام لجان تخطيط مشتركة تهتم بالأمور المشتركة للبلديتين، ويتم تعيين أعضاء اللجان عن طريق السلطتين البلديتين. وتكون لهذه اللجان صلاحيات للتوجيه ولتشخيص الحلول المشتركة للطرفين وفق ما يلي: إدارة الأماكن المقدسة (هذه اللجنة تضم أيضا ممثلي الطوائف الدينية المختلفة)، إدارة البلدة القديمة، المواصلات، الإعلام، الكهرباء، جمع النفايات، تزويد المياه، برامج تخطيط سياحة والإشراف على الأبحاث الأثرية، تخطيط منتزهات وتحديد مناطق تطويرية.

ويتم انشاء طاقم رؤساء بلديات من اجل دفع التعاون بين البلديات وخلق إطار لنقاشات غير منهجية في المواضيع المتعلقة بالمدينة بأسرها، ولأعمال لجان التخطيط المشتركة. إما المسائل التي لا تجد لها حلا عند لجان التخطيط، فيتم نقلها لهذا الطاقم، إلا انه من اجل ذلك سيضطر رؤساء البلديات الحصول على دعم مجالسهم البلدية المنتخبة بشكل ديموقراطي، وتجرى مشاورات في الأمور الاخرى المتعلقة، بالأساس، بالمستوى المحلي، إلا أنها تتطلب أيضا تخطيطاً مشتركاً (مثل خدمات اجتماعية وصحية)، وفي المجالات التي تتطلب مصروفات مشتركة من البلديتين، تتحدد نسبة المشاركة لكل بلدية حسب معادلة تأخذ بعين الاعتبار الوضع المالي النسبي للبلديتين.

الخيار الثاني: إقامة بلدية واحدة شاملة يشارك فيها الإسرائيليون والفلسطينيون، ويجب تحديد التمثيل في هذه السلطة حسب التركيبة الديموغرافية للمدينة، أو يجب الاجتهاد لخلق جهاز يكون فيه تمثيل متساو للطائفتين، او تمثيلاً لائقاً، ويتم انتخاب هيئة المجلس من قبل المواطنين، كل حسب جنسيته.

ويمكن إقامة مجالس أحياء تكون لها صلاحيات في الأحياء، حسب معايير عرقية(بحيث تنشأ أحياء إسرائيلية وأخرى فلسطينية) ويتم انتخاب مجلس الحي حسب التركيبة الديموغرافية للسكان القاطنين في الحي (أي يصوت الإسرائيليون في الأحياء الإسرائيلية وبالعكس)، وتكون بلدية السقف

مسؤولة عن جميع المجالات التي تتطلب استشارة مشتركة (مثلما تحدد في الخيار الأول) وتكون مجالس الأحياء مسؤولة عن التربية، والثقافة المحلية، والخدمات الاجتماعية. ويمكن تقسيم الصلاحيات بين البلدية والسقف، وبين مجالس الأحياء، حسب تقسيم الصلاحيات سابقاً بين "مجلس لندن الكبرى" وأحياء المدينة أو حسب التقسيم القائم الآن في نيويورك. (The Future of Jerusalem,1993، 273-287).

مشروع الدكتور البين موشيه عميراف وحنا سنيورة 1991:

سيسليا البين كانت طالبة تحضر لشهادة الدكتوراه في واشنطن، وعميراف رئيسا اللجنة الخاصة بشؤون القدس، والسنيورة رئيس تحرير جريدة الفجر المقدسية سابقا. ويقوم هذا المشروع على أساس أن يتم زيادة مساحة المدينة إلى أربعة أضعاف عن طريق إضافة مساحات إليها من إسرائيل ومن الضفة الغربية بصورة متساوية. وتشمل المدينة الكبيرة الجديدة رام الله في الشمال، مبسيرت تصيون في الغرب، وبيت لحم في الجنوب، ومعاليه أدوميم في الشرق، ويكون عدد السكان في المدينة الموسعة 400,000 من اليهود و400,000 من العرب، المحافظة على التوازن السكاني في المستقبل عن طريق نظام هجرة للمدينة يرتكز إلى زيادة سنوية بنسبة 3%، وتقسم المدينة الموسعة إلى 20 بلدية.

وتواصل حكومات إسرائيل وفلسطين معالجة أغلبية الشؤون المنتظمة عادة عن طريق سلطات الدولة (بما في ذلك الشؤون الخارجية والأمن القومي والعملة) وتنقل بعض صلاحيات تلك الحكومة لـ "جمعية المدينة الموسعة" وللبلديات (انظر فصل الإدارة البلدية) وتكون عملة الدولتين قانونية قابلة للصرف في جميع أجزاء المدينة الموسعة.

وتقيم الدولتان اجهزة قضائية في المدينة الموسعة ومحاكم تهتم بالإجرام الخطير (مثال ذلك تهديد أمن الدولة أو حياة الانسان) وصلاحية القضاء في المحاكم الإسرائيلية أو الفلسطينية تتحدد بموجب المكان الذي ينفذ فيه الجرم، وليس بموجب جنسية مرتكب الجرم. ويقوم المواطنون الإسرائيليون بالتصويت للكنيست، بينما يصوت الفلسطينيون للبرلمان الفلسطيني، بغض النظر عن مكان إقامتهم في المدينة. وتتحدد جنسية مواطني المدينة وفق رغباتهم، وليس حسب مكان سكناهم.

ووثيقة القدس "تكون مصدرا للصلاحية، وهي وثيقة يتبناها كل من البرلمانيين الإسرائيلي والفلسطيني. وتشمل تعليمات الوثيقة الترتيبات المحددة في المشروع، وتكون منطقة القدس الموسعة منطقة واحدة (من الناحية المادية) ومفتوحة من غير نقاط تفتيش أو حواجز مادية قد تمنع الحركة الحرة، سواء للأشخاص أو للبضائع. وترفع في المدينة ثلاثة أعلام: علم إسرائيل وعلم فلسطين وعلم القدس، ويحق لكل فرد رفع العلم الذي يحلو له وحسب اختياره (انظر الترتيبات حول الأماكن المقدسة).

ويتم إنشاء صندوق دولي خاص بالقدس، تخصص موارده لدعم أهداف دفع السلام والتعايش في المدينة. كذلك يقوم الصندوق بدعم المشاريع، التي ستحسن ومستوى الحياة عند الطائفتين، والمشاريع التي ستعزز من مكانة القدس على أنها مركزا لعدة ثقافات ومشاريع في مجالات التربية والسياحة ومشاريع أخرى تهدف إلى رفع مستوى المدينة الاقتصادي.

ويكون للبلدة القديمة بلدية خاصة بها تدار من قبل المجلس البلدي (انظر مكانة البلديات في فصل الإدارة البلدية) ويصادق على القرارات المتعلقة بالتخطيط المادي وتطوير المدينة القديمة بإجماع المجلس البلدي، ويكون لكل طائفة دينية صلاحية إدارية في الأماكن المقدسة لها، ولا يرفع أي علم على الأماكن المقدسة.

ويتم تقسيم المدينة الموسعة إلى 20 بلدية يقف على رأسها جمعية المدينة الموسعة، وتكون الجمعية المؤسسة الأهم في المدينة، وتقوم بإدارة شؤون المدينة. وتتركب الجمعية من ممثلي الدولتين، الذين تقوم حكوماتهم بتعيينهم، هذا إضافة إلى ممثل واحد عن كل بلدية في المدينة الموسعة (بغض النظر عن حجم البلدية) ويقوم أعضاء الجمعية بانتخاب رئيس عربي وآخر يهودي، وتتخذ قرارات الجمعية بانتخاب رئيس عربي وآخر يهودي عن طريق التناوب.

وصلاحيات الجمعية تكون كاملة في منطقة المدينة الموسعة. وفيما يخص الشؤون المتعلقة بالتخطيط المركزي والتطوير (بما في ذلك الشوارع والمواصلات) الماء، الطاقة، الإسكان، جمع النفايات، وأمور أخرى متعلقة بجودة البيئة، تقوم الجمعية بتمويل المشاريع على الصعيد البلدي المحلي، وتقيم أحياء جديدة من اجل الحصول على توازن عددي، وحجمي بين الأحياء الإسرائيلية والفلسطينية.

وتكون الجمعية مسؤولة عن إنشاء شبكة مواصلات موحدة في أرجاء المدينة، وتقوم بتطوير مناطق خاصة للمؤسسات الدولية، لمن يرغب بان تكون مندوبيتهم في المدينة. والامر كذلك بالنسبة للمواقع المقامة لصالح الوكالات الحكومية والمؤسسات الدينية، تكون الجمعية مسؤولة عن إقامة وأداء قوة شرطية في القدس، وتضم إسرائيليين وفلسطينيين، وتتقاسم الطائفتان وظيفة رئيس الشرطة ووظائف مشابهة على أساس متساو.

وتكون الجمعية مسؤولة عن الكثير من الخدمات الاجتماعية، مثل تفعيل المدارس والمستشفيات البلدية، وتقوم الجمعية بإنشاء جهاز محاكم بلدية للمخالفات غير الخطيرة (مثل مخالفات السير والبناء)، ويكون في المدينة عشر بلديات إسرائيلية، وعشر أخرى فلسطينية، وتدار كل واحدة منها عن طريق مجلس البلدية.

ويتم ترسيم الحدود الدقيقة للمدينة عن طريق مخططي مدن إسرائيليين وفلسطينيين، الذين سيحترمون الأنماط السكانية في المدينة قدر الأمكان: المناطق المأهولة أساسا باليهود تشمل في البلديات الإسرائيلية، وكذلك الأمر بالنسبة للبلديات الفلسطينية، ويقوم مواطنو كل منطقة بانتخاب رئيس بلديتهم.

وتدير البلديات شؤونها المحلية بالطريقة التي تدار بها اليوم، ولكن عن طريق الاتصال والتنسيق مع الحكومات الوطنية التابعة لها، ومع جمعية المدينة الموسعة. وتجمع مصادر الدخل للبلديات من الضرائب والتبرعات الحكومية. (أبو جابر (2)، 1996، سبق ذكره، 585).

مشروع موشيه ماعوز:

وهو بروفيسور في تاريخ الشرق الأوسط من جامعة اكسفورد، وعمل محاضرا في الجامعة العبرية في القدس لسنوات عدة، ومستشاراً للعديد من رؤساء الحكومات والوزراء، في مراحل مختلفة. ويعتبر من منظري حزب العمل.

يرى ماعوز أن القدس لا يجب أن تجزأ، ويجب أن يتم ضمان حرية الحركة إليها، وتكون عاصمة للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، ويتم إنشاء بلديتين واحدة فلسطينية والأخرى إسرائيلية وبلدية سقف لمنطقة متربوليت القدس. أما البلدة القديمة فيجب إبداع طريقة لحل وضعها.

وتقوم السيادة في المدينة على أساس "السيادة المبعثرة". المناطق الإسرائيلية يطبق فيها القانون الإسرائيلي، والمناطق الفلسطينية يطبق فيها القانون الفلسطيني، والبلدة القديمة تدار بشكل مشترك من قبل حكومات الطرفين، او بواسطة مجلس ديني ثلاثي (Ma'oz, 1998, 27-28).

مشروع الدكتور محمد الدجاني:

يحمل الدجاني الدكتوراه من جامعة ساوث كارولينا، وله العديد من المؤلفات، عمل مديرا في بكدار، ويقترح الدجاني حلاً يطلق عليه "الترويكا"، يقوم على ثلاثة أنواع من السيادة، التي هي سيادة رمزية ومعنوية تنطبق على الأشخاص ولا تنطبق على الأرض:

1. **السيادة الحكومية (السياسية):** تدار المدينة من مجلس حكومي مكون من (15) شخصا (5) إسرائيليين (5) فلسطينيين (5) من مجلس الأمن وتكون القدس العربية عاصمة فلسطين، والقدس الغربية عاصمة للإسرائيليين، ويتم الاعتراف المتبادل بالعواصم، ويتم إنشاء بلديتين منفصلتين، وتكون مهام المجلس الاعتناء بالأماكن المقدسة والأراضي والمواصلات والأمن والدفاع المدني وقضايا البيئة والأماكن العامة.

مكتبة جامعة بيرزيت

2. **السيادة الدينية (الروحية):** يتكون مجلس ديني ثلاثي يمثل الأديان الثلاثة، وتقوم كل طائفة بالأشراف على أماكنها المقدسة وشؤون دينها وفق قوانينها الخاصة.

3. **السيادة الإدارية:** يقوم كل طرف بإنشاء مجلس إداري يتشكل من ثلاثة مستويات، جزء من الاعضاء ينتخب بالانتخابات العامة، وجزء بالتعيين، والجزء الثالث بالاختيار على أساس المهنة، ويتكون المجلس من وحدات إدارية.وتكون مهام المجلس تطبيق القوانين على جميع المواطنين بما فيها القوانين المدنية والجنائية، والأشراف على حدود المدينة، وعلى المشاريع العامة والبناء والحفاظ على المعالم التاريخية والأثرية، ولا تكون هناك حدود فيزيائية بين جزئي المدينة، ويتم الحفاظ على الحقوق الأساسية وحرية الحركة للناس والبضائع بين الجزأين، ويتم السعي لخلق الثقة والتعاون في الشؤون المختلفة (Al- Dajani, 1998, 73-81)

إشكالية المشاريع والمقترحات الثنائية

بعض المشاريع الثنائية تنزع نحو الانفصال (المشاريع التي قدمت غالبا من طرف فلسطيني) (وليد الخالدي) وتطرح مسألة بقاء القدس مفتوحة بالاتجاهين. وفق ترتيبات، وهي مشاريع غير مرغوب فيها من الجانب الإسرائيلي.

البعض الآخر من المشاريع الثنائية ينزع الى الاندماج في قدس موحدة يعيش فيها جميع المواطنين على قدم المساواة. مدينة واحدة للعرب واليهود تدار بشكل مشترك (البين وعميراف والسنيورة) غير ان هذه المشاريع غير واقعية، وذلك لعدم وجود استعداد لدى الطرفين للوصول الى مثل هذه المرحلة. وهذه الحلول تفترض غالباً توسيع للقدس يكون معظمه على حساب الضفة الغربية، الأمر الذي قد يرفضه الفلسطينيون لانه قد ينتقص من مشروعهم الوطني. كذلك فان الجانب الإسرائيلي لا يقبل بعودة الفلسطينيين للعيش في أحياء القدس الغربية، أو السماح لهم بالسكن هناك ، عدا عن ذلك كله فان إمكانيات الضبط والإدارة تكون اضعف كلما توسعت المنطقة وازدادت تعقيدا.

وغالبية المشاريع الثنائية تتجنب تعريف القدس عند الحديث عنها، او تحديد حدودهـا ، الأمـر الذي لا يساعد على معرفة مدى إمكانية قبول هذه المشاريع أو رفضها. وبالغالب يتم الحديث عن قـدس موسعة (كبرى).

والاطروحات الإسرائيلية في المشاريع ذات السيادة الثنائية تميل الى ابقاء القدس موحـدة مـع سيادة (مهجنة) وتوسيع حدودها، فيما تميل الاطروحات الفلسطينية الى الانفصال نحو السيادة، مع تحديـد القدس وفق حدودها للعام 1967.

وغالبية المشاريع تطرح بدائل سيادية لا تلبي متطلبات جميع الأطراف، كالسيادة الوظيفيـة أو الإدارية (ابكري) أو السيادة المعنوية أو الرمزية (محمد الدجاني). فالجانب الفلسطيني ليس لديه الاستعداد للقفز عن مسألة السيادة، على الرغم من عدم ممانعته من التعاون في أي صيغة لادارة القدس لاحقا، فيما يتيح الغموض في مفهوم السيادة امكانية ايجاد صيغة سيادية تلبي مصالح جميع الاطراف .

الفصل الرابع

مشروع حل مقترح لمستقبل القدس

تمهيد:

من الصعب تصور حلول لقضية القدس بمعزل عن إيجاد حلول لقضيـــة الصـــراع العربـــي-الإسرائيلي بمجمله، ومن دون حل إشكالية السيادة على المدينة، القضية الأكثر تعقيدا وإلحاحا، التي تمثل جوهر الصراع على المدينة.

يفترض المشروع المقترح في هذه الأطروحة حلا للصراع على السيادة ومستقبل القدس علـــى أساس إنجاز حل سياسي شامل للصراع العربي-الإسرائيلي، على أساس مقررات الشرعية الدولية، وفي إطار المفاوضات السلمية التي انطلقت من مدريد، يتم بموجبه قبول الفلسطينيين ومعظم الدول العربيـــة بوجود كيان إسرائيلي (دولة إسرائيل) على جزء من ارض فلسطين الانتدابية، وقبول إسرائيل بقيام كيان فلسطيني (دولة فلسطين) على الجزء الآخر مـــن فلســـطين، (أي تقاســـم فلســـطين بيـــن الإســـرائيليين والفلسطينيين) الأمر الذي يتطلب إيجاد حل لقضية القدس لا بد هو الآخر أن يقوم على تقاسم المدينة بين الطرفين، نظرا لما تمثله هذه المدينة لكل طرف، **حيث يرى كل مـــن الإســـرائيليين والفلســـطينيين أن القدس جزء لا يتجزأ منها ورمز الأرض وتاريخ وهوية شعبيهما القومية. وهـــم يربطـــون المدينـــة بالمحافظة على أو تحقيق هوية مميزة واعتراف كامل واهتمامات أساسية أخرى لا يمكن التهاون فيـــها** (Albin,1992,23).

وفي نفس الوقت فان تقسيم القدس قد يفقد المدينة الكثير من أهميتها وقيمتها، فيما إذا تم تجزئتها عضويا. لذلك فان هناك اتفاقا واسع الانتشار بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وبين الأطـــراف المعنيـــة مباشرة أو غير المباشرة بالصراع، ومنها مصر والفاتيكان والولايات المتحدة على نقطة واحـــدة تتعلـــق بمستقبل القدس: **وهي أن المدينة يجب أن لا يعاد تقسيمها عضويا** (Albin,1992,20).

لهذا فان أي تأسيس لمشروعات حلول أو مقترحات ينبغي أن تنطلق من هذه المعادلـــة، حتـــى تلاقي القبول بين الأطراف، على الرغم من قابلية القدس الواقعية والعملية للانفصال التام بيـــن جزئـــي المدينة، وهو ما بينه مايكل ديمبر في دراسة له حول مجالات تشكل قاعدة الخدمات في المدينة، وهـــي الماء، النفايات، الكهرباء، حيث تبين ان الإمكانية الوظيفية والفنية في هذه المجـــالات قابلـــة للفصـــل. (دمبر، 1994، 177).

منطلقات عامة

يقوم مشروع الحل المقترح على مبدأ أساسي، وهو مبدأ المقايضة في الحل. وجوهر هذه المقايضة يكمن **(بمبادلة الشرعية بالسلطة)** لانه بدون هذه المقايضة يصعب تصور تسوية لقضية القدس. فالطرفان بحاجة الى هذه المقايضة، فإسرائيل بحاجة الى تشريع وجودها في القدس والمنطقة، والفلسطينيون بحاجة الى سلطة يمارسونها على أرضهم، ولا تتم هذه العملية إلا باتخاذ القرار بالمقايضة.

وبموجب هذه المقايضة تكتسب إسرائيل شرعية وجودها وسلطتها على جزء من المدينة، عبر تنازل الفلسطينيين لها عن هذا الحق. فيما تتنازل إسرائيل عن سلطتها وتسمح للفلسطينيين ممارسة سلطتهم على الجزء الآخر من المدينة. إذ لا يمكن لإسرائيل أن تكتسب حقا أو شرعية في سيطرتها على القدس، مهما طال الزمن، ومهما فعلت دون اعتراف الفلسطينيين وتنازلهم عن هذا الحق لإسرائيل. ولا يمكن للفلسطينيين ممارسة سلطاتهم على حقهم الشرعي دون تنازل إسرائيل عن سلطتها، أو جزء من سلطتها للفلسطينيين، او انتزاع ذلك عبر القوة.

ويبقى الوجود الإسرائيلي في القدس غير شرعي، **وفق القانون الدولي**، ويبقى الباب مفتوحا للنضال الفلسطيني لاستعادة حقوقه في القدس أمام الأجيال، الأمر الذي يدفع إسرائيل الى ان تبقى مستعدة لمواجهته تاريخيا من قبل الفلسطينيين والامة العربية والإسلامية، التي سيتم تعبئتها بشكل متواصل ضد إسرائيل ووجودها في المنطقة. ولا يمكن تصور ما قد تحدثه بعض التغيرات في المحيط العربي-الإسلامي بتغيير موازين القدس في المنطقة، مما يستوجب جهادا وقتالا لتحرير القدس، قد يعرض (إسرائيل) بكاملها للخطر.

إن وجود إسرائيل المستند إلى القوة في مدينة القدس من شأنه إن يتغير وفق تغير المعطيات وموازين القوى، لذلك فان إسرائيل تدرك تماما هذا المعنى، وهي معنية بهذه المقايضة اكثر من غيرها، إذا كانت ترغب بالسلام، لان هذا فقط يضمن لها وجودها بسلام في هذه المنطقة، وبدونه ستبقى عرضة للخطر والمجازفة بمستقبلها. وحتى تكون هذه المقايضة ناجحة ينبغي أن تتوفر لدى الأطراف وفي العملية نفسها الأمور التالية:

1. **الاعتراف المتبادل بحقوق الأطراف:** الأمر الذي يعني أن يتم الاعتراف بالحقوق والمصالح والاحتياجات للطرف الآخر، حسب ما يراها كل طرف، وبنفس القدر من الأهمية، الأمر الذي

يتطلب تعديل مواقف وآراء كل طرف تجاه الآخر وتنقية الذاكرة التاريخية للشعبين من الرواسب والأفكار القديمة.

2. **أن تكون هذه المقايضة تاريخية:** وهذا يعني أن تقبل جميع الأطراف وترضى بهذه المقايضة كحل لهذه الصراع، وان يسعى كل طرف للحفاظ على النتائج واحترام هذه المقايضة في المستقبل، على اعتبار ان هذا الحل هو حلا نهائي لا يوفر نية لاحد الأطراف العودة عنه، حتى لو تغيرت المعطيات (موازين القوى).

3. **أن تكون هذه المقايضة منصفة وعادلة:** وهذا يعني أن تحقق الأطراف معظم مواقفها ومصالحها واحتياجاتها في المدينة بالطريقة التي ترغب بها أو تعتقد بأنها عادلة، **أو يطبق على الاطراف نفس المعيار على نفس القضية**، فلا يجوز مثلا إن يطالب طرف بسلطة على أقلية تقع في إطار سيادة طرف آخر، ولا يسمح للطرف الآخر بنفس هذه الممارسة أو المطالبة. ولا يجوز تفصيل وتفسير المعايير حسب مقاس أحد الأطراف وفي الإطار الذي يخدم مصلحته فقط.

4. **أن تتصف هذه المقايضة بالواقعية:** وهذا يعني أن المسائل والقضايا التي تتم مبادلتها قابلة للتبادل، وتعبر عن وقائع موجودة على الأرض ومأخوذة بعين الاعتبار، بحيث لا يتم تجاهل حقائق على الارض وتجاوزها.

المطالب الأساسية لأطراف الصراع في المدينة

المطالب الإسرائيلية:

1. عاصمة موحدة لإسرائيل، ويجب عدم إعادة تقسيمها.
2. تأمين الأمن الشخصي لليهود والإسرائيليين.
3. الإبقاء على المستوطنات في شرقي القدس.
4. بقاء المقدسات اليهودية تحت السيطرة الإسرائيلية.

(Baskin ,1994 ,104)

المطالب الفلسطينية:

1. السيادة على القدس واتخاذها عاصمة للدولة الفلسطينية.
2. مركزية المدينة في الحياة المدنية والسياسية واهميتها لضمان وحدة الاراضي الفلسطينية.
3. حل قضية المستوطنات في القدس الشرقية.
4. حل قضية الأملاك والممتلكات الفلسطينية في القدس التي استولت عليها اسرائيل في القدس.
5. المقدسات الإسلامية والمسيحية تحت السيطرة الفلسطينية.
6. حل قضية اللاجئين من القدس الغربية (عبد الهادي، 1998، 124).

نقاط الالتقاء

يلتقي الجانبان الفلسطيني و الإسرائيلي بخصوص القدس على الأمور التالية:

1. أن القدس على درجة عالية من الأهمية الوطنية و السياسية و الدينية و الحياتية، ويعتبرها كل طرف العاصمة السياسية لدولته، بحيث لا يستطيع أي طرف أن يتنازل عنها.
2. أن القدس سيتم حل قضيتها من خلال التفاوض على القضايا النهائية للحل، وهو ما جاء به اعلان المبادئ الفلسطيني-الاسرائيلي و الاتفاقيات الثنائية اللاحقة بين اسرائيل و الفلسطينيين.
3. حرية الحركة من المدينة و اليها وتأمين حرية الوصول للاماكن المقدسة لأبناء جميع الديانات يجب أن تكون مضمونة ومؤمنة، وهو ما عبرت عنه جميع المواقف و المشاريع على اختلاف انواعها.
4. الاعتراف بالمصالح و الاهتمامات الدولية و الإقليمية للأطراف الأخرى في المدينة وتأمين مصالحها، الامر الذي يبديه الطرفان، ويعدان بتوفيره للاخرين.
5. ان لا يعاد تجزئة أو تقسيم القدس، وان اختلف الطرفان في التفاصيل. حيث يرى الجانب الإسرائيلي ان تبقى القدس موحدة، بما يشمل ذلك الجانب السيادي، فيما يرى الجانب الفلسطيني ان تكون مفتوحة، مقسمة السيادة.

نقاط الاختلاف

يتلخص الخلاف الأساسي بين الطرفين الفلسطيني و الإسرائيلي في القدس في المسائل التالية:

1. **مفهوم السيادة:** تعرف السيادة في القانون الدولي على أنها السيطرة السياسية على ارض جغرافية أو إقليم ، تطور مفهوم السيادة كعلاقة بين السيادة و الاقليم في القانون الدولي. وبرزت اشكال من السيادة كالحكم الذاتي، و السيادة المحدودة و الفدرالية و السيادة الوظيفية. (Baskin, 1993,9) .

يميل الفلسطينيون إلى استخدام مفهوم السيادة الكلاسيكية التقليدية، كما تم تعريفها في القانون الدولي، فيما يسعى الإسرائيليون إلى استخدام مفهوم للسيادة يقوم على رؤية مختلفة للعلاقة بين السيادة و الأرض أو الإقليم، وهي السيادة الوظيفية المستمدة من تطور قانون البحار ونمط سيادة الدول في المناطق البحرية، حيث تقوم الدول بنشاطات أساسية على مناطق محددة من البحار (Al-Dajani, 1998, 37).

وعلى هذا الأساس يعرض الإسرائيليون مفهوما غامضا للسيادة يصل أحيانا إلى درجة القطيعة بين السيادة و الإقليم كمفهوم "السيادة الوظيفية". كذلك يعرضون لصيغ سيادية "السيادة المشتركة" "السيادة المبعثرة" تصل أحيانا إلى درجة "السيادة البلاغية" "السيادة الوهمية" كما تصفها آن لاتندريس (لاتندريس ، 1996، 21).

2. حجم وأشكال السيادة:

يميل الفلسطينيون إلى سيادة سياسية واسعة وكاملة على مساحة القدس الشرقية المحتلة عام 1967. والسيطرة على كافة المسؤوليات والصلاحيات في القدس، وإعلانها عاصمة للدولة الفلسطينية القادمة كسقف أعلى، فيما قد يوافقون على تنازلات جزئية عن السيادة الكاملة في بعض المواضيع كالأماكن المقدسة لليهود وسكان المستوطنات (الخالدي).

ويميل الإسرائيليون إلى إعطاء سلطات ومسؤوليات إدارية جزئية في المدينة، ويركزون على المسألة البلدية والدينية. وبالأساس إدارة الأماكن المقدسة، كسقف أدنى. وحتى هذا الأمر يرى فيه غولد خطرا على السيادة الإسرائيلية في المدينة، وذلك لاحتمال تحول وتطور المطالب البلدية والدينية الى مطالب سياسية قومية (جولد، سبق ذكره، 138-140)، فيما قد يوافق الإسرائيليون على منح حكم ذاتي واسع الصلاحيات تحت السيطرة الإسرائيلية أو مسؤوليات وسلطات إدارية ذاتية واسعة في المدينة (لاتندريس، سبق ذكره،20)

3. رؤية الصراع ومدخل الحل:

تشير آن لاتندريس إلى أن معظم التحليلات والمشروعات الإسرائيلية للحل تستند إلى المدخل الاثني، الذي يعتبر أو يفترض أن الصراع في المدينة هو صراع اثني بين أغلبية يهودية وأقلية عربية على الموارد والقوة، كما يمثله نموذج تيدي كوليك (لاتندريس ، المصدر السابق، 19).

والأمر الذي يقود إلى رؤية للحل عبر إيجاد أنواع من المساواة بين السكان، أو على تأسيس نماذج للحل تقوم على أساس تحسين شروط الأقلية، الأمر الذي تمثله المقترحات والمشاريع الإسرائيلية، التي تغفل مسألة السيادة، وتركز على حلول إدارية وصلاحيات خاصة تحت السيادة الإسرائيلية.

والتحليلات الفلسطينية ترى أن المدخل السياسي هو مدخل الحل لقضية القدس. فالقدس، كما يشير مهدي عبد الهادي، هي قضية وطنية فلسطينية، وهي مركز سياسي وجغرافي واقتصادي وثقافي للشعب الفلسطيني ورمز لهويته الوطنية. وتعود جذورها العربية إلى خمسة آلاف سنة، وبالتالي فان أهم عناصر الحل هو الاعتراف بالقدس الشرقية جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإنها عاصمة فلسطين السياسية والدينية والجغرافية مع بقائها مفتوحة، ولكن ليس موحدة تحت السيادة الإسرائيلية (عبد الهادي ،1996، 17-18).

4. مفهوم القدس وحدودها:

ولا يحمل الفلسطينيون والإسرائيليون نفس المفهوم عن القدس، فكل طرف يفهم القدس من منظور خاص به، ولا يوجد كذلك مفهوم موحد بين الفلسطينيين أنفسهم أو بين الإسرائيليين أنفسهم، حول المدينة، **فالقدس تعني شيئا مختلفا في ذهن كل شخص، وهي مقاربة لمفهوم في ذهن البشر اكثر منه مكانا جغرافيا، كما عبر عنها** سالزبيرغر .(Salzberger, 1993,49) وهذا ما أظهره الاستطلاع الإسرائيلي بشأن القدس.

فعندما تم تجزئة القدس إلى أحياء عبرت نسبة عالية من الإسرائيليين عن رغبتها من الانسحاب من أحياء عربية ذكرت بالاسم، مع أنها تقع في صميم القدس. وعلى الرغم من المعارضة الشديدة التي أبداها المستطلعون تجاه المفاوضات حول القدس كمفهوم، لذلك فان المواقف تجاه القدس تأخذ بالفتور والضعف كلما تم الاتجاه نحو المحسوس والواقع.

ان حدود القدس تم ترسيمها عدة مرات خلال القرن الحالي، وجرى توسيع حدود المدينة من قبل مختلف الجهات التي سيطرت على المدينة: الإنجليز، الأردن، إسرائيل. هذا التوسع في الحدود اتخذ بالغالب بعدا سياسيا في عملية ترسيمه، حيث تم توسيع الحدود لاعتبارات السياسة، وليس لاعتبارات التطور الطبيعي للمدينةوخصوصا في الفترة الاسرائيلية.

يشير اليشع ايفرات إلى أن الحكومة الإسرائيلية تبنت، وبالإجماع موقفا ينص على ضرورة توحيد القدس وتحويلها إلى مدينة كبيرة مأهولة بشكل رئيسي من اليهود ، وعليه فان تطور القدس بعد العام 1967 تأثر بشكل بارز بالقرارات السياسية المختلفة لهذه المسألة والتطوير المستعجل الذي يجري تنفيذه يتصادم ويتعارض مع وجود البلدات العربية، ولا يمت بصلة للبناء المتناسق لمدينة جبلية، (ايفرات، سبق ذكره، 25-27).

ان نظرة أولية الى خارطة القدس الحالية تعكس واقع التوسع السياسي المقصود للمدينة، حيث يتم توسيع المدينة بضم أحياء ومستوطنات يهودية بعيدة، متجاوزين أحياء عربية(انظر خارطة القدس رقم (2)من المرفقات) هذه الحدود فرضت لاعتبارات سياسية ديمغرافية لخلق وقائع من قبل الطرف الإسرائيلي على حساب الطرف الفلسطيني، الذي لا يقر بالحدود التي يطرحها أو يعرضها الجانب الإسرائيلي، كونها تجحف بالحقوق الفلسطينية.

ان الحدود البلدية للقدس الحالية تستثني تجمعات فلسطينية، الأمر الذي يؤدي إلى عرض السكان الفلسطينيين كأقلية في المدينة، حيث استثنيت الضاحية والرام، وهما مجاورتان لحي نفيه يعقوب

وبير نبالا اللتان تقعان بين رموت وعطروت، وكذلك عناتا والزعيم (النخال، 1993، 22) مما يؤثر على قدرتهم التفاوضية، ويؤدي إلى تقليص وانتقاص حقوقهم.

ويقترح النخال حدودا موسعة للقدس الشرقية بنسبة سكان 74.5% من العرب 25.5% من اليهود (النخال، المصدر السابق،39)، حيث يصبح اليهود أقلية في هذه الحدود، مما ينعكس بالتالي (إيجابيا) على الموقف الفلسطيني من السيادة والسيطرة على المدينة. من هنا فان حسم مسألة الحدود في غاية الأهمية لتحديد ملامح الحل النهائي لمدينة القدس.

5. المواقف السياسية المعلنة:

تتعارض المواقف السياسية المعلنة، باعتبار القدس العاصمة الأبدية الموحدة لإسرائيل، واعتبارها العاصمة السياسية للدولة الفلسطينية، بين الطرفين. إذ تعتبر هذه المواقف هامة ومصيرية لدى كل طرف أمام تاريخه وشعبه. ولا يسهل التنازل عنها.

هذه المواقف تزداد تطرفا وإصرارا مع الوقت، واقتراب المفاوضات حول المدينة تزيد من حدة المواجهات، نظرا لسعي الأطراف لتكريس هذه المواقف على ارض الواقع، مما يؤدي إلى زيادة التعقيد في الصراع وتشابك عناصره، الأمر الذي لا يساهم في إيجاد حلول ملائمة لقضية القدس.

مفتاح الحل

قد يكون ذلك الغموض وتلك الضبابية الأرضية التي ينتج من رحمها الحل. فمن حسن الحظ أن هناك غموضات وضبابيات عند طرفي الصراع تعطي مرونة كافية لإنجاز التفاوض حول القدس، فيما إذا توفر القرار، وبالذات حين يتصادف وجود هذا الغموض وتلك الضبابية في العناصر الجوهرية للصراع بين الأطراف وهي: **غموض في مفهوم السيادة، مفهوم القدس والحدود، المواقف العلنية.**

1. **السيادة:** على أرضية التطور التاريخي لمفهوم السيادة في القانون الدولي، والذي تعددت نماذجه وأشكاله، بالاستناد إلى إيجاد أو تطوير روابط أو علاقات جديدة بين السلطة (السيادة) وبين الأرض أو الإقليم يمكن تطوير نموذج سيادة خاص بمدينة القدس يلبي طموحات الموقفين الإسرائيلي والفلسطيني. وفي هذا الاتجاه اقترح تركيب نموذج سيادي خاصا بالقدس يلبي متطلبات ورغبات جميع الأطراف، (السيادة المركبة) ويقوم هذا النموذج على تنويعات، أو تعدد أشكال السيادة في المدينة.

2. **المفهوم والحدود:** الشيء الوحيد الذي تتفق عليه الأطراف وتعرفه جيدا، حين تذكر كلمة القدس، هو القدس القديمة (داخل الأسوار) هذا الجزء من المدينة الذي يعني بمفهومه وحدوده نفس المعنى لدى كل الأطراف والأفراد. عدا عن ذلك لا يوجد أي اتفاق على مفهوم موحد للقدس أو لحدودها.

لقد لاحظنا من خلال الأدبيات المتعلقة بمكانة القدس وأهميتها، ان التركيز لتبرير الأهمية والمكانة للمدينة لدى الأطراف يقوم على الأبعاد الدينية والتاريخية والروحية التي لا يستطيع أي طرف ان يتخلى عنها، وهي محصورة في داخل أسوار القدس، وما يدور خارج الأسوار هو لتعزيز التواجد حول وفي ظلال وعند أبواب الأسوار. فكلما خرجنا من داخل الأسوار وابتعدنا قليلا تبدأ حدة الصراع بالخفوت، الأمر الذي يعطي المرونة الكافية في التعامل مع حدود القدس خارج الأسوار، بحيث من الممكن إعادة صياغتها وترسيمها بناء على متطلبات الحل، وليس إخضاع الحل لتعقيدات الحدود.

من هنا يمكن تحديد المدى الذي يمكن أن تعرف حدود القدس بموجبه، بحيث يحتوي على اقل تعقيدات للحل (بار- أون، 1996، 11) سواء كان ذلك بتضييق حدود القدس حول السور أو توسيع حدودها لتصبح القدس "الكبرى". فالغاية هي إيجاد الحدود التي تسهل عملية الحل، وتلبي رغبة ومتطلبات الطرفين.

وهناك خياران متطرفان، ولكن كل منهما يوفر حظا افضل للحل. والخياران هما، **إما تقليص المدينة حول السور، أو توسيعها لتشمل حدود قرار التقسيم. هذان الخياران يوفران: إمكانية**

المشاركة، وإمكانية الإدارة والضبط، وتلبية متطلبات الأطراف، وتوازن سياسي ديمغرافي. وكلما توسعت الحدود أصبحت عملية الإدارة والضبط أضعف، كما أن توسيع حدود القدس ينطوي على محاذير ومخاطر من شأنها عرقلة عملية المفاوضات حول القدس، حيث ستفتح القدس على مصراعيها. وبما أن أي توسيع للحدود سيكون توسعا متساويا في كل الاتجاهات، فان هذا الأمر لن يرضي الإسرائيليين بالتوسع نحو الغرب، ولن يرضي الفلسطينيين بالتوسع نحو الشرق، حيث يطمح الإسرائيليون بالتوسع فقط نحو الشرق، ويرى الفلسطينيون ذلك خطرا على مستقبل وحدة كيانهم الجغرافي والسياسي (خمايسي، 1997، 47)

ان اطروحات القدس الموسعة هي اطروحات أريد بها منح الفلسطينيين حلا من حصتهم على أنه حل. فمعظم المناطق المحيطه بالقدس(خارج حدود البلدية) هي مناطق تم الاتفاق بشأنها، وفق الاتفاقيات المعقودة بين الطرفين. فابو ديس مثلا تقع ضمن المناطق اللتي تم تصنيفها (ب) ومن المفروض ان تكون تحت السيادة الفلسطينية الكاملة، فيما لو نفذت اسرائيل الاتفاقيات وتقرير مصيرها شأنا فلسطينيا.

ومن ناحية تنظيمية وتخطيطية يرى كل من افرات وخمايسة عدم توفر إمكانية نشوء متروبوليت متوازن وطبيعي لمنطقة القدس. (ايفرات، سبق ذكره، 18-19) (خمايسي، 1997، 47).

ان خيار التقليص يوفر إمكانيات وفرصا اكبر للنجاح، وذلك لانه يوفر إمكانية اكبر من الوضوح والتحديد، ويحتوي على قدر كبير من الاتفاق، عدا عن انه كلما تقلص حجم الكعكعة تقلصت حدة الصراع، وكلما تحددت وتقلصت المساحة يسهل إدارتها وخصوصا في داخل اسوار القدس وبالذات في القدس داخل الأسوار، بحيث تكون عملية السيطرة مضمونة في نفس الوقت الذي يوجد اعتراف عند الأطراف المختلفة بالحقوق الأخرى للطرف الآخر في هذه البقعة. فإذا تمكنا من التوصل الى حل جوهر المسألة وهي القدس (داخل الأسوار) تصبح مهمة حل المنطقة المحيطة أيسر، لان الأطراف تكون قد ضمنت مصالحها واحتياجاتها الأساسية في المدينة، وهذا الأمر يقلل من حدة الصراع حول المدينة حيث تبين ان جزءا كبيرا من الصراع، وبالذات الديمغرافي، هو لخلق حالة من تعزيز الذات حول المدينة لضمان التواجد والاستمرار فيها.

3. المواقف العلنية:

وعلى الرغم من التعارض الشكلي بين المواقف وحدتها اللغوية، إلا انه، في الواقع لا يوجد تعارض بالمواقف، وهي ممكنة واقعيا. فليس هناك تعارض بين اعتبار القدس (الشريف) الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية من قبل الفلسطينيين وبين اعتبار القدس (الموحدة) عاصمة أبدية لإسرائيل. فمن الممكن أن تبقى القدس موحدة وعاصمة أبدية لإسرائيل، لكن هذا لا يعني بالتأكيد وحدة السيادة كما

تميل اليه المواقف الإسرائيلية. لذلك فمن الممكن أن تكون هناك سيادة أخرى على جزء من القدس مع بقائها موحدة وإعلانها عاصمة للطرف الآخر.

والملفت للنظر في الأدبيات المختلفة، التي تناولت قضية القدس هو الإصرار على القدس، كعاصمة لهذا الكيان او ذاك، على الرغم من إن القدس لم تكن تشغل بال الحركة الصهيونية ولا الفلسطينيين، حتى العام 1930، فقد كانت تل أبيب لليهود وكانت حيفا ويافا للعرب اهم واكبر المراكز الادارية (Amirav،1993 ، 33).

ولم تكن القدس أهم المدن بالنسبة للطرفين، وحتى لو كانت كذلك، فليس بالضرورة أن تكون العاصمة هي أهم مدينة في الدولة. فنيويورك وشيكاغو، مثلا، أهم من واشنطن، وبون ليست أهم مدينة في ألمانيا. ان إعادة التفكير في المواقف والتوجهات نحو القدس من شأنه أن يقلل من حدة الصراع، ويسهل التوصل الى الحلول. فإخراج القدس من بؤرة الصراع السياسي سيؤدي الى التوصل الى حلول اسهل لقضية القدس تحفظ جميع المصالح للأطراف، في الوقت الذي تتقلص فيه مساحة التنافس والصراع، مما يكسب الحل عوامل ديمومة واستقرار في المستقبل أيضا. وللأطراف أن تتساءل بجدية ما هو ضرورة أن تكون القدس عاصمة، وان تعيد تقييم اقتراح المؤرخ الإسرائيلي ايلي بارنابي بان يقوم الفلسطينيون والإسرائيليون باختيار عواصم لهم في مكان غير القدس (كيالي، 1998، 40).

ولا يوجد هناك علاقة شرطية بين وحدة القدس الجغرافية ووحدة السيادة عليها، في إطار مواقف الطرفين تجاه القدس. هذا من جهة، وحتى لو كان هناك علاقة فان حدود القدس الموحدة، وغير الموحدة، لم تحدد بعد، بالتالي من الممكن أيجاد صيغة حدود تلبي متطلبات الطرفين في إعلان القدس عاصمة للشعبين، إلا انه، وحتى يتم تخفيض التوتر والصراع والتنافس في إطار المدينة، فانه على كل طرف (إسرائيل تحديدا) أن تبدأ بالامتناع عن زيادة الإجراءات والتعقيدات أمام الحلول المستقبلية تجنبا لإبقاء باب الصراع مفتوحا تاريخيا.

مكونات وعناصر الحل

مبادئ عامة:

1. الاعتراف المتبادل بين الشعبين بالأهمية الدينية التاريخية للمدينة، وبالحقوق السياسية والمدنية لطرفي الصراع الأساسين (فلسطين، إسرائيل). والارتباطات الروحية الدينية لابناء الديانات الثلاث في شتى بقاع تواجدهم.
2. بقاء القدس موحدة ومفتوحة في جميع الاتجاهات وضمان حرية التنقل فيها والوصول إليها.
3. الإقرار بمبدأ تقاسم السيادة في المدينة بين طرفي الصراع والمشاركة في إدارة المدينة.
4. الإقرار بمبدأ التعاون بين طرفي الصراع في إدارة القضايا ذات الاهتمام المشترك، والأمور العامة في المدينة.
5. الاتفاق على حل الخلافات الناشئة بين الطرفين بالطرق السياسية والقانونية السليمة، وخلق آلية لحل المشاكل التي لا يتم التوصل فيها إلى اتفاق بين الطرفين (إنشاء جسم قانوني دولي) لفض الخلاف.
6. الاهتمام المشترك لتوفير الأمن والسلام للمدينة ومواطنيها وزوارها باعتبار المدينة منزوعة السلاح وصياغة ميثاق شرف يحرم اللجوء إلى العنف والاقتتال فيها.

جوانب الحل

الجانب السياسي:

يعتبر العنصر السياسي احد العناصر الحاسمة في حل مسألة الصراع على المدينة والسيادة فيها، لذلك فمن المفيد جدا ايجاد إطار يسمح لكل طرف بان يتمتع بالسيادة في المدينة، مع عدم الحاق الاضرار أو الاجحاف بحقوق ومصالح الطرف الأخر، وعليه أرى أن تقسم القدس إلى ثلاث مناطق سيادة مختلفة:

1. منطقة سيادة فلسطينية تقع في معظم القدس الشرقية، التي تم احتلالها من قبل إسرائيل عام 1967.
2. منطقة سيادة إسرائيلية تقع في غالبية القدس الغربية التي احتلتها إسرائيل عام 1948.

3. منطقة سيادة (معلّقة أو مؤجلة) يستعاض عنها بادارة مشتركة تحت رقابة دولية، تقع في إطار المدنية التي سيتم تعريفها على انها مدينة القدس و هي بشكل رئيسي (القدس داخل الاسوار) (انظر التفصيل تحت جانب الحدود لاحقاً)*.

يواجه هذا التقسيم السيادي مصاعب منها:

المستوطنون و المستوطنات في القدس الشرقية، وبعض المصالح الهامة لهذا الطرف او ذلك في منطقة السيادة للطرف الآخر، و الأراضي و الأملاك العربية في القدس الغربية.

يمكن معالجة ذلك عن طريق:

أ. النظر في منح صلاحيات ومسؤوليات إدارية وظيفية ثقافية لتجمعات أو جماعات سكانية تقع في إطار مناطق سيادة الطرف الآخر على ان لا تمس هذه الصلاحيات أو المسؤوليات بجوهر السيادة (سكان مستوطنات) أو منحهم مكانه رعايا درجة أولى لدى الدولة الأخرى مع الحفاظ على حق الإقامة و التملك لهؤلاء الأشخاص.

ب. النظر في منح صلاحيات ومسؤوليات إدارية وظيفية لمصالح مهمة في إطار مناطق سيادة الطرف الآخر (بعض الأماكن الدينية، الأملاك العربية في غرب القدس).

4. تعلن القدس عاصمة مشتركة (موحدة، مفتوحة) لدولتي فلسطين و إسرائيل وتقوم عاصمة دولة فلسطين في شرق القدس و عاصمة دولة إسرائيل في غرب القدس.

طبيعة العاصمة:

هناك خياران أمام الطرفين، أو كل طرف على حدة، لاختيار طبيعة العاصمة، كأن تكون العاصمة **سياسية**، أو **رمزية ومعنوية**.

إن اعتبار العواصم في القدس عواصم "سياسية"، يحمل في طياته مخاطر جدية على مستقبل القدس، حيث سيتولد عن الخيار السياسي للعاصمة نمو وتضخم المدينة بشكل كبير قد لا تحتمله طبيعة المدينة التاريخية أو الطبغرافية، الأمر الذي قد يقود إلى تشوه الطابع التاريخي للمدينة.

* يتحدث بونداك عن ادارة مشتركة لمنطقة مختلف عليها او اعادتها الى الفلسطينيين (و هي المنطقة التي ضمتها اسرائيل بعد احتلالها في العام 1967) اما ماعوز فيتحدث ايضا عن ادارة مشتركة للقدس القديمة او مجلس ديني ثلاثي.

كما أن الطبيعة الطبغرافية للمدينة لا تسمح بتطور المدينة حسب أي نموذج حضري كلاسيكي أو تقليدي (ايفرات، سبق ذكره، ص 44). . ويبقي على إمكانيات تولد مشاكل بين الطرفين نتيجة التزاحم والتنافس السياسي في المدينة

ومع ذلك اذا اصرت الاطراف على هذا الخيار فمن المفضل ان يتم الاتفاق على تركيز ثقل العواصم على اطراف المدينة، والتوسع نحو الخارج. وفي هذا المجال اقترح ان يكون ثقل العاصمة الفلسطينية في الأطراف الشمالية "رام الله" أما التوسع الفلسطيني في القدس فيكون بالاتجاهات الشمالية والشرقية الجنوبية في شرق القدس. أما ثقل العاصمة الإسرائيلية فاقترح أن يكون في مستوطنة موداعين الواقعة غربي القدس. أما التوسع في المدينة فيكون باتجاه الغرب.

ومن الأفضل للأطراف الميل نحو الخيار الثاني، واعتبار القدس عاصمة "رمزية"، "روحية" واعلان مدن أخرى عواصم بديلة. وفي هذه الحالة يكون لكل من دولة فلسطين ودولة إسرائيل عاصمتين تكون القدس العاصمة الروحية وتكون المدينة الأخرى التي تم اختيارها من قبل كل طرف العاصمة السياسية.

ان مفهوم العاصمة الروحية لا يعني موت المدينة وتجميدها، بل جعلها مركزا روحيا نابضا بالحياة. فهي بهذا المعنى ستكون العاصمة الروحية والثقافية لجميع أبناء الديانات والشعوب، ومركز نشاط سياحي وحج ديني، ورياضي، وفني وإعلامي، وترفيهي.

ويتم إنشاء بنية تحتية ومؤسساتية في القدس المشتركة، وفي محيط القدس المشتركة، كل من جانبه، تجعل من القدس مركز نشاط ديني، وسياحي، وثقافي، ورياضي وإعلامي، يتم في إطاره تشجيع الزيارات الدينية والحج إلى القدس وتطوير الخدمات والصناعة السياحية، وبعث الحياة والأنشطة الرياضية والثقافية عبر إنشاء النوادي والملاعب ودور الثقافة والمسارح والفنون.

وهو الأمر الذي يعتبر اكثر ملاءمة لواقع وطبيعية وتاريخ مدنية القدس وخصوصيتها، إذ من المتوقع ان تفسد الامور السياسية وما يرافقها هذا المعنى للقدس. ومن الممكن ان تشمل العاصمة الروحية رموزا سياسية مهمة، مثل مقر رئيس الدولة، البرلمان.

القانون والقضاء:

1. يطبق القانون والنظام الفلسطيني على جميع الاشخاص والافراد المتواجدين في منطقة السيادة الفلسطينية، بغض النظر عن صفة تواجدهم في هذه المنطقة.
2. يطبق القانون والنظام الإسرائيلي على جميع الاشخاص والافراد المتواجدين في منطقة السيادة الإسرائيلية، بغض النظر عن صفة تواجدهم في هذه المنطقة.
3. يطبق قانون ونظام خاص في منطقة السيادة (الادارة) المشتركة.
4. ينظر في عدم انطباق القانون على حالات خاصة متفق عليها تقع في إطار سيادة الطرف الآخر.
5. يسري القانون على الأفراد، حسب مكان ارتكاب المخالفة وليس على أساس الجنسية أو أي اعتبارات أخرى*.
6. يتم توقيع اتفاقية تسليم الأفراد المرتكبين للأفعال الأمنية أو الجنائية والهاربين الى المناطق المغايرة، او الذين يضبطوا في مناطق السيادة المغايرة وكانوا قد ارتكبوا أفعالهم في مناطق السيادة التابعة للطرف الاخر.
7. يحاكم الفرد حسب القانون وفي محاكم الطرف، الذي تقع المخالفة، في منطقة سيادته، ويسجن ثلث المدة في سجونها ويرحل إلى سجون الطرف الآخر، على أن لا يتم إصدار أوامر إفراج أو عفو قبل انقضاء نصف محكوميته.
8. تراعي المحاكم بان تحكم بالحد الأدنى للعقوبات المنصوص عليها في القانون المطبق عند محاكمتها لافراد من مناطق سيادة الطرف الآخر، ويجوز الاستئناف لمثل هذه الحالات لدى (محكمة القدس العليا) في منطقة السيادة المشتركة.

الحدود:

1. يتم رسم "تحديد" حدود القدس المشتركة، "ذات الإدارة المشتركة"، على أن تكون هذه الحدود قابلة للتوسع "وفق مقتضيات الحاجة والضرورة"، في مختلف الاتجاهات داخل مناطق سيادة غير مشتركة، بحيث تصبح هذه المناطق المضافة "مناطق إدارة مشتركة"، وتعلق السيادة عليها وتخضع تلقائياً لنظام وقانون المدينة المشتركة**.

*القانون يطبق حسب الجنسية في مشروع نسيبة وهيلير.

** معظم المشاريع اشارت الى حدود موسعة للقدس (بنفستي ، البين والسنيورة ، ابكري ، بونداك ، ماعوز)

2. يقوم مبدأ توسيع القدس المشتركة على أساس نظام الدوائر – على أن تتحدد الدائرة الأولى من مركز المدينة القديمة، وتشمل في المرحلة الأولى القدس داخل الأسوار فقط.
3. الدائرة الثانية تكون على مساحة نصف قطرها ثلاثة كيلو مترات من مركز المدينة القديمة في جميع الاتجاهات (انظر الخارطة رقم(3) من المرفقات).
4. ينظر في إجراء تعديلات طفيفة على الارض في إطار نظام الدوائر لاعتبارات إجرائية أو تنفيذية.
5. على الأطراف أن توازن بين الحفاظ، قدر الإمكان، على قدس مشتركة صغيرة وقدرة هذه المدينة على تلبية متطلبات المدينة من الازدهار والتطور.
6. يترك تحديد حدود مدينة القدس، التي تخضع للسيادة الإسرائيلية للإسرائيليين، والتي تخضع للسيادة الفلسطينية للفلسطينيين.
7. لا يوجد أي حدود فاصلة أو حواجز دائمة أو مؤقتة بين أجزاء المدينة الثلاثة، ويتم ضمان الحرية الكاملة لمواطني القدس وزوارها للتجول بحريه بين أجزاء المدينة الثلاثة.

البلدية:

يتم إنشاء ثلاث مناطق بلدية:

1. منطقة بلدية القدس الشرقية في مناطق السيادة العربية.
2. منطقة بلدية القدس المشتركة ضمن حدود القدس المشتركة.
3. منطقة بلدية القدس الغربية في مناطق السيادة الإسرائيلية.
4. تشرف كل بلدية وتدير المناطق التي تقع في إطار نفوذها، وتمول من الجانب الذي تقع في إطار سيادته. البلدية الشرقية تمول من قبل الفلسطينيين، والغربية قبل الإسرائيليين. أما البلدية المشتركة والمشاريع المشتركة فيتم تمويلها بشكل مشترك من الجانبين على قدم المساواة ومن صندوق القدس.
5. يشكل ممثلون عن بلدية القدس المشتركة مع ممثلين عن المناطق البلدية الأخرى في المدينة **بلدية القدس العليا***، وتقوم هذه البلدية بإدارة جميع المرافق والخدمات المشتركة، في إطار القدس الموسعة. ويتكون أعضاؤها من نصف أعضاء البلدية المشتركة، وثلث أعضاء كل من البلدية الشرقية والغربية، على أن تكون أعداد أعضاء المجالس البلدية متساوية لدى الطرفين.
6. يتم الترشيح والانتخاب للمجالس البلدية، حسب القانون المطبق في ذلك الجزء من المنطقة البلدية. ويحق لجميع السكان القاطنين في منطقة نفوذ المجلس البلدي الترشيح والانتخاب للمجلس البلدي، بغض النظر عن الجنسية التي يحملها المواطن، مع مراعاة شروط الانتخابات.

* تورد معظم المشاريع جسم شبيه لبلدية القدس العليا بتسميات مختلفة مثل: (بلدية سقف ،جمعية القدس الموحدة ، طاقم رؤساء البلديات)

7. بلدية القدس العليا تتشكل مناصفة بين الجانبين، ويتم التناوب على رئاسة البلدية العليا، أما بتقاسم فترة الرئاسة، أو بالتناوب على الفترات الرئاسية. ويكون نائب الرئيس من الطرف الآخر دوما، (انظر الجدول ادناه) والفترة الأولى تبدأ بالقرعة، وان يكون الرئيس ونائبه من سكان منطقة البلدية المشتركة.
8. تهتم بلدية القدس العليا بالبنية التحتية للمدينة باجزائها الثلاثة والمشاريع والخدمات التطورية المشتركة، وبامور التخطيط الاستراتيجي للمدينة وتنسيق عمل البلديات الاخرى.

جدول يوضح امكانيات تناوب رئاسة بلدية القدس العليا

		الفترة الرئاسية الأولى		الفترة الرئاسية الثانية	
الخيار الأول	عدد السنوات	2	2	2	2
	الرئيس	إسرائيلي	فلسطيني	اسرائيلي	فلسطيني
	النائب	فلسطيني	إسرائيلي	فلسطيني	إسرائيلي
الخيار الثاني	عدد السنوات	4		4	
	الرئيس	إسرائيلي		فلسطيني	
	النائب	فلسطيني		إسرائيلي	

الأمن والنظام العام:

1. تشرف كل دولة على الأمن والنظام العام في الأماكن الخاضعة لسيادتها.
2. يتم بلورة اتفاقية تعاون وتنسيق مشترك، في المجال الأمني، في إطار مناطق السيادة المختلفة في القضايا الجنائية الأمنية، وتسليم مرتكبي أفعال أمنية أو جنائية.
3. يشرف على تطبيق الأمن عند كل جانب جهاز شرطي مدني مسلح بالأسلحة الخفيفة.
4. عناصر الجهاز الشرطي المدني ذات مواصفات خاصة مثل، التعليم، واللغات، والتأهيل والتدريب الكافي والثقافة الحقوقية الإنسانية.
5. يطبق نظام أمني خاص في منطقة السيادة المشتركة.

المواطنة والجنسية:

1. تقوم المواطنة على أساس مناطق السيادة. فالمواطنون القاطنون في منطقة السيادة الفلسطينية هم فلسطينيون، والمواطنون القاطنون في مناطق السيادة الإسرائيلية هم إسرائيليون.
2. تعطى الأقليات المختلفة، التي تقع في داخل مناطق سيادة مغايرة حرية اختيار جنسيتها.
3. يختار المواطنون في منطقة السيادة المشتركة، بين الجنسية الإسرائيلية أو الفلسطينية، أو يمنح سكان المنطقة المشتركة الجنسية المزدوجة.

الانتخابات:

1. الترشيح والانتخاب للمجالس البلدية والمحلية يقوم على أساس المنطقة البلدية التي يعيش فيها الأفراد.
2. التصويت للانتخابات العامة تكون على أساس الجنسية. ينتخب الفلسطينيون في انتخابات البرلمان الفلسطيني والإسرائيليون للكنيست الإسرائيلي.

الثقافة والتعليم:

1. تمنح جميع المؤسسات الثقافية والتربوية التعليمية، في جميع نواحي القدس، الاستقلالية الذاتية الكاملة في هذه المواضيع.
2. يقوم كل طرف بالأشراف على مؤسساته الثقافية والتربوية ويدرس المواد والمنهاج الخاص به.
3. تدرس اللغتين العبرية والعربية في جميع مدارس نواحي القدس إجباريا*.
4. يدرس تاريخ القدس ومستقبلها في إطار صياغة تلائم التعايش والسلام.
5. تدرس ثقافة السلام والتعايش في جميع مدارس القدس ونواحيها.

الأماكن الدينية المقدسة:**

1. يتم ضمان حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة لجميع أبناء الديانات في كافة نواحي القدس.
2. تامين حرية العبادة والحج إلى الأماكن المقدسة لجميع أبناء الديانات من كافة أنحاء العالم والدول.

*يورد مشروع ابكري هذه النقطة.

** تتفق غالبية الشاريع على هذه النقاط.

3. تأمين ادارة وسيادة كل طرف على أماكنه الدينية والمقدسة، وفق الحقوق القائمة.
4. يشكل مجلس ديني ثلاثي يمثل الديانات الإسلامية والمسيحية واليهودية لحل جميع المشاكل المتعلقة بالأمور الدينية والمقدسات.

منطقة السيادة المشتركة "القدس".

1. تعلق أو تؤجل السيادة في منطقة القدس المشتركة، ويستعاض عنها بالسيادة الإدارية " الوظيفية" المشتركة.
2. يوضع للمنطقة المشتركة قانون نظام خاص (قانون المدينة المشتركة).
3. تدار منطقة القدس المشتركة بواسطة مجلس إداري مشترك يطلق عليه المجلس الإداري.
4. يتكون المجلس الإداري من (23) عضواً (10) من الفلسطينيين و (10) من الإسرائيليين يتمثل فيه رئيس ونائب رئيس بلدية القدس العليا، ورئيس بلدية القدس المشتركة ونائبه، ورؤساء بلدية كل من القدس الشرقية والغربية، وأعضاء المجلس الديني الثلاثة، وعضوان يمثلان الأمن والشرطة عن كل طرف، وقضاة محكمة في القدس العليا، وقاضي أعلى محكمة موجودة في منطقة السيادة الفلسطينية، وقاضي أعلى محكمة موجوده في منطقة السيادة الإسرائيلية، وأعضاء برلمان. عضوان من البرلمان، ونائبان عن القدس، أحدهم فلسطيني والآخر إسرائيلي، بالإضافة الى ثلاثة أعضاء دوليين يتم اختيارهم من قبل مجلس الأمن الدولي*.
5. يتولى المجلس إدارة منطقة القدس المشتركة وجميع القضايا الأخرى المشتركة في مجال مناطق القدس.
6. يتولى المجلس وضع نظام خاص " دستور" لمنطقة القدس المشتركة، ومتابعة تعديل وتطوير هذا النظام وتنفيذه.
7. اقامة ثلاثة أنواع من المحاكم في منطقة السيادة المشتركة: محاكم ابتدائية تنظر بالقضايا الجنائية والمدنية والأمنية البسيطة، ومحاكم مركزية تنظر بالقضايا الجنائية والمدنية والأمنية الخطيرة، ومحكمة القدس العليا تنظر في القضايا الخطيرة، والقضايا موضع الخلاف.
8. كل محكمة تتكون من 3 قضاة واحد فلسطيني والثاني إسرائيلي والثالث دولي**.
9. إنشاء صندوق القدس، بهدف تمويل مشاريع تعمل على تحسين شروط البنية التحتية، والمشاريع ذات الاهتمام المشترك، التي تساهم في تطوير علاقات التعايش السلمي بين ابناء المدينة. ويمول هذا الصندوق من ايرادات البلدية المشتركة، ومن مساهمات دولة اسرائيل ودولة فلسطين ومن المساعدات والهبات الدولية.

* يرد ضمن مشروع البين وعميراف والسنيورة جسم شبيه اطلق عليه جمعية القدس الموسعة لادارة مدينة القدس الموسعة. ** يورد مشروع ابكري هذا البند.

10. يتم إنشاء جهاز شرطي مدني مختلط (عناصر فلسطينية و إسرائيلية) بالتساوي. يشرف على تنفيذ القانون في إطار المدينة.
11. تعمل الشرطة بواسطة ا لدوريات المختلطة الراجلة و المحمولة.
12. يتكون مجلس بلدية القدس المشتركة من عدد متساو من الإسرائيليين و الفلسطينيين، ويتم انتخاب الأعضاء على أساس "الكوتا"" والتناوب على الرئاسة، على طريقة 2-2 أو 4-4 على نمط رئاسة البلدية العليا.

لجنة الرقابة الدولية:

يقوم مجلس الأمن الدولي بتعيين لجنة دولية من مهامها:

1. الإشراف على مراقبة التزام الأطراف بتنفيذ الاتفاقيات في مناطق القدس، وخاصة المشتركة.
2. تشرف على طاقم من القضاة الدوليين الذين يشاركون في المحاكم المشتركة لضمان نزاهة العدالة.
3. المشاركة في المجلس الاداري للمدينة المشتركة.
4. المشاركة في توفير الأموال لصندوق القدس.

اللاجئون الفلسطينيون و الأملاك الفلسطينية في القدس الغربية:

تحل قضية اللاجئين و الأملاك في القدس بالطرق التالية:

1. إمكانية عودة للاجئين، أو جزء منهم، الى القدس الغربية، والى الأحياء التي اجبروا على تركها.
2. إمكانية التعويض العادل للاجئين عن أملاكهم و عقاراتهم التي اجبروا على تركها.
3. إمكانية منح صلاحيات ومسؤوليات إدارية للطرف الفلسطيني في الإدارة الوظيفية للعقارات و الأملاك الفلسطينية في القدس الغربية.
4. مقايضة الأراضي و الأملاك العربية في القدس الغربية بمستوطنات داخل القدس الشرقية (في نطاق السيادة الفلسطينية).
5. صيغة مركبة من العناصر المذكورة أعلاه.

المستوطنات في القدس الشرقية:

تحل قضية المستوطنات بالطرق التالية:

1. مقايضة مستوطنات بالأملاك العربية في القدس الغربية.
2. منح سكان المستوطنات وضعا قانونيا خاصا في إطار السيادة الفلسطينية.
3. تفكيك مستوطنات او الانسحاب من بعضها.
4. تطبيق ما ستسفر عنه المفاوضات النهائية حول قضية المستوطنات في الأراضي الفلسطينية الأخرى.
5. صيغة مركبة من العناصر المذكورة أعلاه.

خلاصة

تعتبر مكانة القدس عاملا أساسيا تثيره الأطراف المتصارعة، حول المدينة، في مطالبها بالتواجد والسيطرة في المدينة، ويقدم كل طرف من جانبه مجموعه من الادعاءات التاريخية الدينية والحياتية لتبيان (تبرير)، مكانه وأهمية القدس لديه.

وفي عرضها لادعاءاتها تقوم الأطراف بتضخيم مكانة القدس لديها وتهميشها عند غيرهم. ولتحقيق هذا الغرض تنحرف الأطراف عن الموضوعية والعقلانية إلى الذاتية المفرطة والانتقائية في تدعيم ادعاءاتها.

تؤدي هذه الممارسات إلى صعوبات باتجاه الحلول، بحيث يصبح كل طرف غير قادر على تقديم التنازل للطرف الآخر، نظرا لتضخم المكانة لديه لدرجة تحجب مكانتها عند الآخرين، ويصبح استعداد الأطراف للاستحواذ على المدينة أعلى بكثير من استعداده للتنازل للآخرين فيها.

يقوم كل طرف من جانبه بالشروع في صراع لا هوادة فيه تحت شعار (القدس لي)، فتتسلح الأطراف بالعوامل والدينية والتاريخية والسياسية والديمغرافية والقانونية، وبكل ما توفر من وسيله لتكريس شعار " القدس لي".

تثبت الأحداث التاريخية والوقائع الحالية على عدم قدرة أي طرف على حسم السيطرة التامة على مدينة القدس، عبر الصراع المتعدد الجوانب عليها، واستمالة السكان اليه. وهذا النهج لن يقود أي طرف الى تحقيق غايته تحقيقا كاملا.

تكتشف الأطراف عدم جدوى استمرار الصراع حول القدس، وتتولد لديهم رغبة في إيجاد حل لقضية القدس (بين الطرفين)، فتصبح المدينة قابله للتفاوض بين الأطراف، وفق اتفاقيات أوسلو وما بعدها. وتطرح العديد من الصيغ لحل مشكلة القدس، إلا أن كل طرف يسعى لجر الصيغة إلى جانبه محاولا تجاهل الآخر بالقدر الذي يستطيع، وذلك تحت تأثير ذلك الضخ وتلك التعبئة الأيديولوجية والسياسية، التي لازالت تمارس سحرها لدى الجميع. وبدل التوقف والتريث والهدوء للتوصل إلى صيغة حل، بعد الاتفاق على ضرورة حل مسألة القدس، يشتعل الصراع اكثر من أي وقت سابق لخلق الوقائع وتكريسها وتهميش دور ومكانة الآخر.

من الممكن فرض حلول ضمن (معادلات موجودة) لكن باعتقادي أن ذلك لن يكون سوى محطة من محطات الصراع، ستكون قابله للتغيير مع الوقت، وستبقى المدينة في حالة دائمة من الصراع.

ينبغي للأطراف، وحتى يتحقق الحل النهائي للقدس، أن تقتنع بضرورة تقاسم المدينة بطريقه تلبي الطموحات والاحتياجات السياسية والدينية والخدماتية لجميع الأطراف.

ولاعتقادي بقرب توصل الأطراف الى هذه القناعة، أو توفرها عند غالبية لدى الطرفين، حاولت إيجاد رزمة حل (صيغة حل) في هذا الاتجاه تقوم على تقاسم المدينة بين الطرفين على المستويات المختلفة بطريقة تلبي الاحتياجات والمصالح المختلفة للطرفين.

وقد حرصت على ما يلي:

1. **شمولية الحل**، حيث تم معالجة جميع عناصر الصراع والقضايا المختلف عليها في الجوانب السياسية والدينية والأمنية والديمغرافية في هذا المشروع.
2. **توفير المصالح والاحتياجات** لكل طرف، كما يرغب، ومن وجهة نظره ، لا من وجهة نظر الآخرين، حيث ينظر كل طرف عاده إلى إعطاء الأشياء غير المهمة بالنسبة إليه، إلى الطرف الآخر، لا الأشياء التي يحتاجها ذلك الطرف. وتوفر هذه الصيغة السيادة لكل طرف. السيادة بالمعنى الكلاسيكي، السيادة المبنية على معطيات ديمغرافية واقعية، **مع قابلية وجود حالات ومعالجات خاصة في إطار هذه السيادة**، مما يلبي طموح الطرفين بإقامة "العواصم الوطنية" كما يتيح ذلك إلى إشراف كل طرف على مقدساته الدينية، وضمان حرية الحركة والعبادة في المدينة للجميع، مع توفير صيغ من التعاون والمشاركة في إدارة الحياة اليومية في مختلف مناطق القدس، وذلك على مستوى الخدمات البلدية، والتعاون الأمني لتحقيق اكبر قدر من الأمن في إطار المدينة.
3. **تقليص حجم ومساحة الصراع** في القدس إلى ادنى حد، بحيث تصبح الإمكانيات أسهل في إيجاد الحلول للمدينة، والمقترح بالأساس هو القدس (داخل الأسوار)، حيث تعلق السيادة عليها، وهي لب الصراع، وتدار بشكل مشترك قابل للتقيد والضبط والسيطرة. ومع التقدم في هذا النموذج المصغر يمكن البدء بالتوسع إلى بقية أجزاء المدينة.
4. **توفير قابليه الاستمرار والديمومة للحل**، وكان ذلك من خلال اعتماد مبدأ التبادلية والمساواة في الأمور المشتركة، أو الأجسام المشتركة بحيث تكون الحصص موزعة بالتساوي والتبادل، بغض النظر عن المتغيرات الديمغرافية. وفي إدارة الأجسام المشتركة تكون مناصفة، والرئاسة يتم التناوب عليها، كبلدية القدس العليا، والمجلس الإداري للقدس المشتركة. وبهذا لن يعود هناك حاجة من قبل الأطراف للتسابق الديمغرافي في المدينة، أو الاستمرار في خلق الوقائع لتعزيز موقعه بالمدينة طالما تم ضمان حصوله على مصالحه واحتياجاته.

5. **توفير إمكانية القبول بالحل** وواقعيته، حيث يوفر الحل إمكانية تقاسم القدس دون تقسيمها، وذلك من خلال وجود خطوط سيادية (تقسيم سيادي) دون تجزئة جغرافية (عضويه) للمدينة، مع إدارة مشتركة لبعض الأجسام المشتركة والإدارة المشتركة للمدينة المشتركة وقد تم تطبيق هذا النموذج في العديد من المناطق في العالم مثل (شانديغارا Chandigarh) في الهند عاصمة لكل من هيريانا والبنجلب (Haryana and Punjab) والسودان تحت الإدارة المصرية والإنجليزية لمدة 70 عاما حتى الاستقلال، وفانياتو (Vanuatu) تحت السيطرة البريطانية الفرنسية وأندورا Andorra تحت السيادة الفرنسية-الأسبانية (Whitbeck, 1998,171) وهذا النموذج يتيح الاستفادة القصوى للأطراف من جميع الجوانب.

كذلك فان تأجيل البت في مسألة السيادة بخصوص البلدة القديمة من القدس من شأنه أن يساعد على تجاوز اعقد الحلقات في التوصل إلى تسوية في قضية القدس.

6. **لم يغفل المشروع البعد الدولي والعالمي** في القضية، حيث سيكون هناك دور إشرافي (رقابي) من قبل الهيئات الدولية (الأمم المتحدة) يشرف على مصالح الدول في القدس، ويراقب، عبر المشاركة في اللجان المشتركة المختلفة، تنفيذ الاتفاق بشأن القدس، ويشارك أيضا في أعلى هيئة إدارية للقدس (مجلس إدارة القدس المشتركة).

وأخيرا، ما كنت قد بحثت في هذا الموضوع الشائك لولا قناعتي بان البحث عن الحلول للصراعات يساهم في عملية تفكيك الصراع، على مستوى الجزء أو الكل، وآمل أن أكون قد وفقت في المساهمة في هذا الاتجاه، وفي إغناء البحث عن حلول لمدينة القدس.

المرفقات

قرار التقسيم 181
1947 / 11 / 29

المصدر: قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الاسرائيلي، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1975، المجلد الاول.

جاء في الجزء الثالث من قرار التقسيم، المتعلق بمدينة القدس ما يلي:

أ- **نظام خاص:** يجعل لمدينة القدس كيان منفصل (Corpus Separatum) خاضع لنظام دولي خاص، وتتولى الامم المتحدة ادارتها، ويعين مجلس وصاية ليقوم باعمال السلطة الادارية نيابة عن الامم المتحدة.

ب- **حدود المدينة:** تشمل مدينة القدس بلدية القدس الحالية، مضافا اليها القرى والبلدان المجاورة، وابعدها شرقا ابو ديس، وابعدها جنوبا بيت لحم، وابعدها غرباً عين كارم. وتشمل معها المنطقة المبنية من قرية قالونيا، كما هو موضح على الخريطة التخطيطية المرفقة (ملحق ب).

2. نظام المدينة الاساسي:

على مجلس الوصاية ، خلال خمسة اشهر من الموافقة على المشروع الحاضر، ان يضع ويقر دستورا مفصلا للمدينة، يتضمن جوهر الشروط التالية:

1. الادارة الحكومية، مقاصدها الخاصة:

على السلطة الادارية ان تتبع، في اثناء قيامها بالتزاماتها الادارية، الاهداف الخاصة التالية:

أ- حماية المصالح الروحية والدينية الفريدة، الواقعة ضمن مدينة العقائد التوحيدية الكبيرة الثلاث المنتشرة في انحاء العالم – المسيحية واليهودية والاسلام – وصيانتها، والعمل لهذه الغاية بحيث يسود النظام والسلام –السلام الديني خاصة – مدينة القدس.

ب- دعم روح التعاون بين سكان المدينة جميعهم، سواء في سبيل مصلحتهم الخاصة ام في سبيل تشجيع التطور السلمي للعلاقات المشتركة بين شعبي فلسطين في البلاد المقدسة بأسرها، وتأمين الأمن والرفاهية، وتشجيع كل تدبير بناء من شأنه ان يحسن حياة السكان، آخذاً بعين الاعتبار العادات والظروف الخاصة لمختلف الشعوب والجاليات.

2. الحاكم والموظفون الاداريون:

يقوم مجلس الوصاية بتعيين حاكم للقدس يكون مسؤولا امامه. ويكون هذا الاختيار على اساس كفايته الخاصة دون مراعاة لجنسيته، على الا يكون مواطنا لاي من الدولتين في فلسطين.

يمثل الحاكم الامم المتحدة في مدينة القدس، ويمارس نيابة عنها جميع السلطات الادارية، بما في ذلك ادارة الشؤون الخارجية. وتعاونه مجموعة من الموظفين الاداريين، يعتبر افرادها موظفين دوليين وفق منطوق المادة (100) من الميثاق. ويختارون ، قدر الامكان، من بين سكان المدينة ومن سائر فلسطين دون أي تمييز عنصري. وعلى الحاكم ان يقدم مشروعاً مفصلاً لتنظيم ادارة المدينة الى مجلس الوصاية، لينال موافقته عليه.

3. **الاستقلال المحلي:**

(أ) يكون للوحدات القائمة حاليا ذات الاستقلال المحلي في منطقة المدينة (القرى والمراكز والبلديات) سلطات حكومية وادارية واسعة ضمن النطاق المحلي.

(ب) يدرس الحاكم مشروع انشاء وحدات بلدية خاصة، تتألف من الاقسام اليهودية والعربية في مدينة القدس الجديدة، ويرفعه الى مجلس الوصاية للنظر فيه واصدار قرار بشأنه.

وتستمر الوحدات البلدية الجديدة في تكوين جزء من البلدية الحالية لمدينة القدس.

4. **تدابير الامن:**

(أ) تجرد مدينة القدس من السلاح، ويعلن حيادها، ويحافظ عليه، ولا يسمح بقيام اية تشكيلات او تدريب او نشاط عسكري ضمن حدودها.

(ب) في حال عرقلة اعمال الادارة في مدينة القدس بصورة خطيرة او منعها ، من جراء عدم تعاون او تدخل فئة او اكثر من السكان، يكون للحاكم السلطة باتخاذ التدابير اللازمة لاعادة سير الادارة الفعال.

2. للمساعدة على استتباب القانون والنظام الداخلي، بصورة خاصة لحماية الاماكن المقدسة والمواقع والابنية الدينية في المدينة، يقوم الحاكم بتنظيم شرطة خاصة ذات قوة كافية، يجد افرادها من خارج فلسطين، ويعطى الحاكم الحق في التصرف في بنود الميزانية بحسب الحاجة للمحافظة على هذه القوة والانفاق عليها.

5. **التنظيم التشريعي:**

تكون السلطة التشريعية والضرائبية بيد مجلس تشريعي منتخب بالاقتراع العام السري، على اساس تمثيل نسبي لسكان مدينة القدس البالغين ، وبغير تمييز من حيث الجنسية، ومع ذلك، فيجب الا يتعارض أي اجراء تشريعي او يتناقض مع الاحكام المنصوص عليها في دستور المدينة، كما يجب الا يسود هذه الاحكام أي قانون او لائحة او تصرف رسمي. ويعطي الدستور الحاكم الحق في الاعتراض (VETO)على مشاريع القوانين المتنافية مع الاحكام المذكورة، ويمنحه كذلك سلطة

اصدار اوامر وقتية في حال تخلف المجلس عن الموافقة في الوقت الملائم على مشروع قانون يعتبر جوهريا بالنسبة لسير الادارة الطبيعي.

6. **القضاء:**

يجب ان ينص القانون على انشاء نظام قضائي مستقل، يشتمل على محكمة استئناف يخضع لولايتها سكان المدينة.

7. **الاتحاد الاقتصادي والنظام الاقتصادي:**

تكون مدينة القدس داخلة ضمن الاتحاد الاقتصادي الفلسطيني، ومقيدة بأحكام التعهد جميعها وبكل معاهدة تنبثق منه، وكذلك بجميع قرارات المجلس الاقتصادي المشترك. ويقام مقر المجلس الاقتصادي في منطقة المدينة، ويجب ان يحتوي الدستور على احكام للشؤون الاقتصادية التي لا تقع ضمن نظام الوحدة الاقتصادية، وذلك على اساس من عدم التمييز والمساواة في المعاملة بالنسبة الى الدول الاعضاء في الامم المتحدة ورعاياها.

حرية العبور TRANSIT والزيارة والسيطرة على المقيمين:

تكون حرية الدخول والاقامة ضمن حدود المدينة مضمونة للمقيمين في الدولتين العربية واليهودية ولمواطنيهما، وذلك بشرط عدم الاخلال باعتبارات الامن، مع مراعاة الاعتبارات الاقتصادية كما يحددها الحاكم وفقا لتعليمات مجلس الوصاية، وتكون الهجرة الى داخل حدود المدينة والاقامة فيها، بالنسبة الى رعايا الدول الاخرى، خاضعة لسلطة الحاكم وفقا لتعليمات مجلس الوصاية.

8. **العلاقات بالدولتين العربية واليهودية:**

يعتمد الحاكم للمدينة ممثلي الدولتين العربية واليهودية، ويكونان مكلفين بحماية مصالح دولتيهما ورعياهما لدى الادارة الدولية للمدينة.

9. **اللغات الرسمية:**

تكون العربية والعبرية لغتي المدينة الرسميتين، ولا يحول هذا النص دون ان يعتمد في العمل لغة او لغات اضافية عدة بحسب الحاجة.

10. **المواطنة:**

يصبح جميع المقيمين، بحكم الواقع، مواطنين في مدينة القدس، ما لم يختاروا جنسية الدولة التي كانوا رعاياها، او ما لم يكونوا عربا او يهودا قد اعلنوا نيتهم ان يصبحوا مواطنين في الدولة العربية والدولة اليهودية طبقاً للفقرة (9) من القسم (ب) من الجزء الاول من المشروع الحاضر.

ويتخذ مجلس الوصاية التدابير لتوفير الحماية القنصلية لمواطني المدينة خارج ارضها.

12. **حريات المواطنين:**

أ. يضمن لسكان المدينة، بشرط عدم الاخلال بمقتضيات النظام العـــام والاداب العامـــة، حقـــوق الانسان والحريات الاساسية، مشتملة حرية العقيدة والدين والعبادة واللغة والتعليم، وحرية القول، وحرية الصحافة، وحرية الاجتماع والانتماء الى الجمعيات وتكوينها، وحرية التظلم.

ب. لا يجري أي تمييز بين السكان بسبب الاصل، او الدين، او اللغة، او الجنس.

ج. يكون لجميع المقيمين داخل المدينة حق متساو في التمتع بحماية القانون.

ح. يجب احترام قانون الاسرة والاحوال الشخصية لمختلف الافراد ومختلف الطوائف، كما تحـــترم كذلك مصالحهم الدينية.

خ. مع عدم الاخلال بضرورات النظام العام وحسن الادارة، لا يتخذ أي اجراء يعوق او يتدخل في نشاط المؤسسات الدينية او الخيرية لجميع المذاهب، ولا يجوز عمل أي تمييز نحو ممثلـــي هـــذه المؤسسات او اعضائها بسبب دينهم او جنسيتهم.

و. تؤمن المدينة تعليما ابتدائيا وثانويا كافيين للطائفتين العربية واليهودية كل بلغتها، ووفـــق تقاليدهـــا الثقافية. وان حقوق كل طائفة في الاحتفاظ بمدارسها الخاصة لتعليم افرادها بلغتهم القومية، شرط ان تلتزم بمتطلبات التعليم العامة التي قد تفرضها المدينة، لن تنكر او تعطل. اما مؤسسات التعليم الاجنبية فتتابع نشاطها على اساس الحقوق القائمة.

ز. لا يجوز ان تحد حرية أي فرد من سكان المدينة في استخدام اية لغة كانت في احاديثه الخاصة، او في التجارة ، او الامور الدينية، او الصحافة او المنشورات بجميع انواعها، او الاجتماعات العامة.

13. **الاماكن المقدسة:**

(أ) لا يجوز ان يلحق أي مساس بالحقوق القائمة الحالية المتعلقة بالامـــاكن المقدســـة، والابنيـــة والمواقع الدينية.

(ب) تضمن حرية الوصول الى الاماكن المقدسة والابنية والمواقع الدينية، وحرية ممارسة العبـــادة، وفقا للحقوق القائمة، شرط مراعاة حفظ النظام واللياقة.

(ج) تصان الاماكن المقدسة، والابنية والمواقع الدينية، ويحرم كل فعل من شـــأنه ان يســـيء، بأيـــة صورة كانت، الى قداستها. وان راى الحاكم ، في أي وقت، ضرورة ترميم مكـــان مقـــدس او بناء موقع ديني ما، فيجوز له ان يدعو الطائفة او الطوائف المعنيـــة الـــى القيـــام بالترميمـــات اللازمة. ويجوز له القيام بهذه الترميمات على حساب الطائفة او الطوائف المعنية ان لم يتلـــق جواباً عن طلبه خلال مدة معقولة.

(د) لا تجبى أية ضريبة على مكان مقدس او مبنى او موقع ديني كان معفى منها وقت اقامة المدينة (بوضعها الدولي)، ولا يلحق أي تعديل في هذه الضريبة يكون من شأنه التميـــيز بيـــن مـــالكي الاماكن والابنية والمواقع الدينية او ساكنيها، او يكون من شـــأنه وضـــع هـــؤلاء المـــالكين او

الساكنين من اثر الضريبة العام في وضع اقل ملاءمة مما كان عليه حالهم وقت تبني توصيات الجمعية العامة.

14. سلطات الحاكم الخاصة فيما يتعلق بالاماكن المقدسة والابنية والمواقع الدينية في المدينة وفي أي جزء من فلسطين:

(أ) ان حماية الاماكن المقدسة والابنية والمواقع الدينية الموجودة في مدينة القدس، يجب ان تكون موضع اهتمام الحاكم بصورة خاصة.

(ب) وفيما يتعلق بالاماكن والابنية والمواقع المماثلة الموجودة في فلسطين خارج المدينة، يقرر الحاكم، بموجب السلطات التي يكون قد منحه اياها دستور الدولتين، ما اذا كانت احكام دستوري الدولتين العربية واليهودية في فلسطين، والخاصة بهذه الاماكن والحقوق الدينية المعلقة بها، مطبقة ومحترمة كما يجب.

(ج) وللحاكم كذلك الحق في اتخاذ القرارات، على اساس الحقوق القائمة، في حال حدوث خلاف بين مختلف الطوائف الدينية او بشأن شعائر طائفة ما بالنسبة الى الاماكن المقدسة والابنية والمواقع الدينية في سائر انحاء فلسطين.

ويجوز للحاكم ان يستعين في اثناء قيامه بهذه المهمة، بمجلس استشاري مؤلف من ممثلين لمختلف الطوائف يعملون بصفة استشارية.

(د) مدة نظام الحكم الخاص:

يبدأ تنفيذ الدستور الذي يضعه مجلس الوصاية، في ضوء المبادئ المذكورة اعلاه، في ميعاد اقصاه اول تشرين الاول (اكتوبر) 1948. ويكون سريانه، اول الامر، خلال عشر سنوات، ما لم يرر مجلس الوصاية وجوب القيام، في اقرب وقت، باعادة النظر في هذه الاحكام. ويجب، عند انقضاء هذه المدة، ان يعاد النظر في مجموع النظام من قبل مجلس الوصاية في ضوء التجارب المكتسبة خلال هذه الفترة من العمل به. وعندئذ يكون للمقيمين في المدينة الحرية في الاعلان، بطريق الاستفتاء، عن رغباتهم في التعديلات الممكن اجراؤها على نظام المدينة. (القدس في قرارات الامم المتحدة، 96، 23-29).

جدول رقم (1)

مساحة بلدية القدس بالدونمات/سنوات مختارة

السنة	القدس الشرقية	القدس الغربية	مناطق حرام	المجموع
1949	3091	16261	850	**20202**
1952	6000	33500	850	**37441**
1958	6000	33500	850	**40350**
1963	6000	36000	850	**42850**
1964	6000	38100	850	**44950**
1967	69900	38100	---	**108000**
1985	70400	38100	---	**108500**
1993	70400	52600	---	**12300**

المصدر: (القطب، إسحاق، قضايا السكان والإسكان، "نحو استراتيجية فلسطينية اتجاه القدس"، جامعة بيرزيت: مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني، 1998.

جدول رقم (2)

تقديرات عدد سكان مدينة القدس لسنوات مختارة بالالاف والنسب المئوية.

Year	Total	Jews	Arabs & Others	Jews	Arabs	Total
	Thousands			Percents		
1922	62.5	33.9	28.6	54.3	45.7	**100.0**
1931	92.9	53.6	39.3	57.7	42.3	**100.0**
1945/46	164.4	99.3	65.1	60.3	39.7	**100.0**
1961	237.4	167.4	70.0	60.5	39.5	**100.0**
1967	266.3	197.7	68.6	74.2	25.8	**100.0**
1972	313.8	230.3	83.5	73.4	26.6	**100.0**
1983	428.7	306.3	122.4	71.4	28.6	**100.0**
1985	457.7	327.7	130.0	71.6	28.4	**100.0**
1990	524.5	378.2	146.3	72.1	27.9	**100.0**
1992	556.5	401.0	155.5	72.1	27.9	**100.0**
1993	567.2	406.4	160.8	71.7	28.3	**100.0**
1994	578.8	411.9	166.9	71.2	28.8	**100.0**
1995	591.4	417.0	174.4	70.5	29.5	**100.0**
1996	602.1	421.2	180.9	70.0	30.0	**100.0**

Source: Jerusalem Statistical yearbook , 1996, Jerusalem : 1997.

جدول (3)

المستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية

المستوطنة	سنة الإنشاء
الحي اليهودي	1967
نفي يعقوب	1968
رحوت	1972
غيلو	1971
تلبيوت الشرقية	1973
معلوت دفنا	1973
الجامعة العبرية	1969
ريختس شعفاط	1973
رمات أشكول	1968
سبغات زئيف/ عومير	1970
عطروت	1970
جفعات همطوس	1991
أبوغنيم	1996
التلة الفرنسية	1968
مشروع ماميلا	*1970

المصدر: التفكجي، خليل ، الاستيطان في مدينة القدس، الدراسات الفلسطينية، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997، العدد 31.

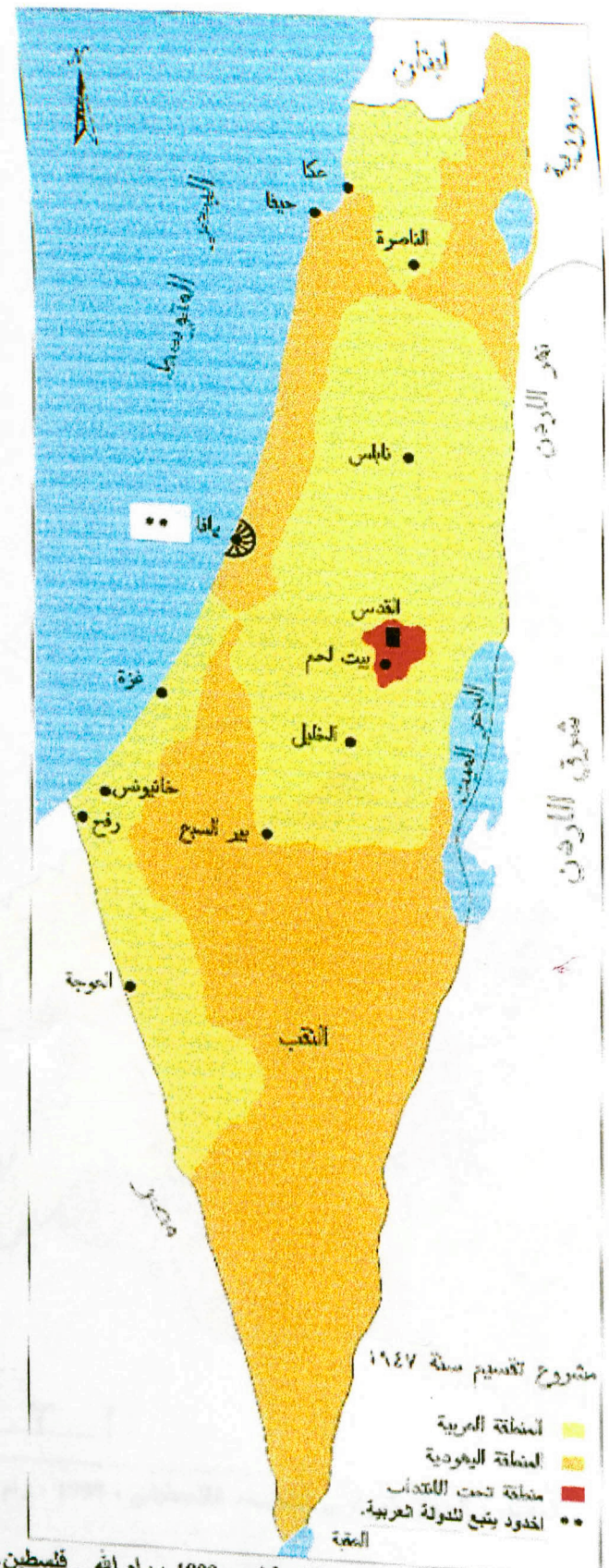

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 1999 ، رام الله _ فلسطين.

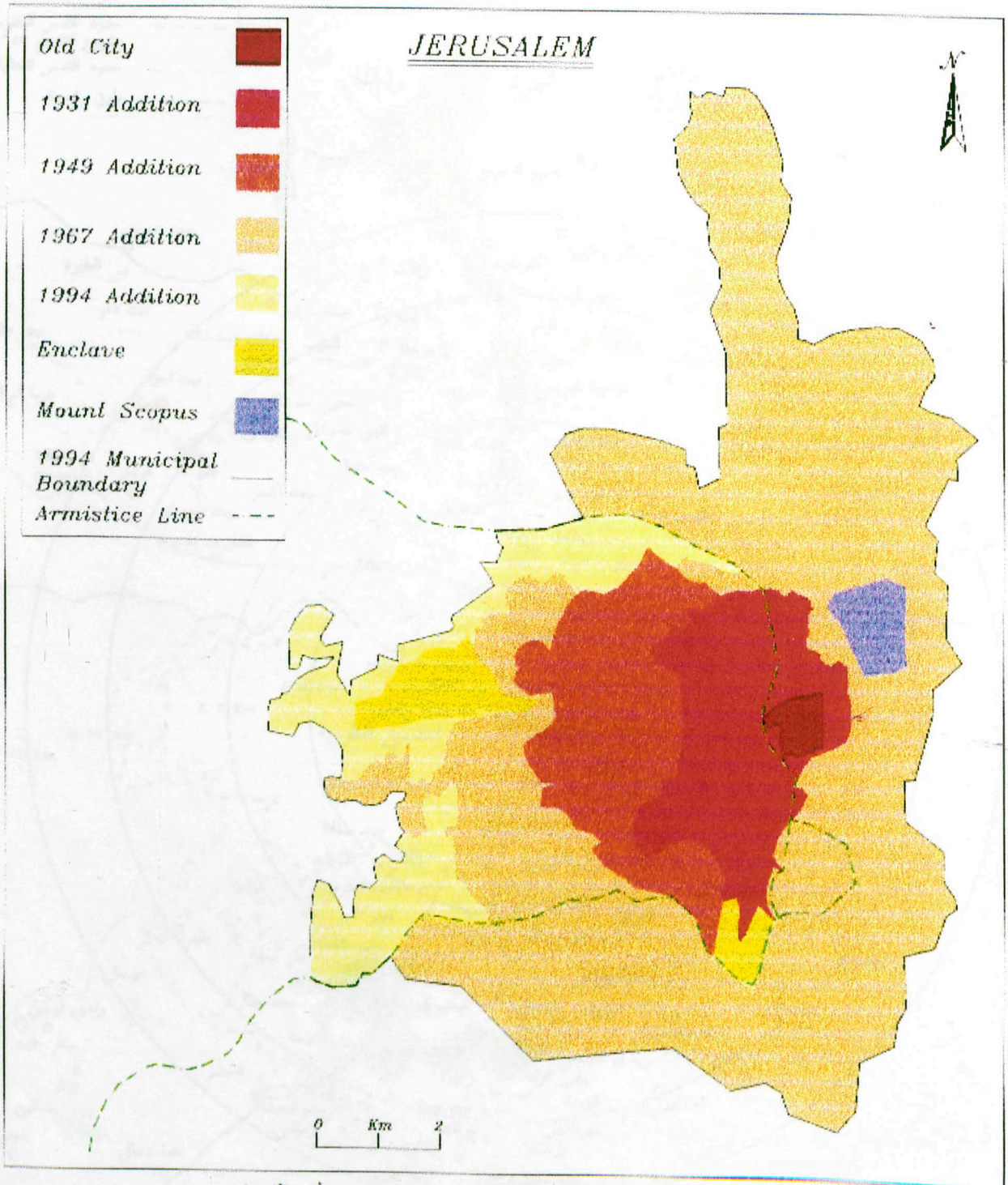

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 1999 ، رام الله _ فلسطين.

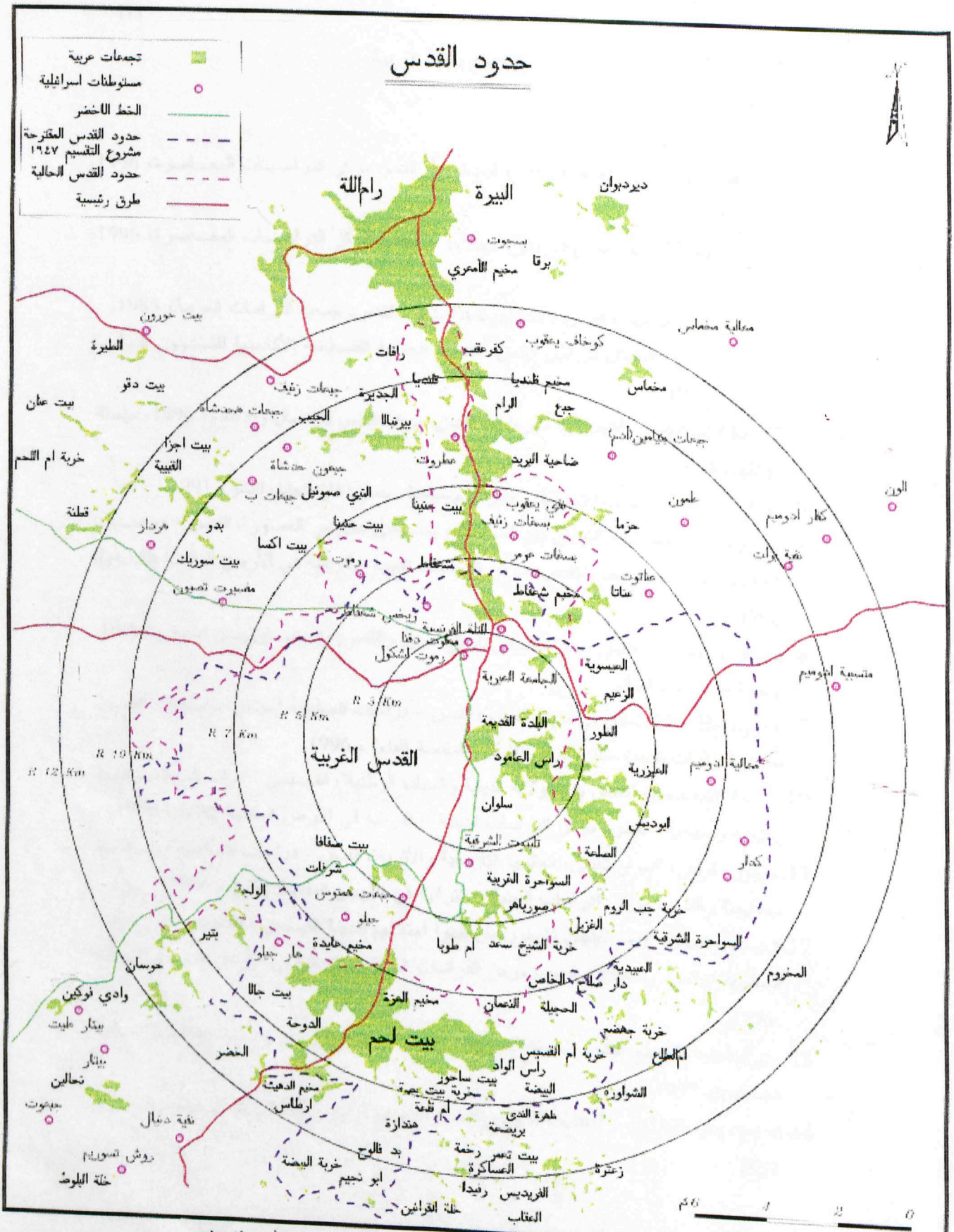

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 1999 ، رام الله _ فلسطين.

المراجع باللغة العربية

كتب:

1. أبو جابر (1)، إبراهيم، *القدس في دائرة الحدث*، أم الفحم: مركز الدراسات المعاصرة، 1996، الجزء الأول.
2. أبو جابر (2)، إبراهيم، *القدس في دائرة الحدث*، أم الفحم: مركز الدراسات المعاصرة، 1996، الجزء الثاني.
3. أبو عرفة، عبد الرحمن، *القدس – تشكيل جديد للمدينة*، القدس: جمعية الدراسات العربية، 1985.
4. أبو مسلم، سامي، *النضال من اجل القدس*، القدس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية (باسيا) ، 1996.
5. *الاتفاقية الإسرائيلية – الفلسطينية المرحلية*، القدس: مركز القدس للاتصال والأعلام، 1996، سلسلة الوثائق رقم 6.
6. ايفرات، اليشع، *الاستيطان الإسرائيلي جغرافيا وسياسيا*، عمان: دار الجليل للنشر ، 1991.
7. البرغوثي، عبد اللطيف، "التعايش بين المسلمين والمسيحيين على مر العصور"، *القدس – دراسات فلسطينية إسلامية ومسيحية*، القدس: مركز الدراسات الدينية –التراثية في الأرض المقدسة (لقاء)، 1996.
8. بريتشر ، ميخائيل، *القدس – دراسات في تاريخ المدينة*، القدس: ياد يتسحاق بن تسفي، 1990. ترجمة سلمان مصالحة.
9. تفكجي، خليل، "الاستيطان في مدينة القدس"، *القدس – دراسات فلسطينية إسلامية ومسيحية*، القدس: مركز الدراسات الدينية –التراثية في الأرض المقدسة (لقاء) ، 1996.
10. جاد الله، محمد، "القدس بين الولاية الدينية والسيادة الوطنية"، *القدس – دراسات فلسطينية إسلامية ومسيحية*، القدس: مركز الدراسات الدينية – التراثية في الأرض المقدسة (لقاء) ، 1996.
11. حزبون، لويس، "أسوار القدس، معالمها التاريخية والأثرية"، *القدس – دراسات فلسطينية إسلامية ومسيحية*، القدس: مركز الدراسات الدينية – التراثية في الأرض المقدسة (لقاء) ، 1996.
12. الحسيني، فيصل، "الإسرائيليون ملزمون بأن ينهوا احتلالهم لمدينة القدس"، *القدس – دراسات فلسطينية إسلامية ومسيحية*، القدس: مركز الدراسات الدينية – التراثية في الأرض المقدسة (لقاء)، 1996.
13. حلبي، أسامة، *الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب*، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997.
14. الحوت، بيان، *فلسطين – القضية، الشعب، الحضارة*، بيروت: دار الاستقلال للدراسات والنشر، 1991.

15. حيدر، عزيز، "رؤية إسرائيلية لمستقبل القدس"، *نحو استراتيجية فلسطينية تجاه القدس*، جامعة بيرزيت: مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني، 1998.

16. خوري، جريس، " القدس بالنسبة للمسيحيين"، *القدس – دراسات فلسطينية إسلامية ومسيحية*، القدس: مركز الدراسات الدينية – التراثية في الأرض المقدسة (لقاء) ، 1996.

17. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، *تقرير خاص بالقانون الإسرائيلي لحظر التعداد في القدس*، رام الله – فلسطين، 1998 .

18. الراهب، متري، " ارتباط المسيحيين بالقدس"، *القدس – دراسات فلسطينية إسلامية ومسيحية*، القدس: مركز الدراسات الدينية – التراثية في الأرض المقدسة (لقاء) ، 1996.

19. رايتر، اسحاق، "القدس مسائل دينية وأماكن مقدسة"، *القدس– الأبعاد الدينية*، القدس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية (باسيا)، 1995.

20. رافع، علي، "هوية القدس بين القانون الدولي والقانون الإسرائيلي"، *القدس: دراسات فلسطينية إسلامية ومسيحية*، القدس: مركز الدراسات الدينية التراثية (لقاء)، 1996.

21. سابيلا، برنارد، " الواقع الديمغرافي في القدس"، *كامل العسلي وقضية القدس*، القدس: : الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، (باسيا)، 1996.

22. سالم، وليد، "المستقبل السياسي للقدس"، *نحو استراتيجية فلسطينية تجاه القدس*، جامعة بيرزيت: مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني، 1998.

23. الشريقي، ابراهيم، *أورشليم وارض كنعان*، لندن: مؤسسة الدراسات الدولية، 1985.

24. شقير، رزق، *القدس – الوضع القانوني والتسوية الدائمة*، رام الله: مؤسسة الحق، 1996.

25. صباح، ميشيل، "القدس مدينة السلام"، *القدس دراسات فلسطينية إسلامية ومسيحية*، القدس: مركز الدراسات الدينية ا لتراثية في الأرض المقدسة (لقاء) ، 1996.

26. صبري، عكرمة، "الأقصى من الناحية الدينية"، *القدس دراسات فلسطينية إسلامية ومسيحية*، القدس: مركز الدراسات الدينية – التراثية في الأرض المقدسة (لقاء) ، 1996.

27. طهبوب، حسن، " سلام العالم من سلام القدس"، *القدس دراسات فلسطينية إسلامية ومسيحية*، القدس: مركز الدراسات الدينية – التراثية في الأرض المقدسة (لقاء) ، 1996.

28. عاروري، نصير، "الرؤية الامريكية والدولية تجاه القدس"، *نحو استراتيجية فلسطينية تجاه القدس*، جامعة بيرزيت: مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني، 1998.

29. عبد الهادي، مهدي، "الخطاب السياسي الفلسطيني الجديد في قضية القدس"، *نحو استراتيجية فلسطينية تجاه القدس*، جامعة بيرزيت: مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني، 1998.

30. عمرو ، يونس، "القدس في الإسلام"، *القدس – دراسات فلسطينية إسلامية ومسيحية*، القدس: مركز الدراسات الدينية – التراثية (لقاء) ، 1996.

31. *القدس في قرارات الامم المتحدة*، عمان: اللجنه الملكيه لشؤون القدس، 1995.

32. *قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي*، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1975، المجلد الأول.
33. القطب، إسحاق،" قضايا السكان والإسكان في مجتمع محافظة القدس"، *نحو استراتيجية فلسطينية تجاه القدس*، جامعة بيرزيت: مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني، 1998.
34. *الكتاب المقدس*، القدس: المركز العالمي للكتاب المقدس، 1986.
35. الكسواني، سالم، *المركز القانوني لمدينة القدس*، عمان: 1978.
36. كيالي، ماجد، *التسوية وقضايا الحل النهائي*، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1998.
37. لاتندريس، آن، *المقاومة الفلسطينية والتغير المدني في القدس*، القدس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية (باسيا)، 1995.
38. لاتندريس، آن، "السياسات الاسرائيليه اتجاه القدس"، *نحو استراتيجية فلسطينية تجاه القدس*، جامعة بيرزيت: مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني، 1998.
39. مصطفى، وليد، *القدس – سكان وعمران*، القدس: مركز القدس للاتصال والأعلام، 1997.
40. النخال، محمد، *متروبوليت القدس الشرقية*، القدس: جمعية الدراسات العربية، 1993.
41. نجم، رائف، "عروبة القدس عبر التاريخ"، القدس – *دراسات فلسطينية إسلامية ومسيحية*، القدس: مركز الدراسات الدينية التراثية في الأرض المقدسة(لقاء) ، 1996.
42. نسيبة، سري، "القدس والتسوية"، *القدس – الأبعاد الدينية*، القدس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية (باسيا)، 1995.
43. الهور، منير وآخرون، *مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1947-1985*، عمان: دار الجليل للنشر، 1986.

الدوريات:

1. أبو حجاج، عبد الحليم "قراءة في الفكر التوراتي"، *الحياة الجديدة*، رام الله: 1996/11/25
2. أبو عرفة، عبد الرحمن "القدس –عاصمة فلسطين"، *شؤون تنموية*، القدس: الملتقى الفكري العربي، 1996، المجلد الخامس، العدد الثاني والثالث.
3. ايفرات، اليشع، "الانتصار الديمغرافي في القدس غير مضمون"، *الجسر*، 1998/7/1، العدد 85.
4. بتسيلم، "سياسة التمييز ومصادرة الأرض والبناء في القدس"، *الدراسات الفلسطينية*، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1995، العدد 24.
5. بتسيلم، الترحيل السري، "إلغاء الإقامة في القدس الشرقية"، *الدراسات الفلسطينية*، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997، العدد 31.

6. تفكجي، خليل، "الاستيطان في القدس"، *الدراسات الفلسطينية*، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997، العدد 31.
7. جولد، دوري "القدس-الحل الدائم"، *الدراسات الفلسطينية*، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996، العدد 26.
8. *الجسر*، القدس: مركز معلومات السلام، 1998/6/1، العدد 83.
9. خليفة، احمد " الانتخابات الإسرائيلية"، *الدراسات الفلسطينية*، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996، العدد 27.
10. خمايسي، راسم، " القدس متروبولين مشوه أم طبيعي"، *السياسة الفلسطينية*، نابلس: مركز البحوث الدراسات الفلسطينية، 1997، العدد 14.
11. *الدراسات الفلسطينية*، " وثائق"، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1995، العدد 24.
12. *الدراسات الفلسطينية*، " وثائق"، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1993، العدد 16.
13. *الدراسات الفلسطينية*، " وثائق"، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1994، العدد 19.
14. دمبر، مايكل، " المجموعة الأوروبية والقدس"، *شؤون تنموية*، القدس: الملتقى الفكري العربي، المجلد الخامس، العدد الثاني والثالث، 1996.
15. دمبر، مايكل، "البنية التحتية في القدس-هل الضم غير قابل للعكس"، *الدراسات الفلسطينية*، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1994.
16. ربيع، حامد، "القدس والأطماع الصهيونية"، *الباحث*، بيروت: 1982، العدد 6، السنة 4.
17. شعبان، إبراهيم، "الحق العربي في القدس"، *شؤون تنموية*، القدس: الملتقى الفكري العربي، 1996، المجلد الخامس، العدد الثاني والثالث،.
18. الشنطي، انتصار، "الولايات المتحدة وقضية القدس"، *صامد الاقتصادي*، بيروت: 1997، العدد 107، السنة 19.
19. عبد الهادي، مهدي، "مستقبل القدس من منظور فلسطيني"، *شؤون تنموية*، القدس: الملتقى الفكري العربي، المجلد الخامس-العدد الثاني والثالث، 1996.
20. كتن، هنري، "وضع القدس في ظل القانون الدولي"، *الباحث*، بيروت: 1982، العدد 6، السنة 4.
21. لاتندريس، آن، تحليلات إسرائيلية حول القدس، *شؤون تنموية*، القدس: الملتقى الفكري العربي،1996، المجلد الخامس، العدد الثاني والثالث،.
22. ماليسون، توماس وسالي، "قضية القدس في القانون الدولي"، *الباحث*، بيروت: 1982، العدد 6، السنة 4.
23. هيرش، موشيه، "مكانة القدس القانونية"، *شؤون دولية*، أم الفحم: مركز الدراسات المعاصرة، 1996، العدد 3.
24. هيلم، سارة، "سكين كبيرة تعمل في القدس تشريحاً"، *الدراسات الفلسطينية*، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،1994، العدد 19.

صحف:

1. الأيام، 1998/6/6
2. الأيام، 1997/1/7
3. الأيام، 1998/3/23
4. الأيام، 1999/4/18
5. الأيام، 1999/3/26
6. الحياة الجديدة، 1996/11/25
7. القدس، 1997/1/29
8. القدس، 1998/12/6
9. القدس، 1999/3/12
10. القدس، 1996/12/26
11. القدس، 1996/2/1
12. القدس، 1999/4/17
13. القدس، 1998/10/31
14. القدس، 1997/3/3
15. القدس، 1997/3/18
16. القدس، 1999/4/4
17. القدس، 1997/1/11
18. القدس، 1999/3/18
19. القدس، 1999/4/9

مقابلات:

1. قيس عبد الكريم (أبو ليلى)
2. عبد الرحيم ملوح
3. عبد المجيد حمدان

المراجع باللغة الإنجليزية

1. Amirav, Moshe, *The Future of Jerusalem*, Jerusalem: Israel/Palestine Center for Research and Information, 1993. Baskin and Twite,editors .
2. Bar_on, Mordechai, *Negotiating the Future*, Jerusalem: Israel/Palestine Center for Research and Information, 1996.
3. Baskin Gershon, *Jerusalem of Peace*, Jerusalem: Israel/Palestine Center for Research and Information, 1994.
4. Benvenisti, Meron, *City of Stone*, University of Califrnia Prss, 1996.
5. Cattan, Henry, *Jerusalem*, London: Croom Helm, 1981.
6. Cecilia Albin, *The Conflict over Jerusalem*, Jerusalem: Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs (PASSIA), 1992
7. Dajani, Mohammed, "The Future of Jerusalem", *Scenarios on the Future of Jerusalem*, Al-Bireh: The Palestinian Center for Regional Studies, 1998.
8. *Documents on Jerusalem*, Jerusalem: Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs, (PASSIA), 1996.
9. Dumper, Michael, *The Politics of Jerusalem, Since 1967*, Columbia University Press, 1993.
10. *Jerusalem in the United Nations Resolutions*, Amman: The Royal Committee for Jerusalem Affairs, 1995.
11. *Jerusalem Quarterly File*, Jerusalem: Institute of Jerusalem Studies, 1998, No. 1.
12. *Jerusalem Quarterly File*, Jerusalem: Institute of Jerusalem Studies, 1998, No.2.
13. *Jerusalem Statistical Yearbook*, Jerusalem, 1997.
14. Khaldi, Walid, *Islam, the West, and Jerusalem*, Distributed by the Institute of Jerusalem Studies, Jerusalem, 1996.
15. Kraemer, Joel, *Jerusalem – Problems and Prospects*, New York: Praeger Publishers, 1980.
16. Ma'oz, Moshe, "The Future of Jerusalem", *Scenarios on the Future of Jerusalem*, Al-Bireh: The Palestinian Center for Regional Studies, 1998.
17. Nusseibeh, Sari, "Opening Statement", *Scenarios on the Future of Jerusalem*: Al – Bireh: The Palestinian Center for Regional Studies, 1998.
18. Pundak, Ron, "One Idea to Solve the Jerusalem Problem", *Scenarios on the Future of Jerusalem*, Al-Bireh: The Palestinian Center for Regional Studies, 1998.
19. Salzberger, *The Future of Jerusalem*, Jerusalem: Israel/Palestine Center for Reseach and Information, 1993. Baskin and Twite, editors.

المراجع باللغة الإنجليزية

1. Amirav, Moshe, *The Future of Jerusalem*, Jerusalem: Israel/Palestine Center for Research and Information, 1993. Baskin and Twite,editors .
2. Bar_on, Mordechai, *Negotiating the Future*, Jerusalem: Israel/Palestine Center for Research and Information, 1996.
3. Baskin Gershon, *Jerusalem of Peace*, Jerusalem: Israel/Palestine Center for Research and Information, 1994.
4. Benvenisti, Meron, *City of Stone*, University of Califrnia Prss, 1996.
5. Cattan, Henry, *Jerusalem*, London: Croom Helm, 1981.
6. Cecilia Albin, *The Conflict over Jerusalem*, Jerusalem: Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs (PASSIA), 1992
7. Dajani, Mohammed, "The Future of Jerusalem", *Scenarios on the Future of Jerusalem*, Al-Bireh: The Palestinian Center for Regional Studies, 1998.
8. *Documents on Jerusalem*, Jerusalem: Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs, (PASSIA), 1996.
9. Dumper, Michael, *The Politics of Jerusalem, Since 1967*, Columbia University Press, 1993.
10. *Jerusalem in the United Nations Resolutions*, Amman: The Royal Committee for Jerusalem Affairs, 1995.
11. *Jerusalem Quarterly File*, Jerusalem: Institute of Jerusalem Studies, 1998, No. 1.
12. *Jerusalem Quarterly File*, Jerusalem: Institute of Jerusalem Studies, 1998, No.2.
13. *Jerusalem Statistical Yearbook*, Jerusalem, 1997.
14. Khaldi, Walid, *Islam, the West, and Jerusalem*, Distributed by the Institute of Jerusalem Studies, Jerusalem, 1996.
15. Kraemer, Joel, *Jerusalem – Problems and Prospects*, New York: Praeger Publishers, 1980.
16. Ma'oz, Moshe, "The Future of Jerusalem", *Scenarios on the Future of Jerusalem*, Al-Bireh: The Palestinian Center for Regional Studies, 1998.
17. Nusseibeh, Sari, "Opening Statement", *Scenarios on the Future of Jerusalem*: Al – Bireh: The Palestinian Center for Regional Studies, 1998.
18. Pundak, Ron, "One Idea to Solve the Jerusalem Problem", *Scenarios on the Future of Jerusalem*, Al-Bireh: The Palestinian Center for Regional Studies, 1998.
19. Salzberger, *The Future of Jerusalem*, Jerusalem: Israel/Palestine Center for Reseach and Information, 1993. Baskin and Twite, editors.

20. *The Future of Jerusalem*, Jerusalem: Israel/Palestine Center for Research and information (IPCRI), 1993 ,Baskin and Twite ,editors.
21. *The Jerusalem Question and its Resolution*, Matinus Nijhoff Publishers, 1996.
22. Whitbeck, Jon, "The Road to Peace Status in Jerusalem", *Scenarios on the Future of Jerusalem*, Al-Bireh: The Palestinian Center for Regional Studies, 1998.